جامعـــــــــة الأزهــــــــر – غــــــزة
عمــادة الدراســات العليــا والبحــث العلمــي
كليــــــة الإقتصــــــاد والعلــــوم الاداريــــــة
برنـــــــــامج ماجســـــــتير الإقتصـــــــــاد



أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني

The impact of direct foreign investment on the Palestinian labor productivity

إعداد الباحث

نمر عمر زيارة

إشراف

الدكتور / نسيم حسن أبو جامع

أستاذ الإقتصاد المساعد

جامعة الازهر –غزة

قــدمت هــذه الخطــة إســتكمالاً لمتطلبــات الحصــول علــى درجــة الماجســتير فــي الإقتصــاد من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر – غزة.

غزة– فلسطين

1434هـ - 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في

مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور

سورة الملك آية 15

الإهداء

- إلي عيون أطفال وشباب وشيوخ فلسطين المُحَدِّقة في المجهول لنيل شرف وكرامة الحرية والاستقلال .
- إلي والدي الحبيب حفظه الله وإلى والدتي الحبيبة حفظها الله من كل مكروه وسوء .
- إلي زوجتي نموذج العطاء .
- إلي بناتي علا وعُرَوب بسمة الأمل.
- إلي أولادي عمر ، وعُدَيّ، وعبد الكريم ، ومحمد....، النورُ في آخر نفق الحياة .
- آملاً من الله أن يقرَّ عيوني بهم.

الشكر والتقدير

يسعدني في نهاية هذا العمل المبارك أن أحمد الله على أن يسر لي إنجاز هذا العمل فله الحمد أولا وأخيراً، كما وأتقدم بجزيل الشكر، والإمتنان إلى جامعة الأزهر وإلى أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد واخص بالذكر الدكتور: نسيم حسن أبو جامع، الذي أشرف على هذا العمل الذي لم يبخل بإرشاداته وتوجيهاته عليّ لإتمام هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة والحكم لكل من د.فاروق دواس، د.سمير أبو مدللة الذي قبلا تحكيم ومناقشة الرسالة، والشكر لأصدقائي الأعزاء كلاً باسمه ولقبه كما أنني أجد نفسي مديناً بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد وأخص بالذكر الأستاذ: نضال حمدان، والأستاذ: حسن الرضيع، على ما قدما لي من مساعدة.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الي توضيح أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995- 2012) وتعريف كلاً من الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل وأهمية النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر للتعرف على مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ومحدداته وتحديد عوامل إنتاجية العمل وأهمية الإنتاجية في الإقتصاد وتفسير العلاقة ما بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل وقد تم تحليل مؤشرات الإقتصاد الفلسطيني ومنها اجمالي الناتج المحلي والقوة العاملة وخصائص القوة العاملة والإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل إما من الناحية الاحصائية فقط تم استخدام دالة الإنتاج كوب دوغلاس.

وقد توصلت الدراسة الي وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (الإستثمار الأجنبي المباشر، وعدد العاملين (عمالة التامة) والتسهيلات الائتمانية المباشرة، والإستثمار الكلي المحلي، ومتغير وهمي يعكس الاوضاع السياسية)، والمتغير التابع وهو إنتاجية العمل حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.88)، وكما بلغت مرونة الإستثمار الأجنبي المباشر(0.04)، بينما بلغت مرونة العمل (-0.73) في حين بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة(0.24) وبلغت مرونة الإستثمار الكلي المحلي(0.17).

وقد اوصت الدراسة بضرورة إستثمار الاتفاقيات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية، والدول الآخري لزيادة فتح منافذ تسويق للمنتجات الفلسطينية، ومعالجة تداعيات سياسات الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة، والضفة الغربية، والعمل على تطوير البنية التحتية وذلك لكي يتم تسهيل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة في زيادة إنتاجية العمل وهذا يتطلب، وضوح القوانين، والتشريعات الإستثمارية، والضرائب المالية، وزيادة القدرة الاستيعابية للعمل، وذلك لاهميتها في تحقيق النمو الإقتصادي، وتدعيم القطاعات الإقتصادية وزيادة مساهمتها في إنتاجية العمل.

Abstract:

The study aimed, the impact of the foreign direct investment on the Labor productivity of the Palestinian economy during (1995- 2012), to see the impact on the economic growth, to know the volume of the foreign direct investment who is coming to P.L.O, to check the relation between the globalization with the new world , to know the amount productivity of the Palestinian worker, to analysis of PAL. Indicators economic like the total of the local output ,power worker ,characteristics of the power worker, the foreign direct investment and the labor productivity from the statistically side just I used production function (koep daglas).

The study found that they is causal relationship between the independent variables (the foreign direct investment, no of worker, direct credit facilities, local investment and dummy variable reflects the political situation).

The dependent variable its labor productivity reaching average (0.88) the foreign direct investment reaching (0.04) while the flexible work (0.73-) while facilities direct credit reaching (0.24) while the local investment reaching (0.17).

From the in theory they is no significant role for the foreign investment, to achieve growth average for the stable environment economic and political role, to repellent the foreign investment not contribute the limit of the gap domestic resource, to correct the structural imbalances of the Palestinian economy .

The study recommended necessity, to invest the agreements signed between the Palestinian authority and the other country, to opened new marking for the Palestinian products, to treat the Israeli closure for Gaza and west bank, to development the infrastructure, to make it easier, to attract the foreign direct investment, to help increasing the labor productivity this need clarity of law regulation of financial investment tax, and increase the capacity of the work.

For this its importance in order, to achieve economic growth, strengthen the economic sectors and increase contribution for productivity .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	**أ**
الإهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ج**
ملخص الدراسة	**د**
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية(abstract)	**هـ**
فهرس المحتويات	**و**
فهرس الجداول	**ك**
فهرس الاشكال	**م**
هيكل الخطة	**1**
مقدمة	**2**
مشكلة الدارسة	**3**
فرضيات الدارسة	**3**
أهمية الدراسة	**4**
أهداف الدراسة	**4**
منهج الدراسة	**5**
الحدود الزمنية	**5**
الدراسات السابقة	**6**
اولا: الدراسات المحلية	**6**
ثانياً: الدراسات العربية	**8**
ثالثاً: الدراسات الأجنبية	**12**
الفصل الاول : الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	**14**

تمهيد	15
أولاً: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر	16
ثانياً: الاتجاهات العامة للإستثمار الأجنبي على الصعيد العالمي	24
ثالثاً: الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة المالية	29
رابعاً: مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية لعام 2011	30
خامساً: الإستثمار والنظريات المفسرة لها	33
الإستثمار الأجنبي المباشر	33
أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	35
الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشروغير المباشر	36
حوافز الإستثمار في الاسواق الأجنبية	38
محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	39
أولاً: المحددات الاساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر	39
ثانياً: المحددات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر	42
خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	45
الاثار الايجابية والسلبية المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة	45
أولاً: الاثار الإيجابية المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة :	45
ثانياً: الاثار السلبية المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة :	46
مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر	47
1- مزايا الإستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات	47
2- مزايا الإستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة	49
3- مزايا الإستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي	49
1- عيوب الإستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الدول المتعددة الجنسيات	50
2- عيوب الإستثمارات المشتركة من وجهة نظر الدول المضيفة	51
3- عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي	51

المبحث الثانى : النظريات التى تفسر الإستثمار الأجنبي	53
اولاً: نظرية عدم كمال السوق	53
ثانيا: نظرية الحماية	55
ثالثاً: نظرية الماس	56
رابعاً: نظرية دننغ(dunning,1977) تتحصر بالاحرف (OLI)	57
خامسا: نظرية دورة حياة المنتج product life cycle theory	57
سادساً: نظرية الامبريالية فى كتابات روزا لكسمبورج	59
سابعاً: نظرية التنمية الغير متكافئة لسمير امين	60
خلاصة الفصل الاول	62
الفصل الثاني : علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بإنتاجية العمل	63
المبحث الأول: إنتاجية العمل والعوامل المحددة له	64
تمهيد	64
تعريف الإنتاجية	65
نبذة تاريخية	66
أهمية الإنتاجية	67
العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل	68
العوامل المحددة لإنتاجية العمل	69
أهم العوامل المؤثرة علي إنتاجية العمل	69
العوامل الإقتصادية المؤثرة على الإنتاجية وتشمل	70
مجموعة العوامل العامة	71
مجموعة العوامل البنيوية والتنظيمية للإنتاجية	72
مجموعة العوامل البشرية	72
المبحث الثاني : تفسير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل	73
علاقة الإنتاجية بالجودة	74

أثر الإقتصاد المعرفي في الإنتاجية	75
العلاقة بين التعليم والتدريب المهني وإنتاجية العمل	75
أهمية التعليم والتدريب في تطوير رأس المال البشري	76
الأساليب والتقنيات المستخدمة لتحسين الإنتاجية	79
خلاصة الفصل الثاني	8
الفصل الثالث : سوق العمل الفلسطيني وإنتاجية العمل الفلسطيني	83
تمهيد	84
المبحث الاول: الطلب في سوق العمل الفلسطيني	85
التطور التاريخي للطلب علي العمل في المناطق الفلسطينية	85
الطرق المتبعة في تقدير الطلب علي العمل	91
تحليل سوق العمل الفلسطيني	92
خصائص القوة العاملة الفلسطينية	94
المبحث الثاني: العرض في سوق العمل الفلسطيني	102
خصائص عرض سوق العمل في المناظق الفلسطينية	103
متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي	103
المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية	107
المبحث الرابع : الإستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	118
خلاصة الفصل الثالث	123
الفصل الرابع	124

تمهيد	125
أولاً: النموذج القياسي المستخدم في تقدير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني	126
ثانياً: مصادر البيانات المستخدمة في تقدير النموذج	129
ثالثاً: الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير النموذج	129
رابعاً: تقدير النموذج القياسي	131
نتائج تقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في فلسطين:	131
أ- نتائج اختبارات السكون لمتغيرات النموذج:	131
ب-نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johansson:	132
ج-تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي:	134
هـ-تحليل نتائج نموذج قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في	135
مدي صلاحية الفرضيات:	137
النتائج والتوصيات	138
اولا النتائج:	138
ثانيا التوصيات:	140
اولا: المراجع العربية	141
أ - الكتب العربية	141
ب- الرسائل والابحاث	144
ج- الابحاث والمجلات العلمية	145
د- التقارير الرسمية	47
ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية	147
ثالثا: مواقع الانترنت	148
الملاحق	149

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
-1	مؤشرات التجارة الخارجية والإستثمارات العالمية البريطانية للعام 1800-1913	16
-2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار لعينة من الدول للفترة 2002-2006	21
-3	نصيب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	21
-4	رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2011 بالمليون دولار	23
-5	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2000 بالمليار دولار	23
-6	صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في اقاليم العالم النامي والمتقدم والصاعد بالمليون دولار	31
-7	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بالمليون دولار	32
-8	أوجه الاختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	36
-9	توزيع القوى العاملة الفلسطينية حسب مستوي التعليم خلال الفترة 1995-2012	95
-10	نسبة القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب الجنس من 995-2012	97
-11	نسبة القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب العمر 1995-2012	99
-12	متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي الاجمالي	104
-13	إجمالي الناتج المحلي ونموه في فلسطين 1995-2012	109
-14	نمو الناتج المحلي الاجمالي	110
-15	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي	112
-16	متوسط البطالة خلال فترات مختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية	114

-17	نسبة الفقر المدقع الشديد في الاراضي الفلسطينية	115
-18	فجوة الفقر من 1995–2010	115
-19	حجم الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي الكلي للفترة 1995–2012	121
-20	متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية	121
-21	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج	132
-22	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)	133
-23	اختبار العلاقة السببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني	134
-24	نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي	134
-25	نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي بطريقة (FM–OLS)	135

فهرس الأشكال

شكل رقم	العنوان	الصفحة
1	**العلاقة بين المدخلات والمخرجات**	**66**
2	**توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم خلال الفترة (1995- 2012)**	**96**
3	**نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس خلال الفترة (1995 - 2012)**	**98**
4	**نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة (1995-2012)**	**100**
5-1	**العلاقة بين متوسط إنتاجية العامل و عدد العمال وإجمالي الناتج**	**105**
5-2	**متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي**	**105**

هيكل الخطة

أولاً: المقدمة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: فرضيات الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

خامساً: أهمية الدراسة.

سادساً: منهج الدراسة.

سابعاً: النموذج القياسي.

ثامناً: الحدود المكانية والزمانية.

تاسعاً: الدراسات السابقة.

مقدمة

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في دعم نمو إقتصاديات الدول النامية لاسيما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الإستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الإقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وقد أعطى الإستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي، كما يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الإقتصاديات النامية، وبالتالي أصبح محفزاً للنمو الإقتصادي، وهناك العديد من وجهات النظر والرؤى الاقتصادية المختلفة حول جدوى عملية الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تطرح وتنادي بإعادة النظر في هذه الظاهرة بخصوص علاقتها بالانتاج ونقل التكنولوجيا والتكامل ورفع مستويات المعيشة وعلاج المشكلات الاقتصادية القائمة، وتختلف نظرة العالم المتقدم والنامي لهذه الظاهرة، والتي حققت منافع جمة للدول المتقدمة على حساب شعوب العالم الثالث، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر؛ وأولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماماً بالغاً لمعرفة ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من دولهم أماكن جاذبة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو الإقتصادي والإنتاجية العديد من الدراسات، تقع أهميته في التأثير على تمويل الإقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى التنمية الإقتصادية وإنتاجية العمل بصفة خاصة حتى لوحظ بين الإستثمارات والإقتصاد الوطني في الدول النامية و الأجنبية وكان في فترة الستينات والسبعينات إنعدام الثقة لا يمكن أن تمثله تلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة من تهديدا حقيقيا وعامل يهدد سيادة تلك الدول واستغلال ثروتها كما وتم تجاهل تأثيرها على إنتاجية العمل إلا أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتميز بقدر من الأهمية حيث تعمل على نقل للتقنية الحديثة وإسهامها في تراكم رأس المال ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشرى وزيادة قدرتها الإدارية وهذه المميزات جعلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور فعال في إنتاجية العمل، ونظراً لتذبذب معدلات النمو الإقتصادي في فلسطين، لجأت الحكومة الفلسطينية على البحث عن السبل والمقومات التي تعزز معدلات النمو الإقتصادي، وباعتبار إن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل والمحددات المؤثرة على النمو الإقتصادي وعلى إنتاجية العمل، وعلى

الرغم من قيام الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بإجراء العديد من الإصلاحات الإقتصادية خاصة في الفترة (2008–2013) وتمثلت بالخطط التنموية وتحفيز قوانين الإستثمار، إلا أن ذلك لم ينجم عنه تحسن في الواقع الاقتصادي والاجتماعي كتزايد مشكلة الفقر والفقر المدقع والبطالة والعجز المستمر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة وكذلك ارتفاع الدين العام، رغم معدلات النمو الإقتصادي الايجابية أحيانا، وبالتالي علاقة ذلك على مؤشرات الإقتصاد الكلي، وكذلك فإن الهدوء النسبي الذي تعيشه الاراضي الفلسطينية لم يساعد على توفير بيئة جديدة للإستثمار الأجنبي المباشر .

مشكلة الدارسة:

نظرا للأوضاع التي يمر بها الإقتصاد الفلسطيني وحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تأثير الإستثمار الأجنبي على إنتاجية العمل الفلسطيني؟
2- ما هو مقدار الإستثمار الأجنبي المباشر المؤثر على التكنولوجيا والتقنيات الإنتاجية؟
3- ما مدى تأثير الأوضاع السياسية على جذب الإستثمارات الأجنبية الى فلسطين؟
4- ما مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين؟

فرضيات الدارسة:

1- توجد علاقة طردية بين الإستثمارات الأجنبية وإنتاجية العمل في الأراضي الفلسطينية.
2- لم يسأهم الإستثمار الأجنبي المباشرفي الحد من مشكلة الفقر والبطالة في فلسطين.
3- الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التكنولوجيا والتقنيات والإنتاجية في فلسطين.
4- هناك تأثير سلبي للأوضاع السياسية غير المستقرة على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر.
5- للإستثمار الأجنبي المباشر دورا محدودا للغاية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

أهمية الدراسة:

يتذبذب مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاديات المختلفة عبر الزمن، وتسعى جميع الدول لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، لتأثيره المباشر على مستويات المعيشة والرفاه في المجتمع، ولكي تتمكن الدولة من زيادة مستوى الدخل. ويمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- يعتبر تحديد وقياس مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي غاية الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسات الإقتصادية.
2- تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في تقدير مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني، في ظل افتقار أدبيات الإقتصاد إلى دراسة قياسية تطبيقية تتناول موضوع أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية ومن ثم على النمو الإقتصادي الفلسطيني.
3- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة على حد علم الباحث، والتي تعالج وتبحث في أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في فلسطين، ويطمح الباحث بأن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية يستفيد منها كل من يريد التعرف على هيكل الإستثمارات الفلسطينية.
4- تحديد العوامل التي تؤثر على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني وأثر ذلك على النمو الإقتصادي في فلسطين، تركز الدراسة على النقاط التالية:

1- التعرف على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى الداخل في الاراضي الفلسطينية في الفترة الممتدة من 1995-2012.
2- التعرف على ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة وبالنظام العالمي الجديد، وعلاقة ذلك بالشركات متعددة الجنسيات.
3- دراسة وتحليل هيكل الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بإنتاجية العمل الفلسطيني.
4- معرفة مقدار الإنتاجية للعمل في الإقتصاد الفلسطيني.

5- التعرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين، والمراحل التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني وخصوصا ما بعد الانقسام الفلسطيني.

6- تقديم الاقتراحات والتوصيات لمتخذي القرار لاتخاذ سياسات تضمن استدامة النمو الإقتصادي في فلسطين.

7- تحديد مقدار تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني؟

منهج الدراسة:

سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي على النحو التالي:

حيث سيستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح حجم الإستثمار الأجنبي في فلسطين، ولتحديد دورها على إنتاجية العمل في فلسطين حيث تطرق الباحث إلى النظريات المفسرة لهذه الظاهرة بالتحليل وبلغة الارقام ومستخدما بذلك الجداول والاشكال البيانية، كما سيتم استخدام المنهج القياسي لبناء النموذج القياسي لتقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في فلسطين، وذلك من خلال نموذج الإنحدار المتعدد والذي يشمل إنتاجية العمل كمتغير تابع وحجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين والتسهيلات الائتمانية والإستثمار الكلي والعمالة التامة كمتغيرات مستقلة والاوضاع السياسية كمتغير وهمي.

متغيرات الدراسة:

وتمثل متغيرات الدراسة بالتالي:

المتغير التابع : إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني.

متغير مستقل: الإستثمار الأجنبي المباشر.

متغير مستقل: عدد العاملين (عمالة التامة)، المشاركين في العملية الإنتاجية.

متغير مستقل: التسهيلات الائتمانية المباشرة.

متغير مستقل: الإستثمار الكلي المحلي.

متغير مستقل: متغير وهمي يعكس الأوضاع السياسية وتم تفسير ذلك في الفصل المتعلق بالدراسة القياسية، حيث يقاس بمدى تأثير الحالة السياسية على الاوضاع الاقتصادية.

حدود الدراسة الزمنية :

- ❖ الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي تم اجراء الدراسة عليها من عام (1995- 2012).
- ❖ الأراضي الفلسطينية : قطاع غزة والضفة الغربية بدون القدس.

الدراسات السابقة:

اولا: الدراسات المحلية:

1- **دراسة (حمدان،2012)، بعنوان:** "تحليل مصادر النمو في الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة(1955- 2010)".

تناولت تلك الدراسة مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني وتستمد أهميتها من خلال محاولتها البحث عن أكثر المصادر التي يمكن من خلالها زيادة مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهدفت الدراسة إلى تقدير مدى مساهمة عناصر الانتاج (رأس المال – العمل) في نمو الاقتصاج الفلسطيني، وتقدير إنتاجية العوامل الإنتاجية الكلية وبيان المتغيرات المحددة له حيث استخدم الباحث اسلوب السلاسل الزمنية، **وتوصلت الدراسة إلي أنه** يوجد علاقة طردية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العوامل الكلية وبالتالي مع النمو الإقتصادي، حيث بلغت مرونة الإستثمار الأجنبي المباشر 5.40 وهذا يعني أنه عند زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر بنقطة واحدة فإن ذلك يؤدي إلي زيادة إنتاجية العوامل الكلية بمقدار 5.40 نقطة، وكذلك أوصت الدراسة إلى ضرورة البحث عن استراتيجية لمواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل الفلسطيني،والعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية من أجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز العوامل المؤثرة في الإنتاجية الكلية كجلب الإستثمار وتعزيز الصادرات.

2-دراسة (الدودة، 2010)، بعنوان: "الإستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة(1995-2007)".

تناولت تلك الدراسة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر في الاراضي الفلسطينية من خلال مجالاته ومحدداته خلال الفترة 1995-2007، وقد هدفت إلى توضيح مفهوم وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المياشر، وإلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الإستثمار، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الأراضي الفلسطينية، **وتوصلت الدراسة إلى** وجود أثر سلبي لعجز الموازنة على حركة رأس المال ممتلاً في الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الأراضي الفلسطينية، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي وضعف المركز المالي والاقتصادي في الضفة وغزة المتمثل بارتفاع عجز الموازنة وضعف النمو الاقتصادي ومحدودية السوق المحلي كان سببا من الأسباب التي أعاقت

تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية، وأوصت بضرورة العمل على تفعيل دور هيئة الإستثمار الفلسطيني والعمل على تبسيط الإجراءات الادارية المتعلقة بعملية الإستثمار.

3- دراسة (أبو جامع،2013)، بعنوان: "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً".

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على مفهوم ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في الوطن العربي، وإظهار القطاعات التي تعتمد على الإستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات العربية، وتحديد الأليات العملية للاستفادة الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني من الثورات العربية واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الدول العربية قد اعتمدت على الإستثمار الأجنبي المباشر كمحرك أساسي لإستثمارات توفر فرصاً للعمل وتحد من مشكلة البطالة، وانه ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول الربيع العربي شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً كبيراً، وأدى خفض التصنيف الإئتماني للدول العربية إلى تسريع خروج الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن الاقتصاد الفلسطيني قد تعافى بعد فترات ركود لعامي 2007-2008، وكذلك فإن تحويل سلطة النقد الفلسطيينة إلى بنك مركزي سيسأهم في تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

4- دراسة (حمدان، 2013)، بعنوان: "أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين".

هدفت تلك الدراسة في تقدير مدى مساهمة عناصر الإنتاج (العمل _ رأس المال المادي) في نمو الاقتصاد الفلسطيني، ودراسة وتحليل إنتاجية كلاُ من عنصر العمل ورأس المال، والتقدم التكنولوجي، والبحث عن الوسائل الكفيلة برفع الإنتاجية بالاقتصاد الفلسطيني مستخدماً إسلوب السلاسل الزمنية، وتوصلت الدراسة إلى أن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل قد بلغت 0.53، وأن العمالة قد ساهمت بنسبة 0.64، وأن عنصري العمل ورأس المال قد فسروا ما نسبته 78.8%، من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي في فلسطين.

5- دراسة (النمروطي والفرا، 2005)، بعنوان: "معوقات الإستثمار الخارجي في قطاع غزة".

تناولت تلك الدراسة في معوقات الإستثمار الخارجي في قطاع غزة من خلال استخدام استبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات وبلغت حجم العينة 141 مفردة، وهدفت الدراسة إلى تحليل الواقع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، وتحليل المناخ الإستثماري في

قطاع غزة والتعرف على حجم الإستثمار الخارجي ومعوقاته والخروج بمجموعة من التوصيات قد تسأهم في زيادة الإستثمار الخارجي في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معيقات تعود إلى ندرة التمويل أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في قطاع غزة ومنها ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة من قبل البنوك، ووجود معوقات قانونية للإستثمار الخارجي بسبب تقادم التشريعات الفلسطيينة وعدم مواكبتها لمتطلبات الإستثمار الخارجي، وأوصت بضروة العمل على توفير المناخ الإستثماري المناسب لجذب الإستثمارات الخارجية، ووضع تسهيلات ائتمانية وتمويلية مناسبة لمختلف فئات المستثمرين، والعمل على إزالة القيود المفروضة على التنقل والنقل عبر المعابر الدولية، وإيجاد مراكز استشارية متخصصة تقدم المعلومات والنصح والمشورة للمستثمرين.

ثانياً: الدراسات العربية:

1- دراسة (البسام،2011)، بعنوان: "تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1980-2007)".

تناولت تلك الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2007 وذلك من خلال اتباع المنهج القياسي عبر معادلات الانحدار المتعدد يتكون من متعير تابع هو تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وعدداُ من المتغيرات المستقلة منها حجم الناتج المحلي، والإنفاق الحكومي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والتضخم وعرض النقد. وهدفت الدراسة الي تحديد المتغيرات المؤثرة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية والتركيز علي مفهوم وأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر، **توصلت الدراسة الي أن** قيمة معامل التحديد 0.740 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج (ومنها أسعار صرف الريال السعودي، والائتمان المحلي للقطاع الخاص، والاستقرار الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي، والبنية الاساسية للاقتصاد السعودي، ومدى توفر الموارد الطبيعية، وحجم السوق)، أثرت بنسبة 74% وبنسبة 26% تعود إلي متغيرات آخري لم تدرج في النموذج، يوجد علاقة إيجابية قوية بين حجم السوق وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية حيث بلغت نسبة مرونة حجم السوق 4.416 في الأجل القصير، وهذا يعني أن زيادة حجم السوق بمقدار 1% يؤدي إلي زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 4.416 % في الآجل القصير، أما قيمته في الآجل الطويل فقط بلغت 0.906 وهذا يعني أن زيادة حجم السوق

بمقدار1%، يؤدي إلي زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.906%، في الآجل الطويل.

2- دراسة (دوادي،2011)، بعنوان: "محددات الإستثمار المباشر في الجزائر دراسة قياسية".

تناولت تلك الدراسة إلى التعرف على تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال التعرف على محدداته وأثاره ، وهدفت الدراسة الى قياس أهمية محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري واستعراض المناخ الإستثماري السائد وأهميته ومفهومه ومعوقاته، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إضافة للأسلوب القياسي من خلال السلاسل الزمنية ومعدلات الانحدار البسيط والمتعددة للفترة الزمنية 1970-2009 حيث تكون النموذج من الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع وعددا من المتغيرات المستقلة (ومنها نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الفائدة، وسعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم والانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي، ونسبة الإستثمار للناتج المحلي الإستثماري)، **وتوصلت الدراسة إلى أن** قيمة معامل التحديد 0.7116 وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة أثرت بنسبة 71% وبنسبة 28% تعود للبواقي، ويوجد علاقة سلبية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والجباية العادية في المدى القصير والطويل، والعلاقة بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية، وهذا يعني أن النمو الإقتصادي في الجزائر تأثيره محدود علي استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- دراسة(عبد الكريم، 2007)، بعنوان: "تقدير دالة الإستثمار الكلية – حالة الإقتصاد الجزائري."

تناولت تلك الدراسة موضوع الإستثمار كأحد العوامل الأساسية لنمو الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية، وتستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه الإستثمار في انعاش الطلب الكلي والذي له أثر توسعي في الدخل عن طريق المضاعف، وهدفت الدراسة الي تقدير دالة الإستثمار الكلية في الجزائر، ومعرفة حساسية الإستثمار ومحدداته (كالتعرف على الطلب المتوقع،التكلفة النسبية لعناصر الانتاج، سعر الفائدة الحقيقي)، **وتوصلت الدراسة إلى أن** معامل التحديد81% وهدا يعني ان المتغيرات المستقلة أثرت بنسبة 81% ونسبة 19% تعود للبواقي (متغيرات آخري لم تدرج في

النموذج)، والإستثمار دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة والسعر النسبي للتجهيزات الرأسمالية ومتزايدة بالنسبة للمردودية والدخل، وانخفاض سعر الفائدة بنقطة واحدة يؤدي إلي زيادة الإستثمار بمقدار 324 مليون دينار.

4- دراسة(الزهراني،2000)، بعنوان: "الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية."

تناولت تلك الدراسة في تحليل هيكل الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-2000، وتستمد الدراسة أهميتها من خلال التطرق لأهم ما شهده الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة وخصوصاً الاصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية والتي لها دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهدفت الدراسة الي تقويم أداء الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، واستعراض حجم التدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتقييم مدى مساهمة الإستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة المنهج القياسي من خلال إسلوب نموذج النمو النيوكلاسيكي حيث تكون النموذج من معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة (معدل نمو العمالة، معدل نمو الانفاق الحكومي، معدل نمو الانفتاح الاقتصادي، معدل نمو الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إجمالي تكوين رأس المال إلى الدخل)، **وتوصلت الدراسة إلي أن** قيمة معامل التحديد (0.88) أي أن المتغيرات المستقلة تأثرت بنسبة 88% وبنسبة 12% تعود إلي البواقي (عوامل غير مدرجة في النموذج)، ووجود علاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وأن الإستثمار الأجنبي المباشر يسأهم في النمو الاقتصادي في المدى القصير ويعود ذلك لضعف تدفقات الإستثمار الأجنبي للمملكة، وعدم الاستفادة منها بالقدر المناسب، إضافة إلى حداثة تجربة المملكة في الإستثمار الأجنبي المباشر، وأوصت الدراسة إلى البحث عن المعيقات التي تحد من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الناحية الاقتصادية والقانونية والادارية وخصوصا فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية بأكثر مما تم في نظام الإستثمار الأجنبي المباشر الجديد، وتشجيع الإستثمار في القطاعات ذات العلاقات الترابطة مع القطاعات الآخرى بهدف تعظيم الموارد وتخفيض الاعتماد على الايرادات النفطية.

5- دراسة (بلال، 2008)، بعنوان :" أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى الواقع الاقتصادي، وتحليل أثر ذلك على نمو الاقتصاد بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995-2007، ومعرفة واقع الاقتصاد الجزائري قبل وبعد فتح السوق الجزائري لأبوابه على مصراعيها لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة من وسائل الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي، وأن ضعف القطاع المالي أدى إلى إنعاش السوق المحلي، ولعدم الأستقرار السياسي دوراً في تنفير المستثمر الأجنبي ، وأن هناك علاقة بين زيادة معدلات النمو وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.

6- دراسة (عبد الحميد،2011)، بعنوان:" أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر" .

هدفت تلك الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في توفير التمويل اللازم والمطلوب لإنشاء المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع الدخل وتحسين مستويات المعيشة، ورفع إنتاجية العمل عبر خلق فرص عمل جديدة وبمهارة جيدة وبميزات تنافسية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر من الدول التي أولت اهتماماً لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأراضيها، وأن عجز القطاع العام وظهور الأزمات الاقتصادية أرغم الجزائر على تبني الإستثمار الأجنبي المباشر كضمان للنمو الدائم، وأن مساهمة الإستثمار في توفير فرص عمل كانت ضيئلة بسبب اعتمادها ولدرجة كبيرة على قطاع المحروقات وتجاهلها القطاعات الاقتصادية الآخرى الموفرة للعمل.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Ayanwale،2007). بعنوان: "FDI and Economic Growth Evidence from Nigeria"

هدفت الدراسة إلي معرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي النيجيري واستعراض محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الإستثماري النيجيري، **وتوصلت الدراسة إلي أن** تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي علي النمو الإقتصادي في نيجبريا، والإستثمار في قطاع الاتصالات يشكل أعلي قدر علي النمو الإقتصادي النيجيري، وتوجد علاقة سلبية بين الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع والنمو الإقتصادي، ويوجد علاقة إيجابية بين الانفتاح الإقتصادي ومستوي الناتج المحلي الإجمالي.

2- دراسة (2007,Abdul Mottaleb)، بعنوان: "Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth in Developing Countries"

هدفت الدراسة إلي قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الإقتصادي في الدول النامية وركزت علي العوامل المؤثرة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، **وتوصلت الدراسة إلي** أن الثلاث متغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو السنوي لناتج المحلي الإجمالي، والقيمة الصناعية) تأثر إيجابيا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 0.87، وهذا يعني أنه عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بمقدار 1%، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد بنسبة 0.87%، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.43، وهذا يعني أنه عند زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1%، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد بمقدار 1.43%، وبلغ قيمة الصادرات من السلع والخدمات2.45% وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 1% فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد بمقدار 2.45%.

التعقيب على الدراسات السابقة :

لقد هدف الباحث من استعراضه لعدد من الدراسات الاقتصادية السابقة هو بيان المنهج المتبع في كل دراسة والتي اهتمت بدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشرعلى الإنتاجية بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام، ويتفق الباحث مع دراسة حمدان الأولى والتي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين زيادة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك أهمية إنتاجية العمل في فلسطين ودروها في تحفيز النمو الاقتصادي، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركيزها على إنتاجية العمل وعلى استخدام الاسلوب القياسي والتي لم تستخدمه عدد من الدراسات المختارة، وقد استفاد الباحث من تناوله لتلك الدراسات من خلال تحديده للنموذج القياسي المستخدم واختيار أفضل الطرق الاحصائية في تقدير اكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في المتغير التابع، وتختلف تلك الدراسة عن غيرها في توصلها لنتائج تطبيقية تؤكد بأن الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيره محدود للغاية ولا يذكر مقارنة بدول آخرى، والتوصل إلى نتائج مفادها بأن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يسأهم بعلاج المشكلة الاقتصادية المتملثة بأفتي الفقر والبطالة وعلى العكس سأهم زيادة الإنتاجية بزيادى أعداد العاطلين عن العمل وبالتالي تفاقم المشكلة الاقتصادية وتراجع النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مفهوم وأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبجث الثاني: النظريات التي تفسر عملية الإستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:-

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الإقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسات المتفاوتة، حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات، خاصة في التسعينيات من القرن الماضي في ظل تغيرات مصاحبة للبيئة الإقتصادية والبيئة السياسية الدولية، خلافا لما كان عليه في فترة الستينيات والسبعينات من القرن الماضي من انعدام الثقة وما يمكن أن تمثله تلك الإستثمارات استنزاف لموارد الدول المضيفة وخصوصا عن تحويل فوائضها الي إقتصاديات الدولة الام، حيث اعتبرت كثير من الدول أن الإستثمارات الأجنبية تمثل تهديدا حقيقيا وعامل يهدد سيادة تلك الدول، واستغلال ثرواتها الشيء الذي أدى إلى تجاهل تأثيراتها على النمو الإقتصادي، إلا أن الإستثمارات الأجنبية وما يصاحبها من نقل لتكنولوجيا حديثة، وإسهامها في تراكم رأس المال، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية أصبحت معظم الدول تتسابق في منح التدابير والتحفيزات وتحديث تشريعاتها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، في ظل تواجد فجوة (الادخار- الإستثمار)، وفجوة (الصادرات والواردات)، في الدول النامية، ومواجهتها للعديد من المشكلات الإقتصادية كأزمة المديونية الخارجية التي وقعت فيها باعتمادها علي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإغرق الإقتصاد الوطني بالديون مما ادي إلى فشل الخطط التنموية لهذه البلاد فنتج عنها المديونية الخارجية التي تدفعها إلي الجهات الدائنة.

وعلى الرغم من توجه الدول إلى الإستثمار الأجنبي المباشر عوضاً عن الاقتراض من الخارج، إلا أن المشكلة الاقتصادية تفاقمت وتزايدت المديونية وحل بالعالم أزمة الديون الخارجية والتي تفجرت مع العام 1982، فالمديونية الخارجية العالمية ما زالت مرتفعة نسبيا قياساُ بعقد الستينات من القرن العشرين، فبعدما لم تتجاوز الديون الخارجية العالمية 69 مليار دولار عام 1969، فإنها اليوم تقترب من 5 تريليون دولار، وعليه فالحلول ما زالت جزئية وخصوصا فيما يتعلق بدور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيف حدة الدين الخارجي.

أولاً: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر:

يرجع الازدهار الحقيقى للإستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر حيث كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية مما ساعد على اتساع التجارة التي أدت إلى تدفق رؤوس الاموال إلى خارج اوروبا من اجل الإستثمار في شركات تابعة للدول الاستعمارية، ومر الإستثمار الأجنبي المباشر بفترات زمنية متباينة فى ظروفها الإقتصادية و السياسية أثرت فى حجمه، وطبيعته، وهيكليته، **ويمكن تقسيم التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر إلى أربع مراحل أساسية هي كالتالي :**

المرحلة الأولى 1800-1914:

ففى الفترة الزمنية الواقعة بين عام 1800الى عام 1914 كانت الظروف السياسة، والإقتصادية ملائمة كانعدام الاخطار المرافقة لتدفقات راس المال الى الخارج، حيث كان هذا الإستثمار يتم فى البلدان المستعمرة من قبل الدول الاوروبية بواسطة شركاتها، وذلك فى مجال استغلال الثروات الطبيعية التى تحتاجها كمواد اولية لمصانعها، كما كانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الإستثمارات حيث كان يغلب عليها طابع الإستثمار الخاص فى فترة كان فيها تدخل الدولة محدوداً فى الحياة الإقتصادية، ومساهمة الدول فى الإستثمارات فى هذه الفترة الزمنية خصوصاً في المملكة المتحدة تحتل المركز الاول عالميا نظرا للتفوق الإقتصادى الذي كانت تتمتع به(ابوشرار،2010: 235)، وهذه الفترة سميت بالعصر الذهبي للإستثمار الأجنبي الخاص، فإضافة للمملكة المتحدة شهدت بعض الدول الأوروبية ومنها فرنسا تطوراً في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تطورت موجودات فرنسا في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهب سنة 1850، إلى 14 ملياراً عام 1870، ثم تضاعفت ثلاثة أضعاف في الفترة 1870-1913.(العيد، 2011، ص7)

والجدول رقم (1) : مؤشرات التجارة الخارجية والإستثمارات العالمية البريطانية بين 1800-1913 بالنسب المئوية :

السنة	تجارة	إستثمارات
1800	2.6	7.7
1850	31.5	15
1880	100	100
1913	275	289

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 1879، حوالي 635 مليون دولار، ووصلت إلى 7.2 مليار دولار عام 1914.(العيد، 2011، ص9)
ولقد ظل الإستثمار الأجنبي المباشر لفترة طويلة ياتي بصورة شبه مقصورة من البلدان الصناعية الرئيسية إلا أن مصادر هذا الإستثمار في البلدان النامية بدأت تتسع في الاونة الاخيرة ولقد برزت بلدان نامية كثيرة باعتبارها مصادر مستقلة بذاتها لهذا الإستثمار خاصة للمناطق التي تنتمي اليها هذه البلدان (عبد الحميد، 2006: 275)، حيث قدر حجم الإستثمار الأجنبي المباشر 15 مليار دولار سنة 1914، وكانت بريطانيا الاكبر مساهمة للإستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها المانيا.

المرحلة الثانية (1914-1945) : فترة تراجع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الفترة ما بعد العام 1914 تغيرات جوهرية أدت إلى قلب موازين السيطرة على زمام الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث عانى العالم من حربين عالميتين أدت إلى خسائر كبيرة منها خسارة ألمانيا لمعظم ممتلكاتها وخسارة بريطانيا ربع ثراواتها وفرنسا خسرت نصف ثروتها، وأصبحت ألمانيا مستوردة لرؤوس الأموال بعدما كانت مصدرة لها، وأجبرت على دفع تعويضات بقيمة 33 مليار دولار عام 1921 وهو ما يمثل 75% من الإستثمار الدولي الموظف خلال قرناً من الزمن(العبد، 2011،ص 10)
ولو تطرقنا الي سنة 1929 قيد الإستثمار الأجنبي نتيجة الازمة الإقتصادية العالمية حيث وضعت الدول النامية قيودا عليها بسبب اعتقادهم انه يضر بسيادتها الإقتصادية والسياسية وتدفق الارباح الي خارج البلاد أما في سنة 1938 بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر 66 مليار دولار حيث كانت بريطانيا افضل المستثمرين ولقد وجهت نصف الإستثمارات الي قطاعي الزراعة والبنية الاساسية في امريكيا واسيا (خضر، 2004: 4)، وتتميز الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية بتراجع الإستثمار الأجنبي المباشر إلي ما قبل الحرب العالمية الاولى، نتيجة لظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والإقتصادي وانهيار قاعدة الذهب مما دفع العديد من الدول المتضررة من الحرب لتصفية إستثماراتها في بعض المستعمرات وكرست الشركات النفطية العملاقة جهودها في الإستثمار في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تستخدم هذه الإستثمارات مثل: بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ وغيرها من المرافق العامة في هذه الفترة(عبد الحميد،

2006: 217)، تراجع دور المملكة المتحدة في الإستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الاول بعد الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر.

المرحلة الثالثة (1946-2006): مرحلة إنتعاش الإستثمار الأجنبي العالمي

تميزت تلك المرحلة بخروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية مدينة للولايات المتحدة الأمريكية، كما ظهرت مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية، ومن ذلك الحين زادت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر،حيث بلغت الإستثمارات الأجنبية الأمريكية عام 1960، حوالي 32.8 مليار دولار، ووصلت في العام 1971، حوالي 82.8 مليار دولار، وتلك الإستثمارات تفاوتت في نسب توزيعها بين الدول ، حيث حصلت الدول المتقدمة 58% من إجمالي الإستثمارات ، و37% للدول النامية، وقد شهدت الإستثمارات الأجنبية نمواُ كبيراُ خلال العقدين الأخيرين من الزمن، فقد وصل حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1982-1990، حوالي 203 مليار دولار، مقابل 59 مليار دولار عام 1982، ثم زادت بسبعة أضعاف خلال الفترة 1990-2000، لتصل إلى 1411 مليار دولار عام 2000، وزادت بمعدل 38% عام 2006، لتصل إلى 1306 مليار دولار.(العيد، 2011، ص11)

توسع حجم الإستثمار الأجنبي توسعا كبيرا تزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسيينات، تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الصناعات التحويلية علماً بأن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يكن حرا كما كان الحال عليه قبل الحرب العالمية الاولى؛ بسبب العوائق التي افرزتها الازمة الإقتصادية العالمية عام 1929م، والتي امتد مفعولها لسنوات لاحقة بمشاكل تتعلق بقابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة افرزتها اتفاقية بريتون وودز[1] فكان هدفها الاساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب التجاري، وليس لتسهيل تدفق رؤوس الاموال الأجنبية. وبقيت القيود المفروضة على تحركات رؤوس الاموال الدولية في بعض الدول الصناعية حتى الثمانيات من القرن الماضي، وإلى

---

[1] – بريتون وودز المكان الذي انعقد فيه المؤتمر الدولي لنظر في تسهيل عمليات التداول التجاري بين دول العالم والذي أدى في عام 1944 إلى تأسيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب وظل هذا النظام متماسكاً إلى أوائل السبعينات. ونتج عن المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي، كما تمخض عام 1995 عن منظمة التجارية العالمية خلال دورة مراكش، .(IMF)كما ثبت النظام العملات في نظام ثابت للصرف الأجنبي بنسبة تذبذب 1% للعملة بالنسبة للذهب أو$..http://ar.wikipedia.or

جانب ذلك فرضت الدول النامية الحديثة الاستقلال قيودا على الإستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها، انه يقلل من سيادتها السياسية والإقتصادية ويثقل كاهلها بالأعباء ويحول الارباح الى خارج البلد، وعليه فانها فضلت القروض المصرفية على الإستثمار الأجنبي المباشر لانها اقل تكلفة، وفي منتصف السبعينات احتلت القروض الخاصة مركز الصدارة الاول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب ارتفاع اسعار النفط عام 1973، وتراكم العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط التي قامت بايداعها في المصارف الأجنبية والتي أفرزت ظاهرة جديدة تعرف بالنقل العكسي للموارد أي إيداع العوائد النفطية لدول الفائض كدول الخليج في المصارف الأجنبية والتي تقوم بتدويرها واقراضها من جديد وعليه فإن هذه الفوائض جاءت نقمة على الكثير من البلدان النامية ونعمة على المصارف الأجنبية ، مما دفع هذه المصارف لاقراضها إلى دول وهيئات خارجية تعاني من عجز في موازيين المدفوعات(ابوشرار،2010: 236). وتتعرض إلى ازمات نقدية طارئة. حيث استمرت الامور على هذا الحال على ما هو عليه إلى ان عجزت بعض الدول المدينة عن تسديد الديون المستحقة عليها ولدي اندلاع ازمة المديونية عام 1982 في الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي حدث انعطاف رئيسي في مجال تطور الإستثمار الأجنبي المباشر هو التحول من الإستثمار الرسمي الى الإستثمار الخاص وهذا هو التحول من القروض المصرفية إلي الإستثمار الأجنبي المباشر وظهرت في هذه الفترة حركة توسع في الشركات الأجنبية على اساليب جديدة من الإستثمار لا تهدف الى تأمين المواد الاولية كما هو الحال في السابق وانما الإستثمار في الاسواق المربحة حتى تطلبت اليه السوق ازالة القيود التجارية وغير التجارية عن حركة التجارة ورؤوس الاموال الأجنبية، نرافق مع ذلك زيادة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم الصناعي المتقدم حيث قامت الشركات الأمريكية العملاقة بالتوسع في دول اوروبا ذلك بشراء صناعات قائمة أو اقامة صناعات جديدة او دمج شركات اوروبية فيها. وفي المجال يلاحظ ان ارباح الإستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية تقع في دول اوروبا وكندا وغيرها من الدول الآخرى ذات الاجور المرتفعة. ويمكن التأكيد على ان التدفقات النقدية المالية تختلف في جوهرها عن مثيلاتها التي كانت مساعدة في الفترات الزمنية السابقة الذي كان سائدا خلال 300سنة الماضية وهو تدفق رأس المال من الدول الصناعية الى الدول النامية، ولقد بدأ في الوقت الحالي بتدفقات مالية بين الدول الصناعية ذاتها وقد زاد التوسع في تدفق الإستثمار المباشر في الدول

الصناعية في الفترة 1975-1990، بمعدل اكثرمن 450% فيما كانت الزيادة المذكورة اقل من 200% في الدول النامية (ابوشرار،2010 :237).

تطورت الظاهرة اعلاه منذ انتشار وتنقل راس المال بين البلدان حتى الازمة المالية والإقتصادية التي اندلعت في عام 1997-1998، ببعض البلدان الاسيوية حيث لم يكن لها الأثر الكبير في عملية عولمة راس المال وانتشار الإنتاج السلعي عبر العالم ، حيث شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2م، والذي أطلق عليه الاثنين المجنون، وبدأت الأزمة من تايلند ثم انتشرت إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم معدلات منخفضة بشكل حاد، وتعرف الأزمة بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياُ أو جزئياُ على مجمل المتغيرات المالية كحجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات واعتمادات الودائع المصرفبة وسعر الصرف.(كواش، 2009، ص2).

ويمكن إيجاز أسباب الأزمة بالنقاط التالية :

- انخفاض قيمة العملة الوطنية للاقتصاد التايلندي " الباهت " بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرّض قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر.
- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال.
- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة، ومدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.
- وقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة وأهمها:-
- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلند وبقية دول المنطقة، في منتصف التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة.
- أدى الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضاءل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

وكانت الدول التي تعرضت للأزمة تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية، ومن تلك الاختلالات، الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو، والاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج

(قروض أو إستثمارات أجنبية) إضافة إلى الاقتراض غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي، والانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية. **(http://www.pbf.org.ps/site/?q=pages/view/6446)**

ومن أهم هذه الظواهر التي تبدو قائدة ومستمرة خلال السنوات التالية في ظاهرة تحرك راس المال الأجنبي المباشر هي اظهار التغيرات الاساسية التي طرات ابتداء من سنة 1998، على هذا النوع من راس المال العالمي، وبناء على التقرير السنوي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد استمر تمركز الإنتاج السلعي والخدمات لدي الشركات عابرة القارات وفروعها في العالم بالفعل كان 60الف شركة، و500الف فرع لها سنة 1998م، أما الدور الكبير في عولمة الإنتاج وترويج السلع بين البلدان المصنعة منها والنامية ففي الواقع تبقى مرهون بأكبر مائة شركة تعتبر المتحكم الاساسي منذسنة 1995م في عملية العولمة هذه، وفي عملية الإنتاج والترويج السلعي وتبقى عملية تحرك الإستثمار الأجنبي المباشر محصورة أساسًا بين البلدان المضيفة وخاصة الثالوث الإقتصادي:(أمريكا –أوروبا–اليابان) اذ تبقى هذه البلدان اكبر منتفع من تحركات راس المال الأجنبي المباشر (عبد المؤمن،1999: 195).

الجدول رقم (2): تدفقات الإستثمار الأجنبي بالمليار دولار لعينة من دول العالم للفترة 2002-2006. (العيد، 2011، ص 11)

المنطقة	2002	2003	2004	2006
الاتحاد الأوروبي	309.4	259.4	214.3	562.4
الولايات المتحدة الأمريكية	74.5	53.1	135.8	236.7
أفريقيا	14.6	18.7	18	45.8
العالم	622	564.1	742.1	1306

الجدول رقم (3) : النصيب من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر %

البيان	2002	2003	2004	2006
الدول المتقدمة	70.8	64.4	56.2	66.7
الدول النامية	27.4	32.2	39.2	29.3
الدول الإنتقالية	1.8	3.5	4.2	4.1

المرحلة الرابعة (2007- لغاية الوقت الراهن): الإستثمار الأجنبي المباشر والأزمة المالية العالمية.

شهد الإستثمار الأجنبي المباشر تحسن في العام 2007 وبلغ إجمالي الإستثمار لهذا العام 1833 مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ 30%، واستمر حتى نهاية العام وبدأ بالتراجع على أثر اندلاع الأزمة المالية العالمية والتي انطلقت من سوق العقار الأمريكي ، وانخفض الإستثمار الأجنبي لحدود 23% ، وهذا أثر على النشاط الاقتصادي بالعالم ككل،وهبطت قيمة الإستثمارات الأجنبية في العام 2008 لتصل إلى 1692 مليار دولار ، وأشار تقرير الاونكتاد بأن الإستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع بنسبة 37% في العام 2009، لتبلغ 1114 مليار دولار، وبلغت في العام 2010 حوالي 1200 مليار دولار ووصلت إلى 1400 مليار دولار في العام 2011، و1800 مليار دولار في العام 2012، وتراجعت التدفقات من الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية بنسبة 14% لتبلغ 62 مليار دولار في العام 2008، مقارنة بحوالي 72 مليار دولار للعام 2007.(العيد، 2011، ص13-15).

والجدول رقم (4) : رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2011 بالمليون دولار.

السنة	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية والصاعدة
2000	1.409.568	1.145.913	254.593
2001	817.574	571.483	246.091
2002	716.576	547.778	168.350
2003	557.869	358.539	199.330
2004	742.143	418.855	323.288
2005	982.593	619.134	363.459
2006	1.461.863	977.888	483.975
2007	1.970.940	1.306.818	664.122
2008	1.744.101	965.13	778.988
2009	1.185.030	602.835	582.195
2010	1.243.671	601.906	641.765
2011	1.524.422	747.860	776.562

المصدر: تقاريرالإستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص74، 2013، ص82.

يتضح من الجدول السابق تذبذبات في حجم التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر حيث شهدت الأعوام ما بعد الأزمة المالية العالمية للعام 2008 تراجعاً في حجم الإستثمار على مستوى العالم، فقد بلغ في العام1.970.940 مليون دولار في العام 2007، ثم انخفض إلى 1.744.101 مليون دولار عام 2008 ثم إنخفض إلى 1.185.030 مليون دولار ويعود ذلك لاندلاع الازمة المالية العالمية ولحالة الركود الاقتصادي والتي اتسم بها الاقتصاد العالمي حيث تباطؤ النمو العالمي وتزايد البطالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي عانها الاقتصاد العالمي، ثم بدأت الإستثمارات بالتزايد منذ العام 2010 حيث وصلت لحدود 1.243.671 مليون دولار في العام 2010، وإلى 1.524.422 مليون دولار عام 2011.

ثانياُ: الاتجاهات العامة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

تسعى بلدان العالم ومنها البلدان العربية إلى تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تغطية الفجوة بين الادخار المحلي والإستثمار المحلي وتقليص الاعتماد على المديونية الخارجية، ويتسم النظام العالمي اليوم بسمات عديدة أهمها، عولمة الانتاج وتجسدت هذه العولمة من خلال تطور الإستثمار الأجنبي المباشر واتساعه وتعدد أنشطته، وهذا التطور تم من خلال الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر المتحكم الفعلي في حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة والمرتبطة بالاستراتيجيات المالية والتسويقية والإنتاجية، فوفقاً لتقرير الأمم المتحدة فإن 37000 شركة متعددة الجنسيات عام 1993، تشغل 73 مليون شخص، وتنتج 25% من الناتج العالمي، وأن 300 شركة منها مسؤولة عن 80% من الإستثمار الأجنبي في العالم ، وقدرت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك 75%من تجارة السلع والخدمات العالمية، و80% من تجارة التكنولوجيا منذ سنة 1990، وقد ارتفعت تلك الإستثمارات سنوياً بنسبة 28%، وهذا أسرع ثلاثة أضعاف من نمو الصادرات العالمية، وأسرع أربع مرات من نمو الناتج الإجمالي العالمي ، والجدول التالي يوضح تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 1996-2000.(يعقوبي، 2005، ص3-4)

ويلاحظ الباحث أن عدد أو نسبة مساهمة وتشغيل قوة العمل في الشركات متعدية القومية تعتبر متدنية للغاية، مقارنة بمساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة إستثماراتها الخارجية وسيطرتها شبه المطلقة على تجارة السلع والخدمات والتكنولوجيا وسرعة نموها في التجارة العالمية والنواتج المحلية، وهذا يؤشر مباشرة على تضاؤل عدد العمال منسوبة إلى الاصول المكونة لرأس المال العضوي، أي هناك اتجاه مضطرد ومتزايد لحلول الالات محل الإنسان وهذه الظاهرة من شأنها أن تعمق التناقض المتزايد بين زيادة وتائر الانتاج والإنتاجية الناجمة عن التقدم التكنولوجي ، وانكماش السوق الداخلية المترتب عن ازدياد العاطلين عن العمل وتاكل الاجور الحقيقية.

جدول (5) : تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1996-2000. بالمليار دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم	356	464	644	827	100
نسبة النمو %	-	30.33	38.79	28.41	33.01

ويرتبط مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر بمفهوم الشركات متعددة الجنسيات، والتي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية، وعليه فلا يوجد تعريف لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات قبل التعريف الصادر في الأدبيات الاقتصادية والسياسية في العام 1963، حيث تم إشاعة هذا المصطلح في مجلة أسبوع الأعمال بعنوان (الشركات المتعددة الجنسية)، في العدد الصادر بتاريخ 20 نيسان 1963، ولذلك تعددت المصطلحات المعبرة عن الشركات المتعددة الجنسية العملاقة التي تمارس نشاطها في عدد من الدول فالبعض يستخدم اصطلاح الشركات العابرة للقوميات أو الجنسيات، بينما فريقاً آخر يطلق عليهاالشركات دولية النشاط، وهذا التعريف يشير إلى مزاولتها لعدد كبير من الأنشطة في عدد كبير من الدول، وقد تبنت الأمم المتحدة إصطلاح(تعدي القوميات)، في وصفها للشركات ذات النشاط العالمي، حيث تحولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في استخدامها لعبارة متعددة الجنسية إلى عبارة متعدية القومية في القرار الصادر منها في العام 1976.(الليلية، 2010، ص134-135).

ويعرفها الدكتور محمد يونس الصائغ بأنها (مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات دول مختلفة ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة تمارس إحداها الشركة الأم- سيطرتها ورقابتها على الشركات الآخرى والتي تسمى بالوليدة أو التابعة، عن طريق مساهمتها في رأسمال الشركة الوليدة بنسبة تسمح لها بممارسة هذه السيطرة وتخضع الشركات الوليدة لإدارة الشركة الأم في إطار إستراتيجية عالمية واحدة)، ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات تشمل ثلاثة عناصر رئيسية يمكن إيجازها كالتالي(الليلية، 2010، ص137):

- أن توجد عدة وحدات قانونية مستقلة تتمتع كل منها بشخصية قانونية منفصلة ومن ثم بذمة مالية خاصة بها، وهذه الوحدات هي الشركات الداخلة في المجموعة.
- ضرورة خضوع هذه الوحدات القانونية المستقلة لسيطرة اقتصادية موحدة، أي لسيطرة اقتصادية يمارسها نفس الشخص أو الأشخاص القانونية.
- أن تتحقق هذه السيطرة بواسطة أدوات فنية مستمدة من قانون الشركات وخصوصا عن طريق المشاركة في رأس المال كل وحدة من هذه الوحدات بنسبة تكفل للسيطرة عليها.

وتتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها، وهذه الخصائص تبين وبشكل كبير مدى تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد **ويمكن إيجازها بالنقاط التالية:**(عبد الحميد، 2006، ص158-168).

1- **التركز في النشاط الإستثماري:** حيث تشير البيانات والمعلومات المتاحة، أن الشركات متعدية الجنسيات تتميز بالتركز في النشاط الإستثماري الضخم الذي تقوم به، فعلى الرغم من ضخامة الإستثمارات الدولية والتي تقوم بها الشركات والتي تتعدى في المتوسط 200 مليار دولار سنوياً، فإن إستثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، حيث تتوطن ثلثي هذه الشركات في تلك الدول، ففى النصف الأول من التسعينات كان نصيب الدول المتقدمة حوالي 85% من إجمالي الإستثمارات المنفذة بينما كان نصيب الدول النامة 15% من إستثمارات إجمالية بلغت في الفترة 1991-1995، حوالي 2000 مليار دولار، وكذلك فإن النسبة العالية والبالغة 85% للدول المتقدمة قد تركزت وتمركزت في عدد محدود من الدول المتقدمة، وان النسبة البالغة 15% ذهب ثلثها إلى دول جنوب شرق أسيا وبالتحديد تايلاند وماليزيا وسنغافورة، و60% من تلك الإستثمارات ذهبت لدول أمريكا اللاتينية كالبرازيل وكولومبيا والأرجنتين، ونسبة ضئيلة جداً ذهبت لأفريقيا.

2- **تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة:** تتميز تلك الشركات بضخامة رؤوس أموالها، وتتمثل بكيانات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال والإستثمارات التي تقوم بها، وحجم الانتاج المتنوع، وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، ومخصصات الإنفاق على البحث العلمي، والتطوير، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث أن الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون، حققت مبيعات قدرت 39519 مليون دولار في العام 1990، وتعتبر شركة ميتسوبيشي اليابانية من أكبر 500 شركة على مستوى العالم، حيث حققت ايرادات بلغت 175.8 مليار دولار في العام 1994، وأشارت التقارير عن أكبر 500 شركة متعدية الجنسيات بلغ إجمالي إيراداتها حوالي 44%من الناتج الإجمالي العالمي، وأن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات، وأن هذه الشركات تستأثر بحوالي 25%من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وحققت الشركات متعدة الجنسيات معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنويا أي ضعف معدل النمو العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.

3- **ازدياد درجة وتنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي :** تشير العديد من الدراسات أن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر

علـى انتـاج سـلعة واحـدة رئيسـية، بـل تقـوم سياسـتها الإنتاجيـة علـى وجـود منتجـات متنوعـة متعددة، ويرجـع هذا التنوع إلـى رغبـة الادارة العليا فـي تقليل احتمالات الخسارة، ويطلق علـى هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط ، فهناك شركات تمارس عدد كبير من الأنشطة كشركة ROYLHEON، والتي تمارس 11 نشاطا اقتصاديا منها صناعة الطاقة النووية والتكنولوجيا الحيوية والغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفة وخطوط المترو والخدمات البيئية المختلفة.

4- **كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي** : تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من امكانات تسويقية هائلة، وفروع وشركات تجوب معظم أنحاء العالم، حيث تشير البيانات إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها نصيب مرتفع في إجمالي انتاج القطاعات الصناعية الفردية، حيث تسيطر شركة IBM على حوالي 40% من سوق الحاسبات الالكترونية على مستوى العالم، وتسيطر شركات الزيوت السبعة على حوالي ثلثي أسواق العالم، وتسيطر شركة ABB السويسرية على 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث و 41 شركة في أوروبا .

5- **القدرة على تحويل الانتاج والإستثمار على مستوى العالم:** كون هذه الشركات ذات نشاط إستثماري واسع يجوب العالم، وكونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة وتسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي وانتشارها الجغرافي، اكتسبت تلك الشركات خاصية عولمة الانتاج أو تدويل الانتاج ، أي القدرة على تحويل الانتاج من دولة إلى آخرى عبر الحدود، وهذا بدوره يعني نقل الموارد كعملية شاملة لكافة عناصر الانتاج مثل المهارات التنظيمية والادارية والمزايا التكنولوجيا إلى جانب رأس المال.

6- **السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية** : تسعي الشركات متعددة الجنسيات إلى اقامة التحالفات الإستراتيجية فيما بينها، وفي اطار تحقيق المصلحة الاقتصادية لاعضاء التحالف وفي إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف وإكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الآخرى، وتلك التحالفات هي نتاج المنافسة العالمية والخصخصة والأسواق المفتوحة والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة التكنولوجيا

والمعلومات، فشركة جنرال موتورز لها 39% من أسهم شركة أيسوز و5%من أسهم شركة سوزوكى و50% من أسهم شركة داسوموتورز الكورية، و35% من أسهم مازدا .

7- **توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية :** يرجع سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات متعددة الجنسيات إلى هيكل السوق التي تعمل فبه هذه الشركات، ويأخذ شكل سوق الاحتكار القلة في أغلب الأحيان، وأهم ما يميزها هو احتكارها للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والادراية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، وتحدد المزايا الاحتكارية في أربع مجالات هي التمويل والادارة والتكنولوجيا والتسويق.

8- **الانتماء غالباً إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً:** ينتمي المركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسيات في معظم الحالات في الدول المتقدمة والصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، نظراُ لوفرة رأس المال والتكنولوجيا، حيث تضم دولا كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا والمانيا حوالي 75% من مجموع الشركات، وتستأثر الدول النامية على 3% من إجمالي الإستثمار العالمي، وتتعدي مبيعاتها السنوية مليار دولار ويصل عدد الشركات متعددة الجنسيات حوالي 16 شركة في الدول النامية التي تعد أم للشركات، وعليه فإن تركز الادارة العليا للشركات متعددة الجنسيات في ثلاثة أقطاب متكافئة هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا، أما الشركات التابعة لها، فهي منتشرة في كل بقاع الأرض شمالاُ وغرباً وجنوباً وشرقاُ.

9- **تعبئة المدخرات العالمية :** كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق من خلال طرح أسهم لتلك الشركات في أسواق المال العالمية، وإستقطاب الجزء الأعظم من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل 75% من السوق العالمية.

ويشير الباحث أن المرتكزات الأساسية للشركات المتعدية الجنسية تتواجد بشكل رئيسي في دول G7 الرأسمالية المتطورة وموزعة تقريبا بشكل متساوي ومتوازي في الثالثوت الجغرافي، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وعمليا فإن هذه الشركات تنسق سياساتها

الاقتصادية الكلية من خلال اجتماعاتها الدورية لادارة اقتصاد العالم بما ينسجم ومصالح الرأسمالية الاحتكارية السائدة في هذه البلدان.

ثالثاً : الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة المالية

لقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر عاملا فعالا في تفعيل العولمة المالية، لأنه يمثل أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال عبر العالم، وقد أظهرت الإحصائيات أن مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر بلغ عام 2004 نحو9 تريليون دولار، ويعزي هذا المجموع إلى نحو70 ألف شركة غير وطنية والشركات التابعة لها بالخارج وعددها نحو690 ألف شركة وقد بلغ مجموع مبيعات الشركات التابعة الأجنبية نحو19 تريليون دولار، وإذا رتبت الشركات غير الوطنية حسب الأصول الخارجية فإن شركة جنرال إليكتريك قد ظلت هي أكبر شركة عبر وطنية غير مالية على نطاق العالم تليها شركة' فدافون'(بريطانيا) وشركة'فورد' للسيارات(الولايات المتحدة)، ومن بين أكبر100 شركة عبر وطنية على نطاق العالم فإن مقدار أربع شركات منها على رأسها شركة' هاتشيسون هوامبو' (هونج كونج، الصين)، توجد في اقتصاديات نامية، الملاحظ أن تقرير الإستثمار العالمي عام 2004 قد صنف أكبر50 شركة عبر وطنية مالية والتي تهيمن علي الخدمات المالية العالمية ليس فقط من حيث مجموع الأصول ولكن أيضا من حيث عدد البلدان التي تعمل فيها، وتتصدر القائمة مجموعة سيتي جروب CityGroup (الولايات المتحدة)، يليها مصرف يو بي إسUBS(سويسرا) وشركةAllianz(ألمانيا) وكان نصيب الشركات عبر الوطنية المالية من فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة هو74% من مجموع أصول أكبر شركة وطنية مالية في عام2003، ومن حيث الأشكال الرئيسية الثلاثة لتمويل الإستثمار الأجنبي، فإن إستثمار رأس المال السهمي يهيمن على المستوى العالمي، فأثناء العقد الماضي بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، أما نصيب الشكلين الآخرين من الإستثمار الأجنبي المباشر- وهما القروض المعقودة داخل الشركة والعائدات المعاد إستثمارها- فكانا في المتوسط23%، و12% علي التوالي ويتقلب هذان الشكلان تقلبا واسعا وهو ما يعكس التغيرات السريعة في الأرباح وعائدات الأسهم المعادة إلى الوطن أو الحاجة إلى تسديد القروض، أما بالنسبة للموقف في أفريقيا فإن هناك زيادة نحو الإستثمار في الموارد الطبيعية، وكان أكبر متلق لهذه التدفقات انجولا وغينيا الاستوائية ونيجيريا والسودان، ومصر إذ بلغ نصيبها أقل قليلا من نصف جميع التدفقات الداخلة إلي أفريقيا،

وتلقت أقل البلدان نموا مقادير صغيرة من الإستثمار الأجنبي المباشر وكان منشأ معظم الإستثمار في أفريقيا أوروبا.

يمكن القول أن التدابير والمبادرات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق على الصعيد الدولي والتي تستهدف البلدان الأفريقية (مثل قانون تشجيع نمو أفريقيا، وإتاحة الفرص لها، والذي اعتمدته الولايات المتحدة لم تكن ناجحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد جرى التشديد في العديد من المبادرات التي أطلقت مؤخرا على الحاجة إلى الدعم الدولي للتنمية في أفريقيا مثل: لجنة أفريقيا التي أنشأتها بريطانيا)، قد أصدرت تقريرا في مارس2005، توصي فيه بإجراء زيادة كبيرة في المعونة المقدمة لأفريقيا وأقترح التقرير تدابير تساعد علي اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر ودعا التقرير المانحين إلى مضاعفة تمويلهم من أجل الهياكل الأساسية، واعتماد إلغاء الديون الخارجية بنسبة100% ودعم مرفق المناخ الإستثماري من أجل أفريقيا في إطار مبادرة الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(نيباد) وإنشاء صندوق يوفر التأمين للمستثمرين الأجانب في البلدان الخارجة من نزاع في أفريقيا.(يعقوبي، 2005، ص8)

رابعاً : مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية في العام 2011.

أظهر تقرير الإستثمار العالمي لعام 2011، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد ،أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي قد ارتفعت بنسبة 5% عن عام 2010، لتصل إلى 1244 مليار دولار بعدما كانت 1185 مليار دولار عام 2009، و1744 مليار دولار عام 2008 و1971 مليار دولار عام 2007، وتباينت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للعام 2011، بدرجة كبيرة من حيث نمط الإستثمار والتوزيع الجغرافي فيما بين الاقاليم الاقتصادية، ولأول مرة تنجح مجموعتي الدول النامية والصاعدة في استقطاب إستثمارات فاقت نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت 642 مليار دولار وبنسبة 52% من إجمالي الإستثمار العالمي، وفي المقابل حافظت الولايات المتحدة الامريكية على قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للإستثمار الأجنبي المباشر في العام 2010، بقيمة 228 مليار دولار، وتلتها الصين بقيمة 106 مليار دولار ثم هونج كونج وبلجيكا والبرازيل والمانيا والمملكة المتحدة وروسيا وستغافورة وفرنسا ثم السعودية وحلت في المرتبة الثانية عشر عالميا.(عاطف،2012،ص9)

وشهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (21 دولة) انخفاضا بمعدل 13.1% إلى 66.2 مليار دولار عام 2010، مقارنة بحوالي 76.2 مليار دولار، ومثلت الإستثمارات الوافدة

للدول العربية ما نسبته 5.3% من الاجمالي العالمي البالغ 1.24 تريليون دولار، و11.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 573.6 مليار دولار ، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية 6.4% عام 2009.

والجدول رقم (6) : صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في اقاليم العالم الصاعدة والنامية (بالمليار دولار) . (أبو جامع،2013، ص437)

أقاليم العالم	2010	2011	2012
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	43.22	36.42	43.81
وسط وشرق أوروبا	21.53	31.27	40.19
كومنولث الدول المستقلة	7.62	29.57	30.52
أميركا اللاتينية والكاريبي	73.18	128.76	139.93
أفريقيا وجنوب الصحراء	19.88	33.61	38.07
أسيا الصاعدة	159.33	169.64	169.45
المجموع	324.76	429.27	461.97

المصدر:word economic outlook,imf ,septeber,2011

الجدول رقم (7): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بالمليون دولار .(عاطف، 2012،ص 11)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	(%) من الإجمالي 2010
السعودية	12.09	17.14	22.82	38.15	32.1	28.1	42.45
مصر	5.37	10	11.57	9.49	6.7	6.38	9.65
قطر	2.5	3.5	4.7	3.77	8.12	5.53	8.36
لبنان	3.32	3.1	3.37	4.33	4.8	4.95	7.46
الامارات	10.9	12.8	14.18	13.7	4	3.94	5.96
ليبيا	1.03	2	4.68	4.11	2.67	3.83	5.79
الجزائر	1.08	1.79	1.66	2.29	2.76	2.29	3.46
سلطنة عمان	1.53	1.58	3.43	2.52	1.47	2	3.09
الأردن	1.98	3.53	2.62	2.82	2.43	1.7	2.57
السودان	2.3	3.3	2.42	2.6	2.68	1.6	2.42
تونس	783	383	1.61	2.75	1.68	1.5	2.29
العراق	515	659	972	1.85	1.45	1.42	2.15
سوريا	583	2.44	1.24	1.46	1.43	1.38	2.09
المغرب	1.65	2.9	2.80	2.48	1.95	156	1.97
البحرين	1.04	19	1.75	1.79	257	115	0.24
فلسطين	47	96	28	52	265	112	0.17
الصومال	24	121	141	87	108	81	0.17
الكويت	234	108	112	6−	1.114	27	0.12
جيبوتي	22	106	195	229	100	14	0.04
موريتانيا	814	106	138	338	38−	14	0.02
اليمن	302−	1.12	917	1.55	129	329−	0.50−
إجمالي الدول العربية	47.563	70.38	81.41	96.76	76.22	66.2	−
إجمالي الدول النامية	332.307	429.45	573	658	510.57	573.56	−
الدول العربية (%) من الدول النامية	14.31	16.3	14	14.7	14.9	11.54	−
العالم	982.59	1.461.863	1.970.940	1.744.1	1.185	1.243.67	−
الدول العربية (%) من العالم	4.84	4.8	4.13	5.55	6.43	5.32	−

المصدر:تقرير الإستثمار العالمي 2011، مؤتمر الامم المتحدة للتنمية الأونكتاد.

خامساً : الإستثمار والنظريات المفسرة لها

تعتبر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرمن أهم المصادر التمويل الخارجي للدول النامية في التسعينات من القرن العشرين، حيث تم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الإستثمار، والمدخرات المحلية، وعليه فيعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع المطروحة على الصعيد الاقتصادي العالمي، وتختلف تعريفات الإستثمار بشكل عام، **ويمكن تعريف الإستثمار كالتالي:**

1) يعرف الإستثمار بانه استخدام الاموال في عملية الإنتاج اما بشكل مباشر بشراء الالات والمعدات، والمواد الاولية، واما بشكل غير مباشرة مثل شراء الاسهم والسندات ويسمى إستثماراً مالياً.(علوان،2009: 29).
2) وعرف الإستثمار على انه استعمال لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل مهما كان شكل هذا الاستعمال. (عبد،2005: 16).
3) كما وعرف ايضاً بانه توظيف الأموال المتاحة فى اصول متنوعة للحصول علي تدفقات نقدية اكثر في المستقبل (ال شبيب،15:2012).
4) ويعرف أيضا بأنه أي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح دون ان يلتفت المستثمر الي شكل الإستثمار ان كان اصول حقيقية او مالية(عبد، 2005: 14).
5) ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، ليكون مستعد أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطر. (عاطف،2012، ص1)

اما الباحث فيرى ان الإستثمار عبارة عن استعمال رؤوس الاموال في خلق طاقة إنتاجية جديدة تولد دخل جديد في المجتمع أو تؤدي إلى زيادة الدخول الحالية، أي ان يكون الإستثمار إستثماراً إنتاجياً عينياً يوفر فرص عمل ويحد من المشكلات الاقتصادية القائمة وليس توظيفاً ماليا في أصول مالية وهو التعريف الاجرائي الذي سيستعمله الباحث خلال الدراسة.

الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر(FORGONE DIRECT INVESTMENT (FDI بأنه المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية بالاشتراك او كاملة بنسبة مع راس المال الوطني

بما يكفل لها السيطرة علي إدارة المشروع . (عبد،17:2005)، وينقسم الإستثمار الأجنبي إلى قسمين إستثمار أجنبي مباشر وإستثمار أجنبي غير مباشر.

وتعرفه منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)الإستثمار الأجنبي المباشر ضمن علاقة إستثمارية بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي حيث يحصل الطرف الأجنبي علي حصة ثابتة في شركة قائمة في إقتصاد معين بما يمكن من التأثير علي ادارة الشركة في إقتصاد الدولة المضيفة (حسين، 8:2011) .

أما صندوق النقد الدولي فيعرف الإستثمار الأجنبي المباشر علي انه استعمال راس المال الأجنبي في دوله غير الام مما يؤدي إلى اقامة كيان إقتصادي في إقتصاد معين (المضيف) مقابل حصة ثابتة في مؤسسة موجودة في إقتصاد آخر .

ويعرف أيضا بانه كل إستثمار خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية ، كما يمكن تعريفه بانه كل استخدام يجرى خارج موارد مالية يملكها بلد ما من البلدان.(يعقوبي، 2005، ص1).

ويعرفه صندوق النقد الدولي بأن الإستثمار الأجنبي يكون مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الإستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدراتها .(بلال، 2007،ص135)

ويعرف الباحث الإستثمار الأجنبي المباشر: بأنه عبارة عن المشروعات المملوكة للاجانب سواء كانت الملكية بالاشتراك او كاملة بنسبة محدودة من رأس المال الوطني بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع.

ويختلف الإقتصاديون في تعريف الإستثمار الأجنبي من حيث:

- حجم المساهمة في راس المال(محلي، أجنبي).
- طبيعة الادارة (محلي، أجنبي).
- اليات توزيع و تدفق العوائد على الإستثمار(ما بين حصص محليه، وخارجية).

وأبرز الاختلافات هي التمكين الادراي وهذا يدل على مدى استفادة الشركات متعددة الجنسيات من حجم الإستثمارات الأجنبية دون الدول المضيفة.

أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

يتمثل الإستثمار الأجنبي المباشر في صورة الإستثمارات التالية:

- الشركات متعددة الجنسيات.
- الإستثمار المشترك.
- الإستثمار الخاص(الأجنبي).

ويمكن تبيان تلك الأنواع الثلاثة كالتالي:-

الشركات المتعددة الجنسيات:

هي تلك الشركات التي تمارس انشطتها الإستثمارية وتملك اصولاً في دول متعددة وتحمل كل شركة ذات الاسم التجاري للشركة الام العالمية التي تتصف بضخامة راس مالها وتفوقها التكنولوجي والتمتع بمركز احتكاري وبتشابك العلاقات بين الشركة الام وفروعها علي مستوى العالم (حسين، 9:2011).

الإستثمار المشترك:

هو عبارة عن آخذ بمبدأ المشاركة بين راس المال الأجنبي وراس المال الوطني الخاص او العام او كلاهما وقد يكون الطرف الأجنبي شخصية اعتبارية او شخصية طبيعية ويكون التعاقد بين الطرفين طويل الاجل(حسين،9:2011).

الإستثمار الأجنبي:

وهو عبارة عن تدفقات راسمالية من دولة أجنبية إلى دولة مضيفة ويتم إدارة ومراقبة هذه التدفقات بواسطة المستثمر الأجنبي وعادة ما تتدفق هذه الإستثمارات من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية (حسين، 10:2011).

ويعرف الإستثمار الأجنبي غير المباشر :

انه تداول الاسهم والسندات في الاسواق المالية حيث يتمثل هذا النوع من الإستثمار بقيام الاشخاص المعنويين والطبعيين المقيمين في دولة ما بشراء سندات او اسهم شركات قائمة في دولة أجنبية (آل شبيب، 99:2012).

الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر :

لتحليل الاتجاهات العامة للمشاركة الإقتصادية الدولية لا بد من التمييز بين نوعى الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر حيث ان لكل منها مقاييس و استراتيجيات معينة؛ ويتضح أهمية هذا التمييز بشكل خاص في بلدان اسيا التى هزتها الازمة المالية سنة 1997، حيث تقلص حجم الإستثمار الأجنبي غير المباشر في هذه الدول بسبب ازمة سوق المال، وهي الأزمة المالية التي ضربت أسواق المال وبدأت الأزمة بتراجع قيمة عملة الياهِت التايلندي بعد المضاربة عليه مما أدى إلى انتشار ذعر في الأسواق المالية ورافق ذلك انهيار في أسواق المال في جنوب شرق أسيا ودخول الاقتصاد العالمي لأزمة اقتصادية أعادت دول جنوب شرق أسيا المعروفة بالنمور الاسيوية إلى قطط.(محيي الدين، 2000، ص255)

وفي المقابل ارتفع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الذى استغل تخفيض سعر العملة لتكثيف نشاطه فى هذه المنطقة (عبد الحميد،267:2006). يوضح الجدول التالي رقم (8) أوجه الاختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.

جدول رقم (8)

جدول اوجه الاختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

وجه الاختلاف	الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي غير المباشر
من حيث الاستخدام	الإستثمار في الاصول الحقيقية	الإستثمار في الاسهم والسندات
من حيث الملكية	يكون بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة	يكون عن طريق الاشخاص الطبيعيين المقيمين في دولة ما
من حيث الادارة	تكون للطرفين الأجنبي والدولة	تكون للمستثمر الأجنبي

الجدول من اعداد الباحث بناءا على مراجعة الدراسات السابقة.

المكونات الرئسية لتدفقات الإستثمار المباشر:- (عطاالله، 2011: 107)

- راس مال حقوق الملكية: ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الاسهم في الشركات التابعة والزميلة.
- العوائد المعاد إستثماراها: وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكية المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة الزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة آليةً، وتعامل هذه العوائد المعاد إستثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.
- رؤوس الاموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات ويشمل هذا البند اقتراض الاموال بما في ذلك سداد الدين وائتمان الموردين.

العوامل المؤثرة في انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر:- (علوان، 2009: 34)

يتطلب من الدول المعنية معرفة العوامل الاساسية التي تؤثر في انسياب FDI والعمل على توفيرها داخل البلد حيث يوجد عاملان اساسيان يحكمان قرار الإستثمار.

1- مدى توفر فرص جيدة للإستثمار، من المتوقع ان المستثمر الأجنبي في مثل هذه الفرص الإستثمارية ان يحقق عائدا مجزيا يفوق ما قد يحققه الفرص البديلة في دول آخرى مع ثبات الفرص الإستثمارية من كل الجوانبه الفنية، المالية، الادارية، التسويقية.

2- مدى توفير مناخ الإستثمار الملائم، ويقصد بمناخ الإستثمار مجمل الظروف والاوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والموؤسسية القانونية وكذلك الاجرائية التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في المنطقة كما ويجب الاشارة الى ان درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة لآخرى، أي درجة التأثير العوامل المذكورة من الدول المتقدمة، والدول النامية.

أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:- (عطاالله، 2011ص(104:102)

يوجد للإستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها:

1- مشروعات ملكيتها مشتركة(الإستثمار المشترك):

هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة تتمدد وفقاالاتفاق لشركاء وحسب القوانين الناظمة لتملك الاجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول

التي يقام فيها المشروع المشترك على ان لا يتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي 49% من رأس مال المشروع ذلك تفاديا لسيطرة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الإقتصاد المحلي.

2- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الإقتصاد المضيف:

هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، لهذا لا ترغب الدول في جذب الكثير من الإستثمار الأجنبي فيها خشية ان يؤدي الى التبعية والهيمنة الإقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

3- الشركات المتعددة الجنسية:

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة من العالم وتتميز هذه الشركات بضخامة انشطتها حيث يمكن القول ان الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان في الإقتصاد وتسمى بعابرة القارات وهي ابرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة الاخيرة..

حوافز الإستثمار في الاسواق الأجنبية: (ال شبيب ،55:2012).

1- حوافز إقتصادية كتخفيض القيود الجاذبة للإستثمار مما خلق حافز مفضل لجذب المستثمرين والدائنين الاجانب الى تلك الدول.
2- معدلات فائدة أجنبية كبيرة والتي تعوض نوعا ما عن قيمة العملة المفقودة من خلال اضعاف القوة الشرائية للعملة المحلية.
3- التنوع الإستثماري الدولي والتي تكون المحفظة الكلية للمستثمر غير معتمدة على عملة بلد واحد.
4- سعر الصرف الذي يعبر عنها بعملة من المتوقع ان قيمتها ترتفع مقابل العملة الوطنية لبلدانهم.
5- الاستفادة من التنويع الدولي الذي يقلل احتمالية الافلاس الاتي عبر جذب الإستثمار ونقل التكنولوجيا.

ويلاحظ الباحث أن الحوافز، وعلاقتها بالإستثمار المتعدد سواء أكان مشترك وخاص يرتبط بتخفيض قيمة العملة، وكلفة الفرصة البديلة، معدلات الفائدة، وغيرها ويمكن الاستفادة منها من قبل الدول المضيفة.

راس مال الإستثمار الأجنبي المباشر:

تنقسم عناصر معاملات راس مال الإستثمار الأجنبي المباشر بناء على اتجاه حركة رؤوس الاموال (إستثمار مباشر في الخارج عن مستثمر يقيم في الإقتصاد المعد للبيان وإستثمار مباشر في الإقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج).

محددات الإستثمار الأجنبي المباشر: (ال شبيب ،70:2012).

أولاً:المحددات الاساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه المحددات كالزامية لجذب الإستثمارات الأجنبية التى لا يمكن فى حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا او اجانب والتي يمكن تقسيمها الى محددين اساسيين هي سياسي وإقتصادي ويمكن التعرف عليهما كالتالي:

1-: الاستقرار السياسي :

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا اساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه عملية جذب الإستثمار ، فمثلا حتى لو كانت امكانية جذب الإستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم فى غياب الاستقرار السياسي ويمكن تقسيمها الى عدة عوامل كالتالي :

أ- الاستقرار السياسي المحلي: يتمثل فى عدم وجود نزاعات اهلية فى البلد المضيف و يرتبط كذالك بايديولوجية الحكم الممارس ،حيث تتدفق الإستثمارات الأجنبية لتلك الدول التى تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الإقتصادية .

ب- المخاطر الاقليمية : تتمثل المخاطر الاقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

ت- العلاقات الدولية : تتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الآخرى و كلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل بجذب الإستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.

2- : الاستقرار الإقتصادي(علوان،2009: 65)

ويتحقق هذا الشرط من خلال جملة من توازنات الإقتصاد الكلي و توخذ الفرص الملائمة بنجاح الإستثمار ومن أهم المؤشرات الإقتصادية بجذب الإستثمار الأجنبي:

أ- توازن الميزانية العامة: ان الدول التي تعاني من عجز في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الإستثمارات المدخرات الحكومية لتمويل العجز، لهذا تعمل هذه الدول من الجانب الآخر أثناء معالجة الانخفاضات في

الايرادات على تخفيض الانفاق الإستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الايرادات العامة او مع عدم نموها بالصورة المطلوبة .

ب- توازن ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة الحالة الإقتصادية في البلد المستثمر فاذا كان يعاني من خلل لابد من اجراءات تقييدية قد لاتكون في صالح المستثمر منها : قيود جمركية عالية، رفع سعر الصرف، الحد من القروض و التخفيف من الانفاق على انشاء البنى التحتية وغيرها مما من شانة ان يعيق الإستثمار الأجنبي المباشر.

ج- التضخم: نعتبر معدلات التضخم ذات تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وحركة رؤوس الأموال مما يؤثر على تكاليف الإنتاج لهذا يهتم المستثمر الأجنبي بموضوعه الارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة لما لها من تأثيرات على مدى ربحية السوق بالاضافة الى فساد المناخ الإستثماري لذلك ان المستثمر الأجنبي بحاجة إلي ديمومة الاستقرار السعري.

ويري الباحث: أن ارتفاع معدلات التضخم وما يرافقها من تراجع قيمة العملة الوطنية للدولة المضيفة سيحفز الصادرات وبالتالي عامل جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر.

د- سعر الصرف: ينجذب المستثمر الأجنبي الى الدول التي تقوم بتخفيض قيمة العملة فضلا من الابتعاد وتجنب الدول التي تعاني من التقلبات الكبيرة فى سعر الصرف، لانها تصعب تحقيق الجدوى من الإستثمارات، بل ويمكن ان تعرض المشروعات لخسارة شديدة غير متوقعة. كما ان برامج التثبيت الإقتصادى تستخدم سعر الصرف كاداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات الاهلية للاقتراض بالعملة الأجنبية باسعار فائدة منخفضة لدى المستثمرين الاجانب ، وتعتبر عملية تخفيض سعر العملة استيراتيجية تتبعها الدول لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

هـ- معدل الفائدة: الزيادات فى اسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات ايجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة بالإستثمار والادخار مما يؤدي الى امكانية النمو الإقتصادى اما ارتفاع اسعار الفائدة المرتفعة فأنها تؤدي إلى:

- هروب رؤوس الاموال المحلية.
- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات الى ودائع العملة الأجنبية مما يولد ضغوط على ميزان المدفوعات مما يساعد على ارتفاع في اسعار الصرف.

و- السياسات الإقتصادية المتنهجة من طرف الدول المضيفة: تعتبر السياسات الإقتصادية نقطة هامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل الورقة الرابحة.

ويضاف لما سبق فهناك مجموعة من السياسات الإقتصادية تأثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ويمكن ايجازها في التالي:

- السياسات الإستثمارية: وتمثل في وضوح وثبات القوانين الإستثمارية، وعدم اصدار تشريعات موضوعها الإستثمار في نصوص قانونية موزعة بين اكثر من تشريع بما يجعل المستثمرفي وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الاستقرار لتحقق لإستثمارته النمو بل تجعله غير قادر علي فهم هذه النصوص من اساسها لمعرفة ما تتضمنه هذه السياسات الإستثمارية ضمنيا كونها محفزاً هاماً ومحدداً رئيسيا لتحركيه الإستثمار، وعدم تعقيد الاجراءات للحصول على الوثائق المرتبطة بالعملية الإستثمارية كما ان سهولة اجراءات الإستثمار والتعاون مع الجهات الرسمية تؤثر بشكل واضح في التوجهات الإستثمارية .

- سياسة التجارة الخارجية: مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات إقتصادية في ظل تحرير التجارة العالمية وانفتاح الاسواق العالمية ، وانفتاح الاسواق العالمية بعد انتهاء جولة اورغواى للمفاوضات التجارية وانشاء منظمة التجارة العالمية في 1-1- 1995، فقد اصبح اعفاء السلع وعوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة و الضرائب امراً حتمياً تفرضه هذه الاتفاقيات علي مجموعة الدول لالغاء القيود الجمركية لتفعيل الإستثمارات داخل البلد.

- السياسة الضريبية: تلعب الضريبة دوراً هاماً كأداة للتأثير على الميل الإستثمارى، فزيادة الضرائب المباشرة التصاعدية تؤدى الى التخفيض من قيمة الإستثمار وبالأخص الإستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر. فالهيكل المالى للإستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة اذا كانت معدلاتها مرتفعة. حيث تعتبر ذلك عامل يمنع الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

- سياسة الخصوصية[(2)]: اصبحت ضرورة من اجل تحسين مناخ الإستثمار ككل ورفع كفاءة المؤسسات و تحقيق المزيد من الكفاءة الإجتماعية و رفع معدلات النمو الإقتصادى و جعل الإقتصاديات الوطنية اكثر تماشيا مع الإقتصاديات العالمية .

- السياسة التمويلية: حيث تعتمد على النظام البنكى فى التمويل ويتميز هذا النوع بسرعة تقديم القروض، وسرعة انتقال الاموال عن طريق البورصة من خلال شراء الاسهم والسندات كطريق التمويل .

- التشريعات والاطار القضائي: تفعيل الإستثمارات كتهيئة الاطر القضائية والانظمة التشريعية التى تخول للمستثمر حرية الاختيار والملكية للمشاريع الإستثمارية .

ثانيا: المحددات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر: (عطاالله،2011: 119)

كما ان هناك بعض المحددات التكميلية بجانب المحددات الاساسية لجانب المحددات والادارة والنظام السائد في البلد تساعد علي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تحديدها في:

أ- الرشوة وعدم شفافية المعاملات التي لها علاقة بالإستثمار: ان وجود الشفافية فى المعاملات مع عدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة و الدول المضيفة فالرشوة تعتبر منح مالى مقابل اى شئ آخر ذو قيمة لشخص آخر دون حق مقابل تمرير المعاملة او تسهيلها .

ب-البيروقراطية :تعكس قدرة وكفاءة أجهزة الدولة وحسن ادائها لمهامها لتتحقق الاهداف من الخدمات المقدرة على الرغم من ان هذه الخدمات لا تهدف لتحقيق الربح ويشمل الاداء الادارى:

- اداء الافراد فى اطار وحداتهم التنظيمية.
- اداء الوحدات التنظيمية فى اطار السياسات العامة.
- اداء المؤسسة فى اطار البيئة الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية.

[(2)]- سياسة الخصوصية : هي عبارة عن كيفية المعلومات التي تجمعها وسبب جمعها وكيفة استخدام تلك المعلومات والخيارات التي تقدمها بما في ذلك امكانية الوصول المعلومات وتحديثها .http://www.google.ps/intl/ar/policies/privacy /

- معوقات البيروقراطية على تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن تعدد طول الاجراءات الادارية يعتبر مقوماً اساسياً لا يسمح بتفعيل عملية الاجراء الادارية المرتبطة بالإستثمارات وازدواجية المسؤولية الادارية داخل الوحدة الواحدة نظراً لممارسة الوظيفة الواحدة من خلال أكثر من موظف ،مما يؤدي الى ضياع المسؤولية بين أكثر من مسوؤل، هكذا فأن تأثير البيروقراطية قد يؤدي إلى طرد الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

ج- حجم السوق ومعدل نموه :

المستثمر الأجنبي يكون أكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة واسعاً في الأسواق التي توفر فرصاً جديدة للإستثمار كما ان حجم السوق الكبير فاعل في جذب الإستثمارات وهذا ينطبق على دول جنوب شرق آسيا .

د- توفر الموارد البشرية المؤهلة :

تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة هامة لذلك توفر عرض عمل فتخفض التكلفة مما يؤدي الي تأهيل ضعيف لا يعتبر ذو أهمية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر : (عطاالله،2011ص(127:119)

ه-البنية التحتية :

تحتل المنشات القاعدية صدارة الاشكاليات المعاصرة للتنمية و المتوازنة حيث يمكن اعتبارها أساس النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي، وقد بين تقرير البنك الدولي لسنة 1994، تحت عنوان (منشات قاعدية من أجل التنمية)، أهمية هذا القطاع الحيوي. فنوعية المنشأت القاعدية تساعد على فهم نسب نجاح بلد معين او اخفاق بلد آخر في توزيع إنتاجية وتطور مبادلاته بمعنى مستوى إستثماراته للتحكم في معدلات نموه وتقليص مستوى الفقر، علماً بان قدرة المنشات القاعدية والقدرة الإقتصادية متلازمان.

و- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة :

يعتبر توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة أحد الشروط المهمة لجذب الإستثمار، فتوفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يتيح الفرصة امام الشركات العالمية للقيام بعليات الاندماج والتملك التى تبلغ نحو نصف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر. ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الاسناد والمقاولة التى تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة.

ز – متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى البلد المضيف :

اثبتت الدراسات انه اذا كانت الاجور التى يحصل عليها الافراد لا تكفى لتدبير المتطلبات الضرورية للمعيشة فى مستوياتها الدنيا، فإن هذا يفرز نتائج إقتصادية و إجتماعية ضارة تصبح احدى معوقات جذب الإستثمار وبالتالي التنمية وهذا يشبه الإستثمارات القائمة على قاعدة التعاقد من الباطن.(عطا الله، 2011، ص126).

ح– معدل نمو الدخل القومى :

يعتبر الدخل القومى محددا مهما للإستثمار الأجنبي المباشر الذى يبحث عن النمو او النفاذ الى الاسواق الجديدة وزياة نصيبها من اسواق الدول المضيفة، تلائم الدول ذات الناتج المحلى الكبير.

ط– العلاقات التجارية للبلد المضيف :

يجب ان يكون هناك علاقة موجبة وقوية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي ومعدلات نمو التبادل التجاري بين الدول لذلك تسعى هذه الدول الى التكتلات الإقتصادية لرفع درجة التبادل التجاري كما في جذب الإستثمارات الأجنبية.

ي– الموقع الجغرافي:

يعتبر موقع البلد عاملا ذو أهمية كبيرة في جذب الإستثمارات الأجنبية حيث يسأهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع الى البلد المضيف.

ك– البيئة الإجتماعية والثقافية:

يعتبر البلد محل للروابط الإجتماعية والثقافية حيث ان قدرة المجتمع البيئية وعلاقته الثقافية تساعد في جذب الإستثمارات الأجنبية. (عطاالله،2011ص(127:119).

ويرى الباحث أن هذه المحددات كلها مربوطة بعلاقة وثيقة مع القرار السياسي والوضع التنموي والحالة القانونية التي يمر بها الاقتصاد، الذي يرغب في جذب الإستثمارات الأجنبية.

خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

1. العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وبقية الإستثمارات علاقة تكميلية تكمل بعضها.
2. يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر رافدا مهما من روافد التمويل ويؤدى الى التنوع فى التنظيم و الإنتاج و التسويق.
3. حرية التنقل للسلع والخدمات، وراس المال، والتكنولوجية بين الدول (ابوشرار ،235:2010).
4. الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج اذا كان في المشاريع الإنتاجية ،وعليه فإن الإستثمار في الاسواق المالية لا يعد إستثماراً منتجاً.
5. يسأهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الإقتصادية.
6. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تخلق مناصب الشغل وتوسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة آخرى يسأهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف.
7. يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الانمائية الرسمية في كونه يضيف ويقلل من مخاطر الاقتراض والديون.
8. يتجه الإستثمار المباشر الى الدول المضيفة التي يحقق فيها عائد صافي بعد خصم المخاطر والتكاليف فهو يتجه بكثرة الى الدول ذات مناخ إستثماري ملائم (عطاالله، 2011ص(104:102).

الاثار الايجابية والسلبية المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة

أولاً: الاثار الايجابية المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة: (عطاالله ، 2011: 108)

ان تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئا علي الإقتصاد المضيف كالمدفوعات التى تدفعها الدولة على القروض الخارجية فهى تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية

- تسأهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى سد فجوات رئيسة فى إقتصاد الدول النامية.
- تقليص فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية الطموحة .
- تقليص فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الالات و المعدات و الخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التنمية .

- تقليص الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الالات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية بما يساعد فى تحويل الإقتصاد النامى الى الإنتاج الصناعى
- تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة حيث تؤدى الإستثمارات الأجنبية الى حصول الدولة المضيفة على ايرادات جديدة فى صورة ضرائب جمركية و ضرائب على الارباح، مما يجعلها تزيد من امكاناتها على الانفاق من ثم سد فجوة الايرادات التى تعانى منها.
- يسأهم الإستثمار الأجنبي فى الاستغلال الامثل لموراد الدول المضيفة لهذا لا يتحقق الإستثمار الأجنبي المباشر إلا بتوفير مصادر التمويل الأجنبي الآخرى مثل المنح والقروض والإستثمارات الآخري.
- يسأهم الإستثمار الأجنبي المباشر فى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رمؤوس الاموال والتكنولوجيا الى البلد المضيف، وهذان العنصران ضروريان للتنمية الإقتصادية.
- يسأهم الإستثمار الأجنبي المباشر فى خلق مجموعة من الوفورات الخارجية .
- يؤدى الإستثمار المباشر الى زيادة راس المال الاجتماعى من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من اصلاح الطرق المؤدية الى المشروع الإستثمارى و توصيل شبكات المياه والكهرباء.....الخ أي يسأهم في اعادة تأهيل البنية التحتية في المجتمع.
- يترتب على الإستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلى.
- يؤدى المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات اعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالاسواق العالمية الى فتح اسواق جديدة امام صادرات الدولة المضيفة والتمتع بمزايا إقتصاديات الحجم الكبير.
- كما أنه يؤدى الى زيادة حصيلة الصادرات والتى يترتب عليها تقليل العجز فى الميزان التجارى، خاصة اذا لم يصاحب هذه الإستثمارات زيادة فى الواردات.
- يسأهم الإستثمار الأجنبي المباشر فى ايجاد مجموعة من علاقات الترابط الامامى والخلفي فى القطاع الذى يعمل فيه، الأمر الذى يترتب عليه زيادة فى القيمة المضافة، ورفع معدلات التشغيل فى الإقتصاد المضيف.

- يؤدى الإستثمار المباشر الى خلق فرص عمل كثيرة، مما يسهم جذريا فى حل مشكلة البطالة (عطاالله ، 2011: 109).

ويعتقد الباحث أن ما يذكره انصار ومروجي انتشار الإستثمارات الأجنبية خاصة في الدول النامية والصاعدة علي السواء يجب التعاطي واياها بحذر شديد وذلك لجهة تجربة الكثير من بلدان اسيا وافريقيا وامريكا الاتينية كغروب شمس المعجزة البرازيلية ومعجزة النمور الاسيوية ومشاهدة ماحدث في شمال افريقيا بل حتي في روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق اوروبا بعد تفكك المنظومة الاشتراكية.......إلخ وهذا ما يدفع الباحث لاستعراض الاثار السلبية لهذه الإستثمارات.

ثانياً:الاثار السلبية المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة :

1- صعوبة توافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية فى الدول النامية المضيفة.

2- يؤدى اختلال علاقات القوى بين شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الإحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية مايفوق قوة معظم الدول النامية .

3- تؤدى مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية فى دولة الام إلى الميل الى إستيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية فى الخارج.

4- قد تؤثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة سلبا على موازين مدفوعات الدول النامية نتيجة تحويل أرباحها الي الخارج.

5- يمكن أن تؤدى الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية .

6- يمكن أن تسأهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى تفاقم تلوث البيئة من خلال توطنها فى بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الإستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيماوية وصناعة الاسمنت والأسمدة. (عطالله ، 2011ص(112:110).

هناك العديد من الافكار التي تدعي ان الإستثمارات الأجنبية المشتركة لها الكثير من الفوائد والعيوب، وعليه نرى ضرورة التذكير بهذه المزايا والعيوب من زوايا مختلفة حتي نستطيع الحكم علي مدي جدوي هذه الإستثمارت وهي كالتالي:

مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر :

بعد التعرف علي الاثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر لا بد من مناقشة المزايا التي يتمتع بها الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة ومتمثلة من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات ومن وجهة نظر الدولة المضيفة ومن وجهة نظر المستثمر الأجنبي وذلك كالتالي:

1- مزايا الإستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات: (العيساوي، 2012، ص63).

أ- يساعد الإستثمار الأجنبي المتشرك(في حالة النجاح) على تسهيل حصول الشركة علي موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات إستثمارية تملكا مطلقاً.

ب-يعتبر الإستثمار المشترك اكثر اشكال الإستثمار تفضيلا لدي الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الإستثمار وخاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الإقتصادي.

ج- يفضل الإستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدي الشركات متعددة الجنسيات للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي.

د- يساعد الإستثمار الأجنبي فى سرعة التعريف على طبيعة السوق المضيف وانشاء قنوات التوزيع و حماية مصادر المواد الخام الاولية.

هـ-يساعد فى تخفيض الاخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم المخاطر الناجمة علي التوجه لاى نشاط تجارى.

و- يساعد فى تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية امام الطرف الأجنبي خاصة اذا كان الطرف الوطنى هو الحكومة او احدى الشخصيات المعنوية العامة.

ز- وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة لتسهيل عملية دخول اسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا عن التصدير.

ح- يساعد فى تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام الاولية اللازمة للشركة الام.

ط- يسهل امام الشركة متعددة الجنسيات حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والانسانية وغيرها من المشكلات الإجتماعية والثقافية الآخرى.(ابو قحف: 2003،ص18-20).

ويرى الباحث: أن الشركات متعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي الخاص على حد السواء قد استفادت وحققت مزايا معينة هي أن النشاط الانتاجي والتسويقي والمالي واعادة الانتاج قد وفر لها شروط لعدم نفاد مفعول اتجاه متوسط الربح للانخفاض على المدى الطويل، كما اعتقد سميث وريكاردو وكارل ماركس وكينز.

2- مزايا الإستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

1- زيادة تدفق الاموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية.

2- خلق فرص جديدة للعمل بما يرتبط بها من منافع آخرى .

3- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير او الحد من الاستيراد .

4- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل إقتصادية . (ابو قحف :17،2003)

5- يعتبر الإستثمار المشترك اكثر الأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا فى معظم الدول.

6- اسباب سياسية وإجتماعية من اهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي فى الإقتصاد.

7- ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة.

8- خلق طبقات جديدة من رجال الاعمال الوطنية.

ويرى الباحث أنه بالإمكان الدول المضيفة الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية عبر المميزات المذكورة عالية، اذا ما تم توجيهها حسب حاجة عمليات التنمية والتخطيط في هذه الدول وموائمة البنى التحتية والقانونية لهذه الإستثمارات.

3- مزايا الإستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي: (حسين،49:2011).

1- فرص المستثمر على موافقة الدولة المضيفة بانشاء مشاريع إستثمارية مملوكة له بالكامل.

2- يعتبر اكثر اشكال الإستثمار تفضيلا لدى المستثمر الأجنبي فى حال وجود قيود.

3- عدم توافر الموارد البشرية و المعرفة التسويقية الخاصة بسوق البلد المضيف لدى الشركة.

4- سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية المصادر الاولية.

5- تقليل الاخطار التى تحيط بالمشروع الإستثمارى خاصة الاخطار غير التجارية.

6- تذليل المشاكل والصعوبات البيروقراطية مقابل الطرف الأجنبي خاصة اذا كان الطرف المشارك هو الحكومة.

7- يسهل الإستثمار المشترك مهمةالطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية.

8- وجود طرف محلى فى شروع الإستثمار المشترك يسهل امام المستثمر الأجنبي حل المشكلات الخاصة.

9- الإستثمار يلائم المستثمرين الاجانب والشركات صغيرة الحجم التى ترغب بعرض نفسها على السوق.

بعد التعرف على مزايا الإستثمار الأجنبي من وجهات نظر مختلفة لا بد لنا من التعرف على العيوب الذي تكتنف تللك النشاطات الإستثمارية والتي سيتم مناقشتها من وجهات نظر المتعاملين فيها وهي كالتالي:

1- عيوب الإستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات: (ابو قحف 2003م3: 20)

أ- يسعى الطرف الوطنى بعد فترة زمنية معينة الى إقصاء الطرف الأجنبي من ملكية بعض مشاريع الإستثمار المختلفة.

ب- قد يكون الطرف الطرف الوطنى متمثلا فى الحكومة وهذه من المحتمل ان تضع شروطا او قيود صارمة على التوظف و التصدير و تحويل الارباح الخاصة بالطرف الأجنبي الى الدولة الام.

ت- يحتاج الى راس مال كبير جدا.

ث- انخفاض قدرات المستثمر الوطنى المالية .

ج- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الإستثمار (الطرف الوطني، الطرف الأجنبي)، خاصة في حالة اصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة براس المال في مشروع الإستثمار.

2- عيوب الإستثمارات المشتركة من وجهة نظر الدول المضيفة:

1- حرمان الدول المضيفة اذا اصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطنى فى الإستثمار.

2- تحقيق المنافع المذكورة يتوقف على مدى توافر الطرف الوطنى وفى الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية الادارية و المالية على المشاركة فى مشروعات الإستثمار.

3- عدم مساهمة الإستثمار المشترك فى تحقيق اهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية تحسين ميزان المدفوعات .

4- احتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطنى فقد يؤدى هذا الى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا ان تقل اسهامات هذا المشروع فى تحقيق اهدافه.

3- عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

أ- احتمال وجود تعارض فى المصالح بين طرفى الإستثمار، خاصة فى حالة إصرار الطرف الوطنى على نسبة معينة فى المساهمة فى راس المال. كما أن هناك امكانية لعدم توافق اهداف الطرف الأجنبي مع نظيره الوطني، خاصة تلك الاهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وادارته الأمر يؤدى الى خلق مشكلات تؤثر على الانجاز الوظيفى لمشروع الإستثمار ككل سواء فى مجال التسويق او الإنتاج او ادارة القوى العاملة او التمويل وغيرها.

ب- ارتفاع درجة الخطر التجاري الناشئ عن احتمال محاولة الطرف الوطنى اقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية معينة.

ت- انخفاض قدرات المستثمر المالية والفنية للمستثمر الوطنى يؤثر سلبا على فعالية مشروع الإستثمار فى تحقيق الاهداف طويلة الاجل و قصيرة الاجل.

ث- الزام الطرف الأجنبي بقبول شروط و قيود صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الارباح الى الخارج خاصة (عبد، 2005: 42).

ومما سبق لقد تعرض الباحث الي مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الي نبذة تاريخية عن الإستثمار الأجنبي المباشر من بدايات نشأته الي تاريخنا هذا وكذلك الي تعريف أنواع الإستثمار الأجنبي وهي الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر وكذلك اوجهه الاختلاف بين هذين النوعين وايضا الي العوامل التي أثرت في الإستثمار الأجنبي المباشر وإلى اشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ومنها الإستثمار المشترك والإستثمار الخاص والشركات متعددة الجنسيات وايضا الي حوافز الإستثمار والعوامل التي تحدد الإستثمار الأجنبي المباشر والمحددات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الي خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر وأهم الاثار الايجابية والسلبية للإستثمار الأجنبي المباشر والي المزايا والعيوب لكلا من الإستثمار المشترك والإستثمار الخاص ، ويخلص الباحث ان للإستثمار الأجنبي العديد من المزايا التي قد تعمل على زيادة أهميته بالنسبة للاقتصاديات الوطنية، والعيوب التي قد تحبط من دور الإستثمار الأجنبي، ولكن أي إستثمارات أجنبية اذا ما توفرت لها الأرضية القانونية والتخطيطية المناسبة لعملية التنمية لا بد من أن يكون لها عائد على الاقتصاديات للدول المُضيفة والعكس صحيح.

المبحث الثانى : النظريات التى تفسر الإستثمار الأجنبي:

إن الدارس للإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لابد له من أن يتعرف علي النظريات التي تعلل هذه الإستثمارات سواء المهاجرة منها او الوافدة الي الدول المختلفة حتي يتمكن من الوصول الي الحقيقة الكامنة وراء هذه التنقلات الإستثمارية من والي دول العالم المختلفة لهذا قام الباحث بتحديد النظريات المفسرة لعلمية الإستثمار الأجنبي بالتالي:

اولاً: نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة فى اسواق الدول النامية، ونقص العرض من السلع فيها، أي ان الشركات الوطنية فى الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية فى مجالات الانشطة الإقتصادية او الإنتاجية المختلفة او حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة اى نشاط وظيفى آخر لمنظمات الاعمال، اى ان توافر بعض القدرات او جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر المواد المالية،التكنولوجيا،المهارات الادارية،......الخ) بالمقارنة بالشركات الوطنية فى الدول المضيفة يعتبر احد العوامل الرئيسية التى تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الأجنبية.

ان ايمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا او إقتصاديا او ماليا او اداريا ....الخ سيمثل احد المحفزات الاساسية التى تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالإستثمار او ممارسة اى انشطة إنتاجية او تسويقية فى الدول النامية وهذا النموذج يعبر عن النظرة الشمولية لمجالات الإستثمار الأجنبي.

فى هذا الشأن يرى هودبينج انه فى حالة سيادة المنافسة الكاملة فى احد الاسواق الأجنبية فأن هذا يعنى انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير او التحكم فى السوق حيث توجد الحرية الكاملة، امام اى من المستثمرين الدخول فى الاسواق حيث ان السلع والخدمات المقدمة (النواتج) وكذالك مدخلات او عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، من ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيلت في مثل هذا النوع من الاسواق.(ابو قحف، 2001: 54).

يتفق كل من بارى ,PARRY وكيفرز CAVERS، مع هودوبينج فى هذا الخصوص، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا او امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة او المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظريتها الوطنية

فى الدول المضيفة؛ وهذا يعنى ان الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار الخارج اوجدت ان المنتج يستطيع الاستفادة منها فى الدول المضيفة وان رحيل و هروب الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة فى الاسواق الوطنية بالدولة الام واتجاهها للإستثمار او نقل بعض انشطتها لاسواق الدول النامية، يمكن الحدوث فى بعض الحالات الآتية:

1) حالة وجود اختلافات جوهرية فى منتجات الشركة متعددة الجنسيات والشركات الوطنية بالدول المضيفة.
2) حالة توافر مهارات ادارية وتسويقية و إنتاجية ....الخ متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظريتها بالدول المضيفة.
3) كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج الحجم الكبير بحيث تستطيع فى هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم.
4) تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.
5) تشدد اجراءات وسياسات الحماية الجمركية فى الدول المضيفة والذى ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول.
6) قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الاموال الأجنبية.
7) الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات

الخصائص التكنولوجية، وتتمثل فى مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات، وتنويع المنتجات، والخصائص التمويلية وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والالات، وتوافر رؤوس الاموال الازمة للإستثمارات الاضافية، الخصائص التنظيمية والادارية، وامكانية هذه الشركات على نقل المعرفة والخبرات فى هذه المجالات الى الدول المضيفة، والخصائص التكاملية فى مجالات الانشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الراس الامامى (نحو السوق)، والتكامل الراس الخلفى (نحو المواد الخام) والتكامل الافقى وكل هذا يوفر لهذه الشركات امكانية الحصول على المواد الخام والمواد الاولية خاصة فى مجال الصناعات الاستخراجية كالبترول.(ابو قحف، 2001: 55)

الانتقادات الموجهة لنموذج نظرية عدم كمال السوق :

قام كل من روبوك وسمونس بانتقاد نظرية عدم كمال السوق بالاتي:

تفترض ادراك ووعى الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الإستثمار الأجنبي فى الخارج، وان هذه النظرية لم تقدم اى تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الإستثمار واستعمال الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة او المزايا الاحتكارية لهذه الشركات. (ابو قحف،2001: 55).

ثانيا: نظرية الحماية :

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخل الذى شاب الافتراضات التى قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. ان ضمان الاستغلال الامثل لفرص التجارة والإستثمار الدولى بما يتوائم و اهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات الوطنية او العاملة بالدول النامية. ان نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق اهدافها انما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة وما تفرض من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والإستثمار وممارسة الانشطة المرتبطة بهما، على أثر ذلك ظهرت نظرية الحماية ويقصد بالحماية الممارسات الوقائيه من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الإبتكارات الحديثة فى مجالات الإنتاج او التسويق او الادارة عموما الى اسواق الدول المضيفة من خلال قنوات آخرى غير الإستثمار المباشر او عقود التراخيص والإنتاج ...الخ لكى تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والاجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة واجبارها على فتح ابواب الإستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل اراضيها.

تقوم نظرية الحماية على اساس ان الشركة متعدة‌ة الشركات الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها اذا استطاعت حماية الكثير من الانشطة مثل البحوث والتطوير والابتكارات اى عمليات إنتاجية او تسويقية آخرى جديدة، ولكى تحقق الشركة الهدف هذا يستلزم قيامها ممارسة او تنفيذ الانشطة المشار اليها داخل الشركة او بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المضيفة بدلا من ممارستها فى السوق بصورة مباشرة اي ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الاصول مثل (المعرفة، الخبرة، الاختراعات....الخ)(سرير،نزير، 2007: 113)، التى تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصدير او بيعه للشركات الآخرى فى الدول المضيفة الأجنبية وذلك لكى تحقق الحماية

المطلوبة لإستثمارتها ويحقق الاهداف التى ترغب فى بلوغها من وراء تدويل انشطتها الإنتاجية او الإستثمارية او التسويقية .....الخ. وفى هذا الصدد فان جدوى هذه النظرية في مساعدة الشركات متعددة الجنسيات لبلوغ اهدافها يكُمن في ممارسات الحماية التي من الممكن ان تتحقق باساليب بديلة متاحة واكثر فعالية من تلك التى تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات كضوابط لحماية براءات الاختراع التي تقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الامم المتحدة والبعض الآخر منظمات دولية مستقلة خاصة بالإستثمارات الأجنبية وهذا افضل من الممارسات الحكومية التي قد تؤدى الى تقليل جدوى ممارسات واجراءات الحماية التى تطبقها الشركة المتعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للاهداف التى تسعى لبلوغها .(عطاالله، 2011ص(62:54).

ويرى الباحث: بأن احتكار المعرفة والابتكارات والاختراعات سمة أساسية للشركات متعددة الجنسيات وتقع ضمن سوق الاحتكار، وهذا يتنافى مع المعرفة كحق لكل انسان، وبسبب احتكار المعرفة زاد التفاوت بين المجتمعات النامية والمتقدمة على حد السواء ويعود السبب في ذلك لتنامي العولمة ولظاهرة الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك القرار الاقتصادي العالمي.

ثالثاً: نظرية الماس :

تنص على بيان الاسباب والعوامل التي تتمثل في (خلق شواغر وظيفية، الانفتاح الإقتصادي علي السوق، تطوير صناعات تصديرية جديدة، استيعاب العمالة الغير مستثمرة) والتى تجعل الدول ناجحة فى التنافسية الدولية وتهتم فى شرح الاسباب الإقتصادية والسياسية والقانونية التي تساعد الدول على القيام بخطوات اساسية تنافسية وتكاملية تجعلها قادرة على جذب مستثمرين جدد للمساعدة في تقوية المزايا التنافسية للدولة وتنص النظرية على ان سياسات الدول المضيفة تساعد فى جذب الإستثمارات عبر العالم.(خصاونة،44:2010)، **حيث قد تتكون هذه النظرية من اكثر النظريات موائمة من وجهة نظر الباحث لتفسير عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر.**

ويرى بأنها تجلياتها في الواقع غير قائمة وربما يمكن الحديث عنها ونجاحها في الصين كونها تمتلك مقومات اقتصادية وادارية وسياسية حصينة.

رابعاً: نظرية دننغ(dunning,1977) تنحصر بالاحرف (OLI)

O:ownership advantage .

L:location advantage.

I:internalization advantage.

هذه النظرية الانتقائية تقدم عناصر الجذب من ثلاث اسس مركزية وهى مزايا التملك التى تقدم للمستثمر والمزايا الخاصة بالموقع الجغرافى الذى تتم فيه عمليات الإستثمار، وكذا مزايا تدويل الإنتاج والتمويل والتسويق تقدم النظرية المميزات التى توفرها عملية التملك الذاتي المباشر التى تقوم عليها عملية الإستثمار فى دولة آخرى، توضح هذه النظرية في اسسها الثلاثة المذكورة فى علاقاتها المتبادلة للاسباب التى تدعو كثيرا من الشركات والمستثمرين للإستثمار فى دول آخرى (خصاونة،44:2010)

خامسا: نظرية دورة حياة المنتج PRODUCT LIFE CYCLE THEORY :

تقوم على افتراض مؤسس على أن هذه الدورة كحياة الإنسان والمنتجات التي يتم تصدرها تبدأ بفكرة (حمل)، ثم تنتج (ميلاد)، ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطى إلي الانحدار ثم اخيرا تموت، تبدأ او تولد فى بلد متقدم و تنتهى فى بلد متخلف حيث يتم التصدير بعد ذلك الى البلد الام المتقدم؛ هكذا والمنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل فالنظرية تميز ثلاث مراحل اساسية فى دورة حياة المنتج، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، مرحلة المنتج النمطى.

أ-مرحلة المنتج الجديد NEW PRODUCT :

تبدأ تلك المرحلة فى بلد متقدم مثل الولايات المتحدة حيث التطور التقنى و المهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة وتتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، بل ومن الممكن بالخسائر المالية التى قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تقاد حملات اعلانية مكثفة خلال مرحلة ادخال المنتج الجديد الى السوق وذلك بهدف خلق حالة من الوعى والولاء للعلامة التجارية الجديدة، حيث ان عملية تطور منتج جديد او التحسين على منتج قائم غالباً ما تتم في الدول المتقدمة إقتصادياً مثل الولايات المتحدة، وفي المجال فهناك احتمال كبير ان يتم إنتاج منتج جديد في الدول التي نشأ فيها المنتج، وهذا يرجع إلى حالة عدم اليقين UNCERTAINTY في هذه المرحلة وعليه يكون من المرغوب

ان تكون البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل اجراء التغيرات المطلوبة على السلع، كما أن هناك احتمال كبير أن يكون حجم الطلب بالنسبة للثمن عالي خلال تلك المرحلة، نظراً لغياب المنافسة في تلك المرحلة وكون المنتج جديد فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبيرة لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة ضغطاً للقيام بالإنتاج في دول آخرى بغرض تخفيف العمالة أو من تكاليف الإنتاج الآخرى (عبد السلام ،2007 : 56).

يتم تصريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد فى السوق الداخلى للدولة الام خلال تلك المرحلة وفي الوقت نفسه فأن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن الفرص التصديرية التي سوف تظهر اولا فى الدول المتقدمة حيث تتشابه اذواق المستهلكين و قدراتهم الشرائية مع الافراد فى الدولة التى نشأ فيها المنتج .

ب – مرحلة المنتج الناضج MATURITY STAGE:

فى هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع و ذلك بسبب توسع المستهلكين فى عملية الشراء اما المنافسة، وتبدأ فى الظهور خلال تلك المرحلة ان الطلب فى الدولة الام يصبح اكثر حساسية لعامل الثمن وفى مرحلة تالية يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج فى الدولة الام، ذلك الاسباب عديدة بينها ظهور منافسين جدد فى الداخل بل من الضرورى ومن المربح التحرك للإستثمار فى الخارج؛ كسياسة تكون في معظمها دفاعية، كما تكون راجعة الى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ثم ارتفاع ثمن السلعة المستوردة، مما يخفض من الطلب عليها، قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور فى قيام الشركة بالإستثمار بدلا من القيام بالإنتاج فى الدولة الام ثم التصدير وما يحمله من تبعات كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر.

ج– مرحلة افول المنتج (المنتج النمطى) DECLINE STAGE:

ان المنافسة بين المنتجات او التميز بينها يتم من خلال الثمن وحده و الضغوط التنافسية التى تواجهها الشركة صاحبة المنتج التي ستستثمر بازدياد حيث سينمو عدد المقلدون للمنتج، ثم يصبح العرض اكثر من الطلب القائم فتنخفض الاسعار اكثر فاكثر، وفي هذه الحال فان تخفيض تكلفة الإنتاج يصبح امرا حتميا و البحث عن التكلفة المنخفضة فتجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الاقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة فى هذه المرحلة فقط يمكن ان تتحدث عن

الإستثمار الأجنبي المباشر واقامة نشاط إقتصادى فى الدول المتخلفة وتكون المنتجات التى تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلى فى الدول المضيفة انما للتصدير للدولة الام وغيرها من الدول المتقدمة وتكون لها استراتيجية الإنتاج من اجل التصدير و ليس لاحلال الواردات، ان معظم كتابات الإقتصاد الدولي تستخدم نظرية دورة حياة المنتج على انها نظرية وضعت لشرح وتفسير اسباب قيام التجارة الدولية حيث ان العلاقات الإقتصادية الدولية متشعبة المجالات فالإستثمار الأجنبي المباشر ليس الا واحدا من مفرداتها (عبد السلام،2007 :58).

سادساً: نظرية الامبريالية فى كتابات روزا لكسمبورج :

توضح هذه النظرية حقيقة أن النظام الراسمالى وكيف انه لكى يحافظ على استمرار اسواقا لمنتجاته فى الخارج (زيادة في حجم الطلب) خاصة فى المستعمرات التى لم تدخلها بعد علاقات الإنتاج الراسمالية، فإنه يمكن غزو غير البلدان الرأسمالية وجعلها تقوم بدور المنافذ المعوضة .

ففى التحليل لطبيعة وتركيبة المنتج الراسمالى استبعدت روزا على ان يأتى هذا الطلب من جانب الطبقة الراسمالية لان الفائض (الربح) الذى تحقق يدخر is saved معظمه ويستهلك قليل جدا منه اذا ما قورن بدخلها فى نفس الوقت وتستبعد روزا ان يأتى هذا الطلب الاضافى additional demand من قبل الطبقة العاملة لان دخولها فى حدود حد الكفاف فكيف يسنى لها التوسع فى الطلب اذا من اين يأتى الطلب الاضافى ردت روزا بان خلق طلب اضافى يتطلب فتح منافذ new windows جديدة عن طريق التجارة الخارجية مع بلاد ذات انظمة إقتصادية غير راسمالية، حتي لو احتاج الأمر من البلدان الراسمالية لان تلجأ لاستخدام القوة والاحتلال لتلك البلدان وذلك للهيمنة على الاسواق غير الراسمالية حيث ان الاسواق الراسمالية تلعب دورين هامين للنظام الراسمالى:

- تشكل سوقا للطلب على المنتجات المصنعة فى البلاد الراسمالية.
- الاسواق الخارجية تكون مصدرا للمواد الاولية التى تحتاج اليها الصناعات الراسمالية.

ويلاحظ من تحليل روزا ان العلاقات الإقتصادية الدولية هى علاقات سيطرة وتبعية من قبل الغرب الراسمالى على مقدرات الشرق المتخلف و تبعية الشرق الذى كتب عليه ان يبقى متخلفا وتابعا للغرب المتقدم، ليس هذا فقط بل كتب على الشرق والجنوب ان يكون موضعا لتفريغ مشكلات وازمات الشمال والغرب بدلاً ان يكون شريكا فى التقدم و الرقى.(عبد السلام ،63:2007).

سابعاً: نظرية التنمية الغير متكافئة لسمير امين:

اكد على حقيقة التبادل الغير المتكافئ بين دول المراكز (الدول الصناعية الغربية) و بين دول المحيط (الدول المتخلفة التابعة) فالاساس الذى اقيمت عليه النظريات التقليدية فى التجارة الدولية مثل المزايا النسبية وغيرها من التجارة الدولية من وجهة نظر سمير امين ما هى الا حصيلة علاقات متشابكة نشأت وتكونت تاريخيا بين دول المراكز و دول الاطراف الظروف التى احاطت بعملية اندماج إقتصاديات الاطراف بالمراكز وقيام التخصيص الدولى التي سخرت فيه إقتصاديات واسواق الاطراف لخدمة المراكز وتبعتها فى كل مشاكلها وازماتها وذلك من خلال مراحل نمو النظام الراسمالى العالمى للعلاقات التجارية والمالية :

1- إستثمار الفوائض المتحققة فى المراكز داخل أسواق الأطراف .

2- المحافظة على الارتفاع المستمر فى المعدل المتوسط للفائدة الذى كان يسجل ميلا للانخفاض فى المراكز ومن اجل تصحيح الخلل التاريخي في العلاقات التى ربطت الاطراف بالمراكز لحقب طويلة وبالأحرى والشروع فى عملية تنمية حقيقة real development فيجب الاعتماد على الذات، و لكن الاعتماد هذا لا يعنى الانعزال عن العالم الخارجى ولكن لا بد من التركيز على القطاعات الاكثر تميزا و تنميتها، وقد انتهي سمير امين الى ان التكيف مع النظام الإقتصادى المعاصر هو يعني الانتحار.(عبد السلام، 2007 ص64-66).

وتحدث العديد من الاقتصاديين عن الإستثمار الأجنبي المباشر ومنهم الدكتور رمزي زكي وسمير أمين ومنير الحمش، الدكتور نبيل مرزوق، صادق جلال العظم فإنهم يروا حتى منتصف القرن العشرين ظلت عالمية ثم الانتاج الرأسمالي مقتصرة في الغالب على دائرة التبادل والتوزيع والسوق والاستيراد والتصدير مع بقاء دائرة الانتاج ودورتها في دول المركز الأصلي وحدها، وأن عالمية الانتاج والتبادل والسوق والتجارة قد انتقل إلى عالمية دائرة الانتاج وإعادة الانتاج نفسه، ويشير الدكتور سمير أمين أن الأزمات الاقتصادية هي متأصلة بطبيعة النظام الاقتصاد الرأسمالي وأن ضخامة الأزمة يمكن فهمها من خلال حجم المبادلات التجارية العالمية التي لا تزيد عن 3000 مليار دولار سنويا مقابل تدفقات مالية دولية تبلغ 80-100 ألف مليار دولار سنويا، أي 30 ضعف التبادل الحقيقي.(الحمش، 1998، ص35-40).

ويرى الدكتور سمير أمين أن المطلوب هو القيام بتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية لتؤدي إلى نجاح الدول الصاعدة لاقامة نوع من العلاقات الندية مع المنظومة الرأسمالية العالمية،

لا يمكن للدول أن تصبح صاعدة اذا لم تستطيع خلق سوق محلية متوازنة والسيطرة على الموارد المحلية واعادة التاكيد على السيطرة الوطنية على الاقتصاد الوطني، لذلك فيرى سمير أمين ان تجربة مصر وتركيا وايران تعتبر فاشلة.(الطليعة، 2013، ص16).

أما هلفردنغ والذي ربط بين الاحتكار وفائض رؤوس الاموال من أجل تعظيم الأرباح فقد كان هناك ضرورة لإستثمار هذا الفائض عبر طريق تصدير رأس المال، وذلك لمواجهة اتجاه معدل الربح محو التدهور في المدى الطويل في البلد الأم، أما روزا فنقطة البدء لديها أن النظام الرأسمالي بحاجة ماسة لا يمكن أن يستغني عنها وهي أن فائض الانتاج الرأسمالي يجب تصريفه في بيئات غير رأسمالية أي اقتصاديات أقل تقدماُ في أسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية، وربطت روزا بين ظاهرة الامبريالية وتصدير رأسمال وإغراق هذه الدول بالديون الخارجية كحالة الجزائر والخديوي إسماعيل، أما بوخارين رغم أن كتابه "الاقتصاد العالمي الامبريالية " يعود إلى 1915 فإنه يمكن اعتباره من أوائل من حللوا نشأة المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية بقوله" أن المؤسسات الاحتكارية العالمية قد تولدت من الملكية الجماعية الرأسمالية عدة بلدان، وذلك بفضل الحيازة المشتركة لسندات وقيم تلك المؤسسات" ، أما لينين في كتابه " الامبريالية" أعلى مراحل الرأسمالية الصادر في العام 1916 ، فقد اعتبر ان تصدير رأس المال للخارج أصبحت له الأولوية على تصدير السلع، رغم أنه لم يقضي على أهمية التصدير السلعي، بل أنه أصبح هو السبيل الرئيسي لتوسيع نطاق الصادرات السلعية وكسب الأسواق الجديدة، ووصل لينين إلى نتيجة هامة وهي أن الدول الامبريالية تحولت إلى دول ريعية تعتمد على عوائد رؤوس الاموال الموظفة في الخارج.

(زكي،1999 ، ص19-28).

وقد استفاد الباحث من استعراضه لنظريات الإستثمار ويرى بأنه من الأفضل لبلدان العالم الثالث هي الإستثمار في القطاعات المنتجة عبر الاعتماد على الموارد الداخلية وتعظيمها وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بما يضمن تحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي وضرورة نقل التكنولوجيا واستيعاب القوة العاملة وغيرها وكذلك ضرورة الاستفادة من أرباحها وتوظيفها في أسواق الدول المضيفة.

خلاصة :

استعرض هذا المبحث النظريات التي حاولت تفسير أهمية عملية الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثلت، نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية، نظرية الماس، نظرية دننغ، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية الامبريالية في كتابات روزا لكسمبورج، نظرية التنمية الغير تكافئية.

ويرى الباحث ان نظرية الماس هي النظرية التي يمكن ان تجعل من الإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة مسبب ومبني على أليات تساعد في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخلق منتج جديد تضع الدولة المضيف على خارطة التشكيلات الإقتصادية العالمية لتصبح عملية التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المضيفة مع التخطيط السليم قادر على مواجهة الاثار السلبية التي قد تنتج عن عملية الإستثمار الأجنبي .

وبهذا نري الاهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية من خلال قدرتها على جذب الكثير من الإستثمار الأجنبي المباشر لمزاياة الكثيرة، وهذا خلاف لما كانت الدول تعتبره من أن الإستثمار الأجنبي المباشر يهدد الاستقلال الإقتصادي، اما الان فانها تسعي إلى جذب الإستثمارات لانه يؤدي إلى خلق طبقات جديدة من المستثمرين، ويؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الإموال والعملات الأجنبية التي تستخدم في البرامج التنموية مما يؤدي إلى سد فجوة المدخرات المحلية التي تمول الإستثمارات وفجوة التكنولوجيا وفجوة الطلب وفجوة النقد الأجنبي والفجوة بين كل من النفقات العامة والإيرادات، بما يزيد فرص تحسين ميزان المدفوعات بسبب زيادة التصدير وتقليل الواردات مما قد يؤثر إيجابيا على إنتاجية عوامل الإنتاج.

ويري الباحث: أنه وعلى الرغم من التسهيلات الائتمانية المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة عقود المنصرمة، إلا أن ذلك لم يحد من المشكلات الاقتصادية القائمة ولم يسأهم في تسريع أو تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، ويعود السبب في ذلك لظاهرة العولمة المالية وعولمة الانتاج والتدويل، وكذلك شروط كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجلس ادارة اقتصاد العالم المكون من قرابة 500 شركة كبرى و 6000 ملياردير يسيطروا على نسبة كبيرة من انتاج العالم البالغ تعداد سكانه 7 مليار نسمة.

الفصل الثاني

علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بإنتاجية العمل

المبحث الأول: إنتاجية العمل والعوامل المحددة له

المبحث الثاني : العوامل المفسرة للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل

المبحث الأول: إنتاجية العمل والعوامل المحددة له:

تمهيد:

تحتل الإنتاجية في الإقتصاد أهمية كبيرة علي المستوي الجزئي والكلي، وذلك بسبب الارتباط الكبير بين الإنتاجية الإجتماعية والإقتصادية لما لها من تأثير علي دعم وتقوية مركز الإقتصاديات العصرية وتزويد الإقتصاد الوطني بالأليات وأساليب إنتاجية حديثة وتعمل علي تحسين ميزان المدفوعات ومعالجة التضخم لأن الإنتاجية نتاج تطور السياسات الإقتصادية للدول.

تعتمد الإنتاجية علي عاملين مهمين هما: العامل الإنساني والعامل الفني حيث يؤدي التطور في الإنتاجية الي زيادة النمو الإقتصادي وارتفاع مستوي المعيشة تحديد مدي تمتع المنتجات الوطنية بالقدرة التتنافسية .لهذا بذلت الدول جهودا كثيرة لزيادة حجم الإستثمارات العينية في جميع المجالات الإقتصادية والتنموية في السنوات الاخيرة للعمل على زيادة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني مما ادى الى زيادة حدة درجة المنافسة في الاسواق العالمية.

تعريف الإنتاجية:

زاد الاهتمام بهذا المصطلح بشكل كبير في بداية القرن العشرين، رغم التعامل به منذ القدم، حيث يعتقد الإقتصاديون أن الإنتاجية ظهرت لاول مرة في بحث الإقتصادي الفرنسي فرانسوا كيناي francois quesnay(1694–1774)، ويري آخرون أنه يعود إلي الإقتصادي J.B.say الذي عاش مابين الفترة (1832–1757) ولقد استخدم مصطلح الإنتاجية في بحث بعنوان عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) مصدراً للقيمة.

حيث تُعَرْفْ بالمعني الإقتصادي بأنها الإنتاج الفعلي منسوباً إلي المقدار المرغوب في إنتاجة (رجب،1986:1)، ويعرفها آخرون بانها مقياس للكفاءة التي تقوم المنشأة خلالها بتحويل مدخلاتها إلي مخرجاتها وتقاس بمقدار كمية السلع والخدمات المنتجة.

وتعرف أيضاً بأنها الأداة الإنتاجية الافضل بأحسن الطرق الممكنة بالتالي هي معيار لإنجاز العمل من قبل الأفراد أو المجموعة من أفراد المنظمة(الصوص،2008:2) وتعرف الإنتاجية بنسبة المخرجات إلي المدخلات أو نسبة المنتجات إلي المدخلات أو الموارد الاساسية الداخلة في الإنتاج، فالإنتاجية هي نتيجة وليست نشاط مستمر وهي نتاج مراقبة النشاط الإنتاجي فهي مؤشر فعال لقياس الكفاءة في اداء العمل (المنواتي،2001:31) وتعرف الإنتاجية بإنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في الإنتاج وبين كمية الإنتاج(القريشي،2001: 122).

<u>في هذا السياق يفضل الباحث استعمال التعريف الاجرائي التالي والمسبب:</u>

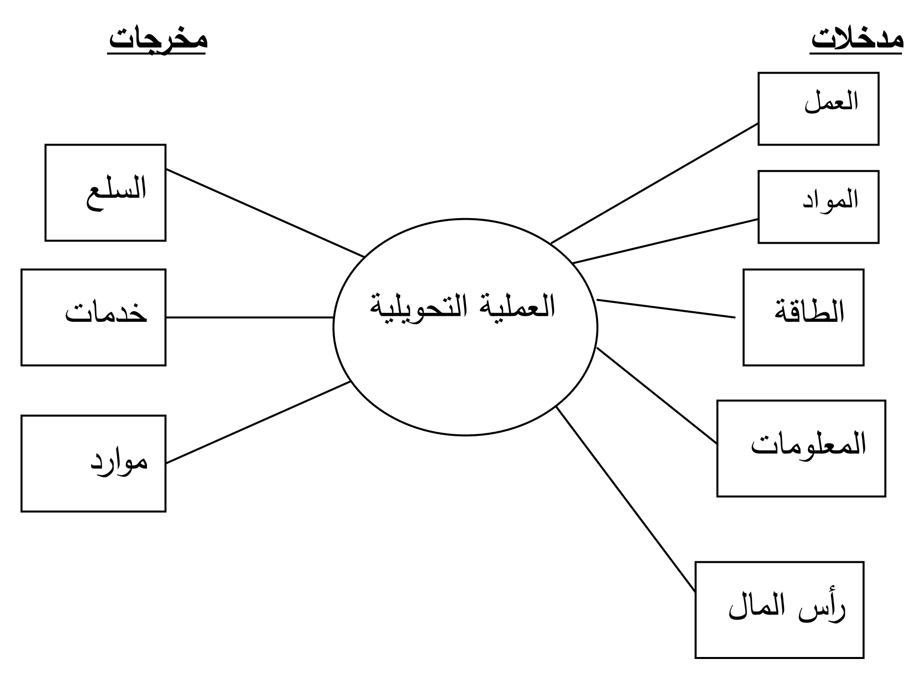
أن الإنتاجية هي الأداة الأفضل في تحسين الإنتاج وهي تقيس كفاءة المنشأة في تحويل مدخلاتها إلي مخرجاتها. و ذلك للأسباب التالية:

1- لأنها تعمل علي رفع وتحسين في مستوى المخرجات.
2- لأن هذا التعريف شامل ويشمل كل عناصر التعريفات السابقة من مدخلات ومخرجات وأسلوب فني.
3- هذا التعريف يعتبر الإنتاجية نتيجة للنشاط وليست النشاط نفسه.

أما إنتاجية العمل فهي العلاقة بين كمية الإنتاج خلال فترة معينة ومقدار العمل المبذول في إنتاجه، أي عدد الوحدات التي ينتجها العامل في فترة زمنية معينة او عدد الوحدات التي يتطلبها العمل لإنتاج وحدة فقط(الطراونة،1997:26).

وهذا يرتبط بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات كما هو مبين بالشكل رقم (1):

شكل رقم (1) العلاقة بين المدخلات والمخرجات



(الحداد، 1990: 23).

نبذة تاريخية:

ارتبطت الإنتاجية منذ القدم وفي مراحلها المبكرة بحياة الانسان وذلك لأهمية حصول الانسان علي احتياجاته من السلع والخدمات حيث ان كلما زادت هذه الاحتياجات كان الانسان محتاجاً إلى مضاعفة جهوده .

وتطورت بعد ذلك طبيعة العمليات الإنتاجية نتيجة لتعدد الاحتياجات ومارس الانسان اعمال اكثر تطورا من الصيد مثل الزراعة ومن ثم الصناعة، واشترك بعناصر آخري للقيام بالاعمال التي تحقق له الكثير من السلع والخدامات(رجب، 1986: د).

وبرزت اهميتها في عام 1771م حيث ظهرت لأول مرة لفظة الإنتاجية في مقال لعالم الإقتصاد الفرنسي فرانسوا كيناي(1694-1774)م والذي يعتبر أنه رائد المدرسة الفيزوقراطية، وعرضها مرة آخري (LITTRE)عام 1883م ووصفها في عرضه بإنها القابلية علي الإنتاج وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت مفاهيم فيها الكثير من الوضوح (عبود، 2001، 3) وبعد ذلك ارتبطت العمليات الإنتاجية بوجود عنصر إنتاجي أو أكثر لإنتاج احتياجات البشر، وأصبحت أطراف العملية الإنتاجية في مدخلات ومخرجات.

تزايد الاهتمام بالدور الذي يوليه علم الادارة للإنتاجية ودلالاتها(رجب، 1986: و)، حيث ظلت إنتاجية العمل المؤشر الرئيسي وذات الدلالة والأهمية عند دراسة تطور الإنتاجية وتأثيرها علي التنمية عامة، وذلك برغم الصعوبات التي تكتنف قياس إنتاجية العمل حيث تتوقف علي عدد من المحددات والعوامل المباشرة وغير المباشرة(عثمان، 1990:14).

احتلت العلاقة بين الإنتاجية وبين النمو مكانا هاما في الإقتصاد وفي الدراسات التطبيقية التي تناولت مختلف العوامل التي عملت علي نمو الدول الصناعية المتقدمة حيث أهتم الإقتصادي الكلاسيكي أدم سميث بإنتاجية العمل باعتبارها اسهام في زيادة الإنتاج .

وتناولت مختلف الدراسات موضوع الإنتاجية التي تناولت تجارب الدول الصناعية المتقدمة في رفع مستوي الإنتاجية في هذه الدول حيث كانت الإنتاجية من أهم العوامل التي ساهمت في نموها(عبدالله ، 1991:1).

أهمية الإنتاجية:

اهتم الباحثين الإقتصاديين والمتخصصين في الدراسات الإقتصادية والإجتماعية والاحصائية والادارية ، وأصحاب القرار الإقتصادي والسياسي والمؤسسات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والمنظمات الاقليمية والقطرية بموضوع الإنتاجية لما لها من أهمية في عملية النمو الإقتصادي (حمدونة، 2004: 10).

وبرزت أهمية الإنتاجية في التالي:

1- إنتاج كميات أكبر من الوحدات المنتجة بمجهود اقل وباستعمال موارد أقل مما يجعل السلعة أكثر قدرة علي المنافسة لمثيلاتها في السوق.
2- تؤدي الإنتاجية إلي تخفيض اسعار بيع المنتجات علماً بأن انخفاض الاسعار يؤدي الي زيادة الطلب وزيادة الكميات المنتجة لذلك زيادة التدفق النقدي الداخل وزيادة الارباح.
3- يؤدي زيادة الإنتاجية في المدي القصير الي التخلص من نسبة العاملين ، لكن نجاح المنشأة وتحقيق الارباح سيعمل في المدي المتوسط والطويل علي توسيعها وجذب المزيد من العمال العاطلين عن العمل.
4- تحقق الإنتاجية الاستخدام الامثل للموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة .
5- تحسين مستوي المعيشة وتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للسكان.

6- الإنتاجية هي المصدر الوحيد لزيادة الثروة القومية فالاستخدام المنتج للموارد يقلل الفاقد في الإنتاج لذلك يحافظ علي الموارد النادرة من الضياع[3] (وزارة الإقتصاد، تقارير مختلفة:1)

7- تساعد في تحديد مشكلات التنمية.

8- كما أنها تساعد في تحديد الاتجاهات المستقبلية لتغيير التكنولوجي.

9- تستطيع من خلال تتبع الإنتاجية أن نميز ونظهر الصناعات المتعثرة لمعالجتها.

10- يساعد في تحديد عناصر تكاليف الإنتاج واتجاهات نمو الحرف والصناعات من خلال تحليل معدلات إنتاجية القطاعات المختلفة.

11- كما أن الإنتاجية تؤدي الي التوسع في دراسات الإنتاجية التي تؤدي الي تميز افضل المصادر المتاحة (حمدونة، 2004: 16).

العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل:

تتصف العوامل التي تؤثر في إنتاجية العمل بالعديد من التشابك والتعدد بحيث يصعب تحديد أثر كلاً منها في الإنتاجية علي حده، ويوجد الكثير من الدراسات التي أجريت لمحاولة تحديد العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل، وقسمت هذه العوامل إلي مجموعات مثل:

1- مجموعة العوامل الإقتصادية.

2- مجموعة العوامل الإجتماعية.

3- مجموعة العوامل السيكولوجية.

4- مجموعة العوامل الطبيعية.(عبد الله،3:1959).

تعددت العوامل المؤثرة علي الإنتاجية بصفة عامة وعلي إنتاجية العمل بصفة خاصة، حيث يصعب الفصل بين هذه العوامل، والمتتبع للدراسات المختلفة التي تطرقت لهذا الموضوع يجد وجود مداخل متعددة تم اتباعها بشأن دراسة العوامل المؤثرة علي الإنتاجية، حيث يختلف الأمر من اقليم لاقليم آخر ومن دولة لدولة آخري ومن مشروع إنتاجي لمشروع آخر ويوجد عوامل تؤثر في المشتغل ذاته أو في المشروع و الوحدة الإنتاجية، وكما ان هناك عوامل تؤثر في البيئة المصاحبة للنشاط الإنتاجي(رجب، 1986: 46).

[3] - تم تجميع الأهمية من تقارير وزارة الإقتصاد http://www.myqalqilia.com/Productivity.htm

العوامل المحددة لإنتاجية العمل:

1. مقدار راس المال لكل عامل (LABOR PER CAPITEL): هو عنصر الإنتاج الآخر المهم مثل العمل، والذي يستخدم لمرات متكررة في إنتاج السلع والخدمات.
2. نوعية العمل: هو عبارة عن زيادة كمية العمل مع مقدار ثابت من راس المال قد لا تكون كافية لزيادة الإنتاجية.
3. تنظيم العمل :إذا توفر العمل بالكم والنوع المطلوب وكذلك راس المال فلا بد أن يضمن لوحدة تحقيق مستوى عالي من الإنتاجية
4. نوعية المواد الخام :هي عبارة عن نوعية المواد الخام المستغلة لإنتاجية العمل فاذا استخدم العامل انوع جيدة من المواد الخام فانه ينتج كمية اكبر ونوعية افضل.
5. عدد ساعات العمل: يعتبر عامل الوقت مهما بالنسبة للإنتاجية فالعامل قد ينتج كمية معينة في الساعات الاربعة الاولي وكمية أقل في الاربع ساعات التالية وهذا يؤدي الي إنتاج من العمل كمية اقل كمتوسط في الثمان ساعات المتواصلة .(القريشي:2001، ص131-133).

أهم العوامل المؤثرة علي إنتاجية العمل:

1- نوعية العنصر البشري:

يقصد بنوعية العنصر البشري القدرات الذهنية والبدنية التي تتوقف علي عدة عوامل منها مستوي التعليم والتغذية والصحة، حيث يشمل التعليم كافة مراحل التعليم من التعليم الاساسي الي التعليم العالي وايضا التعليم الفني والتدريب المهني، حيث يوجد علاقة قوية بين مستوي التعليم وبين إنتاجية العمل كما أن هناك علاقة طردية بين مستوي التغذية والإنتاجية، وبين مستوي الخدمات الصحية والإنتاجية. (عبد الله،1959:ص4-5).

2- الحوافز:

تنقسم الحوافز إلي حوافز مادية وحوافز غير مادية حيث تشمل الحوافز المادية كل التغيرات التي تحدد الدخل مثل الاجور والمرتبات والعلاوات التشجيعية، وتشمل الحوافز غير المادية: الحوافز الإجتماعية والسيكولوجية. (عبد الله،1959:ص4-5).

3- الادارة:

تؤثر الادارة بشكل ايجابي في إنتاجية العمل، لأنها تقوم بتنظيم وتخطيط سير العمل في المشروع أو الوحدة الإنتاجية، لانها تحدد أهداف المشروع من تحديد حجم الإنتاج وحجم المبيعات وتحدد علاقات العاملين مثل تنظيم الاشراف علي العمل والية مشاركة العاملين في الادارة.(عبد الله،1959:ص4-5).

4- الكثافة الرأسمالية:

إن تطبيق فن إنتاجي كثيف لرأس المال هو الانسب للدول التي تتمتع بوفرة راس المال لأنه يؤدي إلي زيادة إنتاجية العمل، وتقاس الكثافة الرأسمالية بمعامل رأس المال/ الناتج[4] وأوضحت الدراسات الأثر الايجابي للكثافة الرأسمالية علي إنتاجية العمل(عبد الله،1959:ص4-5).

العوامل الإقتصادية المؤثرة على الإنتاجية وتشمل:

1- وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج:

يتوقف هذا العامل علي مدي وفرة العناصرة الإنتاجية ونوعيتها، وعلي مدي استغلال هذه الموارد واهميتها النسبية كما كون للمنتج مدي مرونة الاحلال بين كل هذه العناصر المكونة للعملية الإنتاجية. (رجب، 1986:51).

2- حجم الطلب:

الزيادة الكبيرة في الطلب تؤدي الي زيادة في القيمة المضافة، وبذلك زيادة إنتاجية العمل، يوجد مجوعتين من العوامل تؤثر في الطلب علي المنتجات وبالتالي تأثر علي الإنتاجية، وهما: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، فتمثل العوامل الداخلية سياسات الاحلال والتجديد وأسلوب توزيع الدخل، وتمثل العوامل الخارجية الاتفاقات المبرمة بشأن التوريد والانشاءات ومن ثم مستوي التقدم الداخلي والخارجي(رجب، 1986:51).

3- التقدم الفني أو التكنولوجي:

تمثل إنتاجية العمل الي الارتفاع في الإقتصاديات التي تأخذ بشكل مستمر لكل اسباب التطور التكنولوجي. (حمدونة،2004:ص38-39).

---

[4] – معامل راس المال/الناتج : يعرف على انه عدد الوحدات اللازمة اضافتها إلى راس المال القومي للوصول إلى معدل نمو محدد في الدخل القومي و مرتبط بعلاقة عكسية مع معامل راس المال/الناتج.-www.myqalqila.com/economic-and-business-terms-m.htm

4- كثافة رأس المال:

إن التطور التكنولوجي الحديث إفتقر استخدامه لرأس المال لأن هذا التطور أتي من داخل البلاد الصناعية المتقدمة. (حمدونة، 2004: ص(38-39).

5- نوعية اليد العاملة:

إن إنتاجية العامل الماهر اكثر ارتفاعا من إنتاجية العامل غير الماهر لان المجتمعات الصناعية تتميز بوجود نسبة عالية من الايدي العاملة الماهرة فيها. (حمدونة، 2004: ص (38-39).

6- المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية:

ان نجاح المجتمع في تحقيق مستوي مرتفع من التقدم الإقتصادي ومن ثم في مستوي الإنتاجية يتطلب توفير نظم إجتماعية وسياسية متطورة فالعامل لا يعمل في فراغ ولكنه يعمل في اطار إقتصادي وسياسي واجتماعي معين عليه مراعات مصالحهم (العامل والمجتمع)المتبادلة. (حمدونة، 2004: ص 38-39).

7- ادارة المنشأة والعمليات الصناعية:

من أهم الاعتبارات في زيادة الكفاءة الإنتاجية وفقاً لكثير من الدراسات تكمن في ان غالبية معوقات الكفاءة الإنتاجية تعود الي سوء الادارة والتخطيط (حمدونة، 2004: ص (38-39).

مجموعة العوامل العامة:

1- التوزيع الجغرافي للموارد والخامات الطبيعية.

2- الطقس (الظروف الجوية والمناخية والامطار والرياح والحرارة والرطوبة).

3- السياسات المالية والائتمانية التي تتبعها الدولة.

4- التنظيم العام لسوق العمل في الدولة.

5- نسبة القوي العاملة الي مجموع السكان، نسبة البطالة ، مقدار النقص في القوي العاملة، معدل دوران العمل.

6- التنظيم التجاري وحجم السوق.

مجموعة العوامل البنيوية والتنظيمية للإنتاجية: (راتب،1990:ص(281-282)

1- معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في المؤسسات المختلفة.

2- حجم الإنتاج ودرجة استقراره.

3- درجة التكامل في الإنتاج.

4- جودة المواد الاولية(الخامات) التي تستخدمها المؤسسات الإنتاجية.

5- درجة ملائمة المواد الاولية.

6- اتساق خط الإنتاج.

7- تعدد انظمة المكائن.

8- الاجهزة والوسائل الرقابية.

9- جودة المنتجات.

مجموعة العوامل البشرية: (راتب،1990:ص(281-282).

1- الاجور التشجيعية.

2- الظروف الإجتماعية والنفسية للعمل.

3- العلاقة بين الادارة والعاملين.

4- درجة التوافق للعمل والارتباط به.

5- ترتيب القوة العاملة من حيث(السن، الجنس، المهارة، الاعداد الفني)

6- دور التنظيمات العمالية.

ويلاحظ الباحث أن التقدم التكنولوجي الهائل، بما يعني تقليص كم وكيف الندرة النسبية للموارد باعتبارها المكون الأول للمشاكل الإقتصادية من وجهة النظر الرأسمالية، فأن مستويات الفقر والبطالة عوضا عن التحسن، فإنها تميل إلى الاتساع حيث تزداد نسبة العاطلين عن العمل، ومستويات الأمية والأمية الوظيفية والتسرب المدرسي، وتلوث البيئة ..... الخ.

ويرى الباحث أن المشكلة الرئيسية تكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي نفسه، وبالأحرى علاقات الانتاج التي ينبثق عنها توزيع الثروة واعادة توزيعها لصالح شرائح اجتماعية معينة دون غيرها.

المبحث الثاني:

تفسير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل:

أصبح رأس المال البشري من أكثر المواضيع أهمية لما له من أهمية في انعكاس مخرجات التعليم والتدريب على الإنتاجية حيث أن زيادة قدرة العمالة علي زيادة الإنتاجية يتحقق من خلال الإستثمار في الموارد البشرية، وذلك من خلال إكتساب المزيد من التكوين في راس المال البشري والخبرات والمهارات من عملية التعليم، حيث ويجب أن تتوافر عمالة ماهرة يكون لديها أدني حد من التعليم لكي تتوافق مع التغييرات التكنولوجية السريعة.

إن انتقال التكنولوجيا بين الشركات متعددة الجنسيات الي فروعها في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الألات والمعدات الحديثة بسبب التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في الدول المضيفة. حيث أن الطلب علي العمالة الماهرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلي الإستثمار في التعليم العالي، خاصة ان جذب الإستثمارات الأجنبية يقع في خانة أهم الاليات الخاصة بنقل التكنولوجيا الي داخل الدول المضيفة على ضوء نشاطات الشركات الدولية والتي تعتبر المصدر الاساسي للابتكارات ونقل المعرفة التكنولوجية الي الدول الآخري(وبصفة خاصة في الصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة) بما يؤدي الي تحسن الإنتاجية وتحديث المعدلات والالات المتاحة داخل الإقتصاد، بالاضافة الي ارتفاع المكون التكنولوجي للسلع والمنتجات المختلفة والذي يعتمد آلية نقل المعرفة التكنولوجية من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة علي كلا من الفروع الأجنبية العاملة داخل الدولة والتي تطبق التكنولوجية المتقدمة بإنتاجية مرتفعة من خلال الية التكامل بين فروع الشركات الدولية النشاط والشركات المحلية، وذلك من خلال المنافسة التي تظهر داخل السواق المحلية نتيجة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك من خلال اتباع السياسات التي استهدفت جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة المرتفعة او كثيفة التكنولوجيا لقد صاحب ذلك العمل تعميق المهارات الخاصة برأس المال البشري ذات القيمة المضافة المرتفعة او كثيفة التكنولوجيا ولقد صاحب ذلك العمل علي تعميق المهارات الخاصة براس المال البشري خاصة علي المستوي المحلي ورفع درجة كفاءة الشركات المحلية وتوفير خدمات رجال الاعمال وتطوير البنية التحتية المتخصصة بحيث يتم تهيئة بيئة جذابة لهذا النوع من الإستثمارت الأجنبية (العساف، الوادي،148:2011).

علاقة الإنتاجية بالجودة:

مفهوم الجودة: تعرف الجودة بأنها صلاحية المنتج أو الخدمة التي أنشأت هيئة الجودة من أجله وهي لا تتوقف عند حد مطابقة المنتج للمواصفات والمقاييس بل الي حسن أداء العناصر الإنتاجية(رأس المال، العمالة، الالات، الخامات، النظم الادارية، نظم المعلومات والتخطيط) حتي يصل هذا المنتج الي المستهلكين. وهناك عدة ركائز لا بد من توافرها لتوطيد علاقة الجودة بالإنتاجية منها: الاستقرار الأمني، والسياسي والقوانين الإقتصادية وارتقاء مستوي المعيشة، وتوفير المواد اللازمة للمواصفات المطلوبة، ومدي تطور البحث العلمي، ومدي تطبيق نظم الايزو والجودة الشاملة، حيث أن الجودة تؤدي إلي رفع الإنتاجية، أي الى زيادة حجم المخرجات.

وتبرز أهمية علاقة الإنتاجية بالجودة في النقاط التالية: .(الرفاعي،2001،37)

1- إن تدني الجودة سوف يؤدي الي انخفاض الإنتاجية والتي تتمثل في التالي:
- زيادة نسبة المدخلات عن المخرجات.
- فقد رأس المال.
- أهلاك الالات والمعدات.
- تقليص الطاقات.
- تقليل الخامات ومستلزمات الإنتاج.

2- وتحسين الجودة يؤدي الي:
- زيادة إنتاجية العمل.
- زيادة إنتاجية رأس المال.
- ارتفاع إنتاجية الالات.
- ارتفاع إنتاجية المواد الخام.
- اشباع رغبة المستهلك.
- تقليل نسبة المرتجع من السوق.

أثر الإقتصاد المعرفي في الإنتاجية:

ان الابداع والتطور التكنولوجي يزيد من إنتاجية الفرد من خلال الافادة من المعرفة والعلم والتكنولوجيا،كما ان التقدم التكنولوجي علي المستوي العالمي والتفاوت في التكنولوجيا وانظمة المعلومات اتجهت نحو الاتساع لدي الدول المتقدمة خلال العقود الثلاثة الماضية وان التفاوت الدولي في مؤشرات ضرورات بقاء الانسان هو السبب الرئيسي في اعتبار التعليم الاساسي والعمر المتوقع ونسبة الوفيات بين الاطفال الرضع هو الاساس لأي تنمية ، وهذا التفاوتات في تلك المؤشرات يمكن أن يرجع الي الاسباب التالية:

- نسبة ارتفاع الانفاق علي البحث والتطوير من ميزانيات الدول الرأسمالية عنه في الدول النامية.
- أعتماد الدول النامية علي الاساليب الجاهزة في التخطيط والتنظيم لمشاريعها علي خطط وتنظيم الدول المتقدمة.
- عدم توفير المناخ المناسب للباحثين مما يشجع الهجرة الي الدول الأكثر جذباً للباحثين مثل الدول الرأسمالية.
- وعدم توفير الاجور الإجتماعية لتمكين المبدعين من تحقيق مستويات افضل للنشاط الإقتصادي. ان تطبيق تكنولوجيا المعلومات او تطوير الصحة والتعليم علي سبيل المثال يمكن ان يساعم في تحقيق الاهداف الانمائية الاساسية علي المدي الطويل مما يؤدي الي زيادة الإنتاجية، لكن تسارع النمو الإقتصادي الناتج عن استخدام التكنولوجيا كالتجارة الالكترونية وغيرها والتي لا تزيد مساهمتها في فلسطين عن نصف بالمائة، يمكن ان يحقق إنتاجية اكبر ومستدامة لمحاربة الفقر وتحقيق التقدم الإقتصادي ومعالجة تدني مستويات الإنتاجية في البلدان النامية (الدعمي، العذاري، 2010: ص(134-135).

العلاقة بين التعليم والتدريب المهني وإنتاجية العمل:

إن لإقتصاديات المعرفة أهمية كبيرة في التأثير علي إنتاجية العمل حيث تطرقت دراسات قليلة حسب علم الباحث الي هذه العلاقة وذلك بسبب نقص الاعمال في هذا المجال وايضا صعوبة قياس كفاءة الافراد بشكل مباشر خارجي على الإنتاجية حيث أن الإستثمار في الموارد البشرية، يعد إستثمار عالي العوائد اذا قورن بأي من المجالات الآخري في المجتمع، لهذا يعتبر التعليم والتدريب المهني من مؤشرات تطوير الموارد البشرية كمصادر رئيسية لتحسين الإنتاجية الي حد كبير.

أهمية التعليم والتدريب في تطوير رأس المال البشري.

إن المؤشرات القائمة علي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب والتأهيل لتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية لتعليم والمؤشرات تقييم المخزون والإستثمار في رأس المال البشري، يتم لتجميع احصاءيات التعليم علي قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وادارة الاحصاء في المجموعة الاوروبية للأستفادة منه في رفع كفاءة العنصر البشري، ويعد هذا المؤشر علي درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر علي ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية وأن المتبع في الدول المتقدمة من اجل التعليم المستمر وزيادة عدد الدورات التي يلتحق فيها الموظف ترفع من كفاءته للعمل في خضم التغيرات التي تطرأ علي الإقتصاديات في صورة عامة وعلي مهارات العاملين بصورة خاصة والخدمات الجديدة التي استحدثت بفعل التطور التكنولوجي الهائل، وبعد ذلك جاء مفهوم التعليم عن بعد كأحد الروافد الجديدة لدعم التعليم لمن تتيح له الظروف امكانية اكمال التعليم وللتعلم عن بعد كأحد الروافد الواعدة للتعاون الاكبر بين برامج تعليم المكتبات وعلم المكتبات واتاحة التوسع في استخدام التكنولوجيا دون تردد.

وكان لظهور الجامعة المفتوحة البريطانية الي الوجود في عام 1963 أثر في سعي العدد من الدول المتقدمة والنامية الي الاستفادة كنموذج تعليمي عن بعد في بعض الدول مثل باكستان ، ايران، فنزويلا، مصر من اجل اتاحة الفرصة لمن لم يستطيعوا مواصلة تعليمهم الجامعي ولتأكيد فلسفة الانفتاح التعليمي للراغبين في التعليم حيث يعتمد هذا النوع من التعليم علي برامج اذاعية وتلفزيونية الي جانب الكتب الدراسية.

ان الإقتصاد الجديد يتطلب التركيز علي التعليم والتدريب علي الصناعات المعرفية والخدمات الجديدة حيث أن مؤشر التعليم والتدريب المستمر يسمح برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة ورأس المال البشري وبالتالي تزيد الإنتاجية(الشمري، الليثي: 2008 : ص 46-47).

وعلى كل حالة تتباين وجهات النظر حول نجاحات وعدم نجاحات ما يسمي بالإقتصاد الجديد- إقتصاد ما بعد المجتمع الصناعي- لجهة أن الثورة المعرفية في نظم المعلومات والتنبؤ في قضايا الإقتصاد المعرفي وقفت عاجزة عن توقع الازمات، حيث ان الازمة الإقتصادية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة وعمت بلدان المعمورة منذ عام 2007، لم تستطع إدارات نظم المعلومات المتطورة على التكهن بوقوعها، ولم تستطع التصدي لعلاجها، ويرى الباحث ان السبب

الرئيسي يعود إلى جوهر النظام الرأسمالي القائم على فرضية اليد الخفية لسميث وقانون ساي- والعرض يخلق الطلب المساوي له. ونظرية التوازن المستمر لڤالراس، وفرضيات مدرسة التوقعات الرشيدة النيوكلاسيكية، والتدريب والتأهيل قد يكون قاصرا علي ايصال المعلومات بكافة اولوياتها وتفصيلاتها العلمية عن توفير خلفية ثقافية ملائمة لنشاط المعني دون التعقيد المتزايد للإقتصاد، وعليه لا بد من اعداد مجال معلومات وبناء شبكة معقدة من الخبرات التي تسأهم في استمرار التطور التكنولوجي التي لا يمكن ضمانها دون قاعدة علمية وثقافية شاملة يضمنها التعليم في نطاقة الشامل بمراحله وانماطة واتجاهاته ، حيث يعتبر التعليم المنهجي البديل الافضل ضمن الإستثمارات البشرية ،مما يزيد من أهمية هذا التعليم مرافقته لعملية التدريب في موقع العمل فيتولد عن هذا الاقتران بين التعليم والتدريب والاقتران التكنولوجي والدور المتميز للتعليم في التغييرات التي يحققها في بنيان العمل بما يمكن الاستفادة من هذه التغيررات المعتمدة : (معروف،2010:ص302-303).

التغيرات المستفادة من التدريب المهني وهي كالتالي:

1- المهارات التي تتسم بها مجموعات القوة العاملة.
2- الإنتاجيات او كفاءات الاداء الحقيقية للعاملين.
3- اتجاهات العاملين من حيث المهن الدائمة والمواقع الإنتاجية.
4- استقرار النشاطات الإقتصادية خلال التقييم الكفؤ لجدوي المشروعات اولا واعتماد الصيغ العلمية المتطورة وبناء الأستراتيجيات الملائمة لضمان التفوق الإنتاجي الدائم ثانيا.
5- تقليل الزمن المكرس لوحده الناتج.

وفضلا عن ذلك يسأهم التعليم بشكل او بآخر في:

1- فهم التفاصيل الإنتاجية للإمكانية والموارد المتاحة والكامنة من العناصر الطبيعية والمالية.
2- ان التعليم يساعد علي معرفة تطبيق مجموعة التكنولوجيا الحديثة وفي نفس الوقت يستوعب تأثير التطورات الآخري.
3- تقييم الموارد الإقتصادية عن طريق معايير موضوعية وبما يسهم في زيادة صلاحية الاجهزة الإنتاجية والتخفيض من تعطلاتها.
4- رفع معدلات الاكتفاء الذاتي بالنسبة للموارد المستخدمة في الإستثمارات الجارية خاصة في السلع الاستراتيجية.

5- تجميع وإستثمار وتطوير المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإقتصادية والإجتماعية .
6- تعميق امكانات التخصص لدي العاملين في مختلف المجالات .
7- توسيع التشابك الإنتاجي والتوزيعي بما يساعد علي تكثيف الارتباطات الهادفة الي تعظيم الاندماج ولا يتحقق ذلك دون خلفية علمية كافية لتحليل الإقتصادي الكمي .
8- تطوير الكفاءة الفردية وتنمية الثقة بالذات وتعميق الترابط الاجتماعي، حيث إن للتعليم دورا اساسيا في تحصين الكيان الاجتماعي من التداعي بسبب المؤشرات المادية والسلبية(علي الفرد والجماعة)(معروف،2010:ص302-303).

ويري الباحث إن المساهمة المحتملة للتعليم في تحسين إنتاجية العمل وتعزيز النمو والتنمية أمر تم تأكيده من خلال الكثير من الدراسات فالمتعلمون يمكنهم إستخدام رأس المال بكفاءة وقوة العمل المتعلمة والمتدربة والتي تجعل التعامل والإستفادة من التكنولوجيا أكثر سهولة جدوى من قوة العمل التي مرت بسنوات دراسية كبيرة دون تدريب، كما أنه من خلال تعليم وتدريب وتأهيل القوي العاملة تتحسن نوعية العمل ويزداد أثر الاحلال بين عوامل الإنتاج ولكن لايمكن ان تتحق هذه الفاعلية والإنتاجية الإقتصادية دون لتعليم والتدريب.

ولكي يمارس التعليم دوره لابد من توافر الشرطان التاليان :

1- ان يقوم التعليم بإعداد القوة البشرية اللازمة للمجتمع بالكم والكيف المطلوبين فحجم القوة العاملة بالعادة يتوقف علي عدة أمور أهمها نمو القوي العاملة وزيادة إنتاجية العمل ومتوسط ساعات العمل في الإسبوع ونمو الطلب الإجمالي علي السلع والخدمات وذلك بإعتبار أن الطلب في سوق العمل مشتق من الطلب علي السلع والخدمات.
2- ان يحسن المجتمع استخدام هذه القوة البشرية التي يخرجها التعليم فالبطالة في صفوف الطبقة المتعلمة تعكس عم الكفاءة في توزيع الموارد البشرية في الإقتصاد، فإذا كان الإستثمار ط2في التعليم أقل من المطلوب يحصل عجز في حجم القوة العاملة المؤهلة والعكس صحيح، لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط التشغيلي(الدعمة، 2009:121).

الأساليب والتقنيات المستخدمة لتحسين الإنتاجية:

طرق قياس الإنتاجية :

يمثل قياس الإنتاجية جزء طبيعي من عملية التحليل والتقييم لعملية الإدارة حيث يقوم الاداري بقياس الإنتاجية من أجل تحسينها لأن قياس الإنتاجية له أهمية كبيرة بالنسبة للمنشاة من وجهة نظر الإدارة وتتمثل في :

1- تحقيق الأهداف الأساسية للمنشأة.

2- تحديد كفاءة استغلال الموارد لخلق ناتج مهُدف.

3- معرفة قدرة المنشأة علي المنافسة.

وهذه الأهمية لاتختلف عن الأهمية العامة التي ذكُرِّت في أول المبحث الاول للإنتاجية الكلية والجزئية من أهمية في حياة المنشاة والعامل وتنعكس على الإقتصاد بشكل عام وعليه يتوجب قياسها وذلك من خلال الطرق التالية:

طرق وأساليب قياس الإنتاجية:

1- طريقة المقاييس الجزئية.

2- طريقة التقييم بالنقاط.

3- الطريقة الإجمالية(المبنية علي الوحدات المكافئة أو الأرقام المالية).

4- نموذج سومانت لقياس الإنتاجية الكلية.

5- نموذج مركز او كلاهوما للإنتاجية.

6- نموذج المركز الأمريكي للإنتاجية لقياس الإنتاجية الكلية ويسمي بالنموذج متعدد العوامل لقياس الإنتاجية.

7- طريقة مصفوفة الأهداف.

8- طريقة تحليل نسبة العائد الداخلي.

9- طريقة تحليل نسبة التكاليف إلي العائد.

10-طريقة المركز الياباني للإنتاجية.

11-طريقة البنك الياباني(زكي:2001، 237).

12-الطريقة النقدية (طريقة الاسعار الثابتة وطريقة القيمة المضافة).

وتمثل طريقة القيمة المضافة قيمة ما اضافته عوامل الانتاج إلى ما استخدم من موارد اولية وخامات واستهلاكات ووقود وكهرباء وبمعنى آخر تمثل القيمة الكلية للانتاج مطروحا منها قيمة مستلزمات الانتاج ، وتحسب الإنتاجية كما يلي :(زكي،2001، ص7-8)

أ= مج ك * ق / ع

حيث أن ق : تمثل القيمة المضافة للوحدة المختصة.

ويمكن قياس معدل تطور الإنتاجية كما يلي :

أ= (مج ك م * ق م / ع م)/ (مج ك * ق / ع).

ومن مزايا هذه الطريقة هو عدم التاثر بتغيير هيكل مستلزمات الانتاج وتلافي صعوبات ازدواج حساب الانتاج، كما أنها توضح التطور الحقيقي للعمل في الوحدة الإنتاجية، ومن قم اتخاذ هذه الطريقة كمؤشر للتخطيط وتطوير الاجور والحوافز.

كما أننا يمكن ان نقيس الإنتاجية الجزئية من خلال:

طرق قياس الإنتاجية الجزئية:

الإنتاجية الجزئية هي عبارة عن العلاقة بين المخرجات وعنصر واحد من عناصر الإنتاج، والتي يمكن أن يحصل عليها من خلال الطرق التالية

ومن أهم طرق قياس الإنتاجية الجزئية ما يلي:

1- إنتاجية العمل: وهذه تقيس النسبة بين المخرجات / المدخلات (عدد المشتغلين وعدد ساعات العمل).
2- إنتاجية الموارد: وتقيس النسبة بين المخرجات والمواد المستخدمة في الإنتاج.
3- إنتاجية الألات : وهي تقيس العلاقة بين قيمة الإنتاج وعدد ساعات تشغيل الماكينات.
4- إنتاجية رأس المال:وتقيس العلاقة بين قيمة رأس المال المستثمر وإنتاجيته.
5- إنتاجية العوامل المتعددة لقياس الإنتاجية: وتستخدم لأكثر من عامل أو عنصر مثل الطاقة (نوفل، 2006: 92-93).

تتميز الدول النامية بإقتصاديات متخلفة وبضعف الإنتاجية اذا ما قورنت بالإقتصاديات المتقدمة، فإنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الإقتصادي ففي الصناعة مثلا: يلاحظ ان مستوي الإنتاجية السائد في معظم الإقتصاديات المتخلفة لا يكاد يبلغ خمس ماهو عليه

في الإقتصاديات المتقدمة كالإقتصاد الأمريكي والانجليزي مثلا اذ يلزم خمس عمال او اكثر لإنتاج نفس الكمية من السلع التي يستطيع ان ينتجها عامل امريكي بمفردة في الزراعة، وقد تصل إنتاجية العامل في انخفاضها الي عشر ماهو عليه في الإقتصاديات المتقدمة نظرا لشدة كفاءة السكان الزراعيين في الفدان في الارض ولقد قدر ان الإنتاج بالنسبة للفرد الواحد من السكان الزراعيين في الشمال الأمريكي وشمال غرب اوروبي بعشرة اضعاف مثيلته في الشرقيين الادني والاقصي؛ ويرجع هذا الانخفاض الكبير لإنتاجية العمل في الإقتصاديات المتخلفة الي فعل عدد من العوامل مثل سوء التغذية، انتشار الأمراض، قلة التعليم، التدريب، تآخر فنون الإنتاج، فضلا عن قلة عرض كلا من راس المال والارض الزراعية بالنسبة للعامل(بكري،1982:ص 44–45).

وهنا يرى الباحث ان أهم مؤثر في الاختلاف في الإنتاجية هو كثافة عنصر رأس المال او حجم رأس المال المتوفر للعامل في نفس المهنة وإيلاء الاهتمام بالعوامل العلمية والتدريب.

الخلاصة:

لاحظ الباحث خلال عرضه لمبحثي الفصل الثاني واستناداً إلى البيانات المستعمله، ان الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل يتمتعان بأهمية كبيرة في الإقتصاد العالمي بشكل عام والإقتصاد الوطني بشكل خاص حيث يوجد علاقة قوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل حيث نلاحظ ان راس المال البشري من اكثر المواضيع أهمية لانعكاساته في التعليم والتدريب لأن زيادة قدرة العمالة يؤدي الي زيادة الإنتاجية ويتحقق من خلال الإستثمار في الموارد البشرية، حيث يوجد علاقة قوية بين الإنتاجية والجودة ،حيث تعتمد الإنتاجية علي عاملين هما العامل الانساني والعامل الفني.

والكثير من الإقتصاديين اهتموا بتعريف الإنتاجية بدءاً بالفرنسي فرانسوا كيناي حيث برزت أهمية الإنتاجية في عام 1771، بعد ذلك بالتطور حيث تناولتها الدول الصناعية المتقدمة كونها تسأهم بشكل كبير في تحقيق النمو الإقتصادي حيث يوجد الكثير من العوامل المؤثرة علي الإنتاجية منها العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسيكولوجية والعوامل الطبيعية.

الفصل الثالث

سوق العمل الفلسطيني وإنتاجية العمل الفلسطيني

المبحث الأول: الطلب في سوق العمل الفلسطيني

المبحث الثاني: العرض في سوق العمل الفلسطيني

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية

المبحث الرابع : الإستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين

تمهيد:

يعتبر سوق العمل من المواضيع الإقتصادية المهمة التي تساعد في دراسة حدة البطالة في المجتمعات الإقتصادية عامة، في هذا الفصل سنتعرف على سوق العمل وتقسيمات العمال المختلفة الي عمالة تامة وعمالة محدودة، وإلي التطور التاريخي للطلب علي العمل في المناطق الفلسطينية، وتحليل سوق العمل الفلسطيني، وبعد ذلك سنتطرق الي التطور التاريخي للطلب علي سوق العمل وايضا التطور التاريخي لعرض سوق العمل وخصائص عرض سوق العمل في المناطق الفلسطينية ومتوسط إنتاجية العمل من إجمالي الناتج المحلي وتحليل متوسط إنتاجية العمل من إجمالي الناتج المحلي وأهم الطرق المتبعة في تقدير الطلب علي العمل للطريقة الكلاسيكية وتحليل سوق العمل الفلسطيني وخصائص القوة العاملة من حيث العمر والجنس والتعليم ، وتحليل كل من اجمالي الناتج المحلي وعدد العمال والإنتاجية المتوسطة للعامل.

المبحث الأول : الطلب في سوق العمل الفلسطيني

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في سنة 1994 على بعض أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة اخذ طابع إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية المختلفة حيث تم استيعاب اعداد كبيرة من القوي العاملة ولكن الاعتماد علي العمل في الإقتصاد الإسرائيلي بقى له الدور الأساسي في الإقتصاد الفلسطيني(عطياني،2008: 93).

وقامت دائرة الاحصاء بتحديد القوي العاملة على أنها تشمل جميع الافراد الذين ينتمون الي سن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة او البطالة أما العمالة وهي التي تشتمل جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل (القوي البشرية)، ويعملون،ويشمل ذلك اصحاب العمل المستخدمين بالأجر والعاملين لحسابهم او في مصالحهم الخاصة بالاضافة لاعضاء الاسرة الغير مدفوعين الاجر.

فلسطينياً يوجد قسمين للعمالة:

القسم الاول: العمالة المحدودة:

وهي التي تشمل جميع الأشخاص التي ينطبق عليهم مفهوم العمالة وهم يعملون بشكل غير اعتيادي اذا كانوا يعملون عدد ساعات اقل من المعتاد.

القسم الثاني: العمالة التامة:

هي التي تشمل جميع الاشخاص الذين ينتمون لسن العمل ويعملون بشكل اعتيادي ومستمر سواء كانوا يعملون اسبوعيا 35 ساعة او يعملون عدد ساعات اقل حسب طبيعة العمل (الاحصاء الفلسطيني، 2010: 30).

التطور التاريخي للطلب علي العمل في المناطق الفلسطينية:

لقد مرت فلسطين منذ مطلع القرن الماضي بظروف غير عادية كان تحت الحكم العثماني ثم اصبحت تحت الحكم البريطاني واصبحت بعد ذلك تحت الاحتلال الإسرائيلي ثم مرت بظروف الانتفاضة وتمر حاليا بمرجلة التسوية السياسية ولقد كانت لكل مرحلة من تلك المراحل أثرها علي الإقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلي العمالة الفلسطينية بشكل خاص وترتب علي ذلك تغيير هيكل التوزيع القطاعي للعمالة من فترة لآخري وكذلك تغيير في هيكل التوزيع المهني والتعليمي ولهذا سيتعرض الباحث إلى هذه الفترات كالتالي:-

الفترة من (1967– 1987):

بعد حرب 67 وخروج الضفة الغربية وقطاع غزة من السيطرة الاردنية والمصرية ورضوخهما تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث تميزت سياسة إسرائيل بهذه الفترة بفرض الدمج الشامل علي الاراضي المحتلة مع ابقاء إقتصادها منفصلا شكليا، وهدفت إسرائيل من ذلك جني منافع الدمج دون ان تتحمل أي اعباء، لذلك عمدت إسرائيل علي تشويه بنية الإقتصاد الفلسطيني والعمل على هشاشته والحاقه بالإقتصادها حيث شهدت هذه الفترة هجرة دائمة من الاراضي الفلسطينية إلي الخارج وخصوصا دول الخليج فنتيجة الحرب هاجر حوالي 242 الف نسمة حتي عام 1982، مما كان له الأثر الكبير على العمالة الفلسطينية ومن أهم اثار الهجرة علي العمالة الفلسطينية انها اسهمت في تقليل معدل البطالة وزيادة التحويلات المالية من العاملين بالخارج مما ادى الي احداث ضرر بالغ في بنية القوي العاملة التي ترتفع فيها نسبة المتعلمين والفنيين لعدم توفر فرص عمل لهم في الاراضي المحتلة وارتفاع الطلب عليهم في الخارج اذ اصبح نظام التعليم موجه لتلبية حاجة الدول المستضيفة للعمالة الفلسطينية وليس لسوق العمل الفلسطينية وبرزت هناك مشكلة كبيرة في سوق العمل الفلسطينية بعد تراجع فرص تصدير العمالة لهذه الدول (مكحول، 2000: ص7–8).

الفترة من (1988–1993) :

ان الظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي والتي أدت الي اندلاع الانتفاضة في 8–12–1987 والذي شارك العمال في فعالياتها اضافة الي توقفهم عن العمل ايام الاضراب الشامل وتوقفهم عن العمل في إسرائيل والمستوطنات واستخدم إسرائيل الحصار الإقتصادي كأداة إقتصادية سياسية ومنع التجول لايام طويلة في مواجهة الانتفاضة أدى إلى حدوث تذبذب ملحوظ في اعداد العاملين في إسرائيل ولوحظ هذا التذبذب بشدة في قطاع غزة فيما شهدت الضفة الغربية تذبذب خفيف في اعداد العاملين داخل الخط الاخضر.

اما في قطاع غزة فكان هناك انخفاض طفيف عام 1988 بنسبة 1.3% فقط ثم انخفض بشكل ملحوظ عام 1989 بنسبة 13% ثم ازداد عدد العاملين في إسرائيل عام 1990 بنسبة 9% اما في عام 1991 فقط انخفض عدد العاملين بنسبة 13.5% بسبب حرب الخليج الثانية وتقييد دخول العاملين الي إسرائيل اما عدد العاملين في قطاع غزة فانخفض بنسبة 3% فقط في عام 1991 اما في عام 1992 فكان هناك ارتفاع حاد في عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل

حيث بلغت في الضفة الغربية29.7% وبلغت 31% في قطاع غزة بسبب تراجع حدة اعمال الانتفاضة في عام 1992 العام الذي وصل فيه عدد العاملين في إسرائيل الي اعلي مستوي حيث كان (73%)، أما في عام1993، لقد حدث انخفاض حاد في عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض بنسبة 26% وفي قطاع غزة 29.5% وذلك بسبب بدأ إسرائيل تطبيق سياسة الاغلاق وسياسة التصاريح وتحديد اعمار العاملين في إسرائيل وعدم السماح لحملة الهوية الخضراء بدخول إسرائيل (مكحول،2000: ص11-12).

الفترة من (1993-2006):

تختلف هذه الفترة عن غيرها من الفترات الآخري لتعدد الجوانب المؤثرة علي العمالة الفلسطينية حيث شهدت هذه المرحلة دخول السلطة الفلسطينية وإنشائها على أرض غزة وأريحا وبروز القطاع العام اضافة الي تزايد حدة الاغلاق الإسرائيلي والتذبذب الحاد في عدد العاملين في إسرائيل، إن أهم ما يميز هذه الفترة هو تزايد دور القطاع العام في التوظيف والذي نتج عنه تشكيل وزارات ومؤسسات واجهزة السلطة الفلسطينية حيث بلغ عدد العاملين في القطاع العام منتصف 1994 حوالي 22 الف موظف واستمر عددهم بالتزايد حتي وصل الي حوالي 105.56 الف مع نهاية الربع التاني من العام 1999، أي بزيادة نسبتها 38% ولقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام 33.1 % من العاملين في قطاع غزة 18.6% من الضفة الغربية حتي النصف الثاني من عام 1999، ولقد ازدادت أهمية القطاع العام كمصدر للاستخدام اذ زادت حصة الاستخدام العام من 15.8% نهاية العام 1995، الي ان وصلت الي 23% نهاية النصف الثاني من العام 1999، وكان توزيع العاملون في القطاع العام علي النحو التالي 55% في دوائر الخدمة المدنية و45% في اجهزة الشرطة والامن ورغم حداثة نشأت القطاع الحكومي في فلسطين الا انه عاني من مشكلات عده أهمها ظاهرة التضخم، والترهل الإداري، والاختلال في الهياكل الوظيفية والادارية والافتقار الي التخصص المهني والمهارة الادارية، وتدني الكفاءة بشكل عام كما تميزت هذه الفترة بتعاضم سياسة الاغلاق الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية والتي بدأت إسرائيل بممارسها لهذه السياسة منذ عام 1993، مما أدى إلى تزايد ايام الاغلاق بشكل متسارع ومن الاثار الإقتصادية الناجمة عن الاغلاق الخسارة الكبيرة في الإنتاج الذي لحق بكافة القطاعات الإقتصادية يضاف اليها تلك الخسارة الكبري في العمالة المحلية اذ ترتفع نسب البطالة بشكل حاد خلال ايام الاغلاق

لتصل الي 50% من القوي العاملة(مكحول،2000: ص13-14). كمالا حظ الباحث من خلال تتبع معدلات البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية 1999-2011، ان الاراضي الفلسطينية شهدت خصوصا في قطاع غزة اانخفاض نسبة البطالة في سوق العمل الفلسطيني لتصل الى23.7%عام 2006 بدلا من 31.3% عام 2002، وياتي ذلك في اطار بوادر انفتاح متفائلة نتيجة للعملية الانتخابية التي جرت في 25 يناير في عام 2006 الذي شهد ايضا تراجع في نسبة البطالة لتصل الى21.7% لتاخذ في التذبذب صعودا و هبوطا لتصل الى 20.9% عام 2011 وذللك كنتيجة لبعض الإستثمارات المبيضة لعمليات غسيل الاموال[5] اضافة الى بعض المشاريع القطرية التي تم تمويلها دعما لحكومة حماس وظاهرة الانفاق الذي لا ينكر احد دورها في التخفيف من المعاناه الإقتصادية الناتجة عن الحصار المفروض على أهالي قطاع غزة في الوقت الذي كانت النخبة السياسية تضخم ثرواتها و.....الخ، ولكن العديد من الدراسات اوضحت ان هذه الانفاق لم تجلب لقطاع غزة الا الهلاك و الدمار. اما في الضفة الغربية فقدانخفضت نسبة البطالة في سوق العمل الفلسطيني لتصل الى24.4%عام 2006 بدلا من 33.5% عام 2002 و ياتي ذلك في اطار بوادر انفتاح متفائلة نتيجة للعملية الانتخابي المتوقعة ايضا وبعض التسهيلات الإسرائيلية اما في عام 2007 الذي شهد ايضا تراجع في نسبة البطالة لتصل الى22.3% لتاخذ في التذبذب

صعودا و هبوطا لتصل الى 19.2% عام 2011. (www.pcbs.gov.ps/portals/_rainbow/decomentes/unemp.htm).

ويرى الباحث أن هناك عدة شواهد تؤكد وجود عمليات لغسيل الأموال في قطاع غزة وذلك من خلال توظيفها في مشاريع مدرة للدخل وبطبيعة شرعية حيث إطفاء الشرعية على تلك الأموال التي جاءت بطرق غير شرعية كالتهريب وغيرها، ومن الشواهد معارض السيارات وتجارة الاراضي والعقارات وبعض محلات الصرافة وغيرها.

[5] تعرف عملية غسيل الأموال بانها الدخول بمشروعات اقتصادية بأموال غير مشروعة وإطفاء مصدرها واخفاء الشرعية فيها باعادة توظيفها في أنشطة مشروعة (وافي ، 2013، ص 19)

الفترة من (2007-2013) : الانقسام السياسي وظهور الأنفاق

وهي الفترة الأكثر سوءا للاقتصاد الفلسطيني وخصوصا اقتصاد قطاع غزة، فبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في يناير 2006 وتشكيلها للحكومة العاشرة، فرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً على قطاع غزة تمثل بسياسة الاغلاقات المستمرة للمعابر الحدودية ومنع إدخال العديد من السلع الاستهلاكية ومواد البناء والتشييد ومنع التصدير وخصوصا الفراولة والزهور والتوابل وفرض قيود وإجراءات عرقلت عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني مع إعتبار قطاع غزة كيانا معادياً، وألقى الحصار بظلاله على كافة مناحي الحياة من خلال تأثيره على كافة الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات وقطاع الإنشاءات، ويمكن أبراز أثار الحصار في النقاط التالية http://www.amad.ps/ar/?Action=DetailLight&ID=8279

- تدهور القوة الشرائية الناجم عن الأرتفاع الكبير في مستويات الأسعار وخصوصا العام 2008 والتي قفزت ل 10% وكذلك نفاد المدخرات وتراكم الديون، وهجرة رؤوس الاموال وإغلاق مئات المنشات الصناعية والتجارية والخدماتية.

- إرتفاع معدلات الفقر والبطالة ومن يتلقون المساعدات الإغاثية من المنظمات الدولية.

- إنخفاض الدخل وتراجع متوسط الأجرة اليومية للعامل والمزراع في قطاع غزة.

- فرض قيود على دخول المواد الخام وتشديد الرقابة على الجهاز المصرفي ومنع دخول الشيقل والدولار أحيانا.

- تقلص عدد السلع المُدخلة لقطاع غزة من 9000 سلعة إلى 30 سلعة.

ويمكن القول بأن للحصار وسياسات الإغلاق أثراً واضحا على تدني أداء الاقتصاد الفلسطيني تمثل ذلك بالارتفاع الكبير في معدلات الفقر والبطالة والتي تزايدت بشكل ملحوظ ولتراجع متوسط الاجرة والدخل دورا في زيادة الفقر، كونه لا يلبي الحد الأنى من مستوى المعيشة اللائقة حيث ينخفض متوسط الدخل والأجرة عن الحد الأدنى للأجور والتي ما زالت غير مطبقة في الأراضي الفلسطينية رغم وجود قانون ينظمها.

ويعتبر العام 2008، هو الأسوء في الاقتصاد الغزي كونه ذروة عمل ظاهرة التهريب عبر الأنفاق والتي تزايد عددها من 20 نفق عام 2007 الى 1200 نفق والتي إنحرفت عن المسار الحقيقي

التي وُجدت لأجله وهو إدخال السلع الأساسية والضرورية وفك الحصار والتقليل عن كاهل الأسرالفلسطيينة بغزة التي تعاني من الفقر والفقر المدقع.

فعلى الرغم من ذروة العمل بالأنفاق خلال العام 2008 الا انه العام الأعلى في نسب الفقر والبطالة والتضخم ، فإقتربت البطالة من 50% والفقر زاد عن 70% والتضخم زاد عن 10%، ولم تستطيع الأنفاق علاج تلك المشكلة، بل على العكس تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وساد الاقتصاد الطفيلي المشوه والمُدمر ، حيث إدخال سلع غير جيدة وبأسعار مرتفعة نسبيا عن جمهورية مصرالعربية، والتركيز على إدخال السلع الأكثر ربحا مما خلق طبقة جديدة طفيلية غير منتجة ولا تمتلك الخبرة الجيدة في الإستثمار وهي طبقة تتراوح من 800-1200 مليونير يمتلكوا وفق لجريدة الاقتصادية بغزة عام 2011 ما قيمته 2700 مليون دولار تم توظيفها في مشاريع غير منتجة كشراء الاراضي والعقارات وانشاء المولات الاستهلاكية الكبيرة والفنادق ومعارض السيارات ومحلات الصرافة وغيرها وهي مشاريع غير منتجة ولا تضيف قيم حقيقية؛ تحد من مشكلة الفقر والبطالة وتوفر طاقة إنتاجية في قطاع غزة وهذا سأهم بدوره في ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات والتي قاربت على مليار دولار سنويا كحجم للتهريب ، وتقُدر الأرباح السنوية ب 300 مليون دولار أمريكي، وهذا بدوره سأهم في تحقيق قطاع غزة لنمو اقتصادي مرتفع عام 2011 وصل 26% وخفض البطالة لحدود 30% وهذا النمو غير حقيقي وهو مجرد أرقام لا تعبر عن واقع الاقتصاد الغزي فيمكن إرجاع هذا الارتفاع المؤقت للنمو الاقتصادي الى اسباب منها توجه عوائد وأرباح الأنفاق وإستثمارها في مجالات غير منتجة كالعقارات والاراضي ومعارض السيارات وبعض الخدمات السياحية والمالية والتي بدورها رفعت الأسعار وضغطت على معد ل النمو وكذلك فهذا النمو هو على المدى المتوسط والطويل غبر منتج وغير مزدهر وسرعان ما يتلاشى ويختفي مع إغلاق الأنفاق وظهور الأموال المغسولة وبقاءها خارج الجهاز المصرفي وهذا تؤكده المؤشرات الاقتصادية الكلية لقطاع غزة في نهاية العام 2013 حيث تراجع لمعدلات النمو بما لا تزيد عن 2% وارتفاع معدلات البطالة وفقا لبعض التقديرات إلى 43% وارتفاع للفقر وبداية لمرحلة ركود اقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية

http://www.amad.ps/ar/?Action=DetailLight&ID=8279

إضافة لإنتشار تجارة المخدرات كرواج تداول حبوب الترامادول وحبوب السعادة وإرتفاع عدد القتلى بالأنفاق البالغ 230قتيل. ووفقا للتقديرات فإن حجم التجارة عبر التهريب تتراوح من 800 مليون دولار إلى مليار دولار سنويا وتقُدر الأرباح السنوية ب 300 مليون دولار أمريكي.

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=391308&r=0&cid=0&u=&i=0&q

ويرى الباحث بأن اقتصاد الأنفاق هو اقتصاد مدمر ومشوه ولم يضيف قيم اقتصادية حقيقية في المجتمع ولم يحد من مشكلة الفقر والبطالة رغم حله لمشكلة انسانية تتمثل في توفير بعض السلع الضرورية والاساسية .

وبعد التعرف على سوق العمل الفلسطيني ومعرفة التذبذبات التي لحقت بسوق العمل في المراحل المختلفة منذ عام 1992 لابد من معرفة الطرق المتبعة في تقدير الطلب على قوة العمل حتى نتمكن من تحليل سوق العمل الفلسطيني .

الطرق المتبعة في تقدير الطلب علي العمل:

ان عنصر العمل يقسم الي مجموعات فرعية بناءا على تعريف الطلب علي العمل وهو كمية العمل التي يرغب ويقدر المنتج علي استخدامها خلال فترة زمنية محددة وعند مستويات اجور محددة ويفيد احد أهم عناصر الإنتاج المستعملة لإنتاج السلع والخدمات ويوجد علاقة وثيقة بين الطلب علي العمل والطلب علي السلع والخدمات التي ينتجها العمال، لهذا يعد عنصر الطلب علي العمل طلب مشتق من الطلب علي السلع والخدمات، يوجد عدة طرق تم اتباعها لتقدير الطلب علي العمل وهي الطريقة الكلاسيكية ، التقدير المباشر لطلب علي العمل، الطلب النسبي علي عناصر الإنتاج.

1- الطريقة الكلاسيكية:

هي التي تحلل الطلب علي العمل علي انه طلب مشتق من الطلب علي السلع والخدمات ويتم تحديد مستوي التشغيل الامثل للعمل من خلال شروط الإنتاجية الحدية والتي تشتق فرضية ان المنتج العقلاني يهدف الي تعظيم الارباح التي تعمل على تقليل التكاليف لغرض تحقق الاستخدام الامثل لعنصر العمل وذلك عندما يتساوي المردود المالي الاضافي للعامل مع تكلفة العامل الحدية.

2- الطريقة الثانية: تقوم علي فكرة التقدير المباشر لطلب علي العمل من خلال تحديد حجم العمل اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات.

3- الطريقة الثالثة: تسمي طريقة الطلب النسبي علي عناصر الإنتاج بحيث يصبح المتغير التابع هو حصة العمل من راس المال وهذه الطريقة تهتم بتقدير مرونة احلال عتاصر الإنتاج محل بعضها البعض.

4- الطريقة الرايعة : تقوم علي فكرة تقسيم عنصر العمل الي مجموعات فرعية مثل العمالة الماهرة وغير الماهرة او الذكور والاناث.(مكحول،2000: ص19-20)

تحليل سوق العمل الفلسطيني:

في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية منذ 1994 تم تسجيل اعداد كبيرة من القوي العاملة في مؤسساتها المختلفة بل تحول الاعتماد في العمل علي الإقتصاد الإسرائيلي إلى مؤسسات السلطة مما كان له دورا اساسيا ومهم في اضافة اعباء مالية على سوق العمل الفلسطيني مما ادى إلى حدوث الكثير من التغيرات الهيكلية في بنيوية القوة العاملة منذ قدوم السلطة الفلسطينية سنة 1994 (عطياني،2008 : 93) .

بلغ عدد القوي العاملة الفلسطينية عام 2005، تقريبا 827 الف فرد ويصل معدل المشاركة الي 40.7% من اجمالي عدد السكان الذين تبلغ اعمارهم 15 سنة فمافوق وهذا المعدل لا يزال اقل من مستوي المشاركة اما ما قبل شهر ايلول 2000، فقد توزع افراد القوي العاملة الفلسطينية علي المستوي الجغرافي بين غزة والضفة حيث بلغ عدد العاملين 568 الف فرد في الضفة الغربية و259 الف في قطاع غزة، اما بالنسبة لمعدل الاعالة فان مسح القوي العاملة سنة 2005 اشار الي أن نسبة الإعالة في فلسطين بلغ 4.8 في الربع الثالث من عام 2000 الي 6.7 عام 2005 (عطياني،2008: 94)، رغم الضغوط علي الخدمات الحكومية والإجتماعية نتيجة النمو السكاني المتزايد تظل فلسطين تتميز بقواها العاملة العالية الكفاءة الماهرة والتي يبرز بوضوح من خلال المستوي الدراسي العام للفلسطينين حيث اظهر مسح القوي العاملة االاخيرة ان نسبة العاملين الذين اكملوا 13 سنة فأكثر من الدراسة قد زادت من 21.2% عام 98 الي 31.5% عام 2000

انخفضت الي 27.1% عام 2005 حيث انخفضت نسبة الذين لمن يلتحقوا بالمدارس من 3.8% الي 1.2% ثم زادت الي 2.5% خلال نفس الفترة .

ويري الباحث أن ارتفاع نسبة العاملين الذين اكملوا 13 سنة دراسية فأكثر خلال الفترة المذكورة والحالية أدت الي حالة الفقر المدقع[6] الذي يعيشها الشعب الفلسطيني بسبب الاجراءات الإقتصادية والحصار الإقتصادي المفروض منذ عام 2000، وعدم تمكن الكثير من الخرجين في الثانوية العامة للالتحاق بالجامعات والمعاهد او عدم قدرة الطلاب علي دفع الرسوم ودفع الاقساط وبناءاً على البيانات حول حجم التوظيف في الإقتصاد الفلسطيني لها تبين وجود نمو في فرص العمل الجديدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2004 حيث بلغ عدد المستخدمين في الضفة الغربية حوالي 387 الف عامل، كما بلغ عدد المستخدمين في قطاع غزة 173 الف عامل.

ان تذبذبات حجم التوظيف في الإقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة يبين بوضوح ارتهان عملية استيعاب القوي العاملة في الإقتصاد المحلي بالاوضاع السياسية والامنية ومدي تأثير السياسات والاجراءات الامنية الإسرائيلية علي الإقتصاد الفلسطيني (عطياني، 2008: ص94-95).
بلغت نسبة القوي العاملة في العام 2007، 62% بنسبة أرتفاع في الضفة الغربية بلغت29.1% أما في عام 2008، ففى الضفة الغربية زادت 53.2% اما في قطاع غزة، فقد انخفضت بنسبة 26.7% اما في 2009 فقد زادت في الضفة الغربية بنسبة 63.4% أما في قطاع غزة فقط انخفضت بنسبة 26.4% أما في سنة 2010 كانت نسبته 63.5% أما في قطاع غزة فقط انخفضت بنسبة 26% اما في عام 2011 انخفضت 60.9% في الضفة الغربية أما في قطاع غزة فقد زادت بنسبة29.1% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة لسنوات مختلفة) ، وبلغت في سنة 2012 في الضفة الغربية 60.4% اما في قطاع غزة فقط ارتفعت الي 29.9% (المراقب الإقتصادي والاجتماعي، 2013: 5)، حيث اثبتت الوقائع اليومية والتجارب العملية ان اعداد العاملين الفلسطينين في الإقتصاد الإسرائيلي ترتفع خلال فترات الاستقرار السياسي بين الجانبين الفلسطيني، والإسرائيلي، والعكس يحدث حين تفرض السلطات الإسرائيلية الاغلاق، والحصار عن الاراضي الفلسطنينية (عطياني، 2008: 95).

---

(6) **الفقر المدقع**: وما يسمى بالفقر المزري" هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة"،http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%82%D8%B1

خصائص القوة العاملة الفلسطينية:

في ظل إغلاق المعابر والحصار الإسرائيلي، ومنع حركة انتقال العمال الفلسطينيين، ومحاولة إسرائيل اضعاف مهارة القوة العاملة نلاحظ ان الفئة الاكبر من العمالة الفلسطينية يتميزون بمستوي تعليمي وتدريب مهني مرتفعة، ومنذ قيام السلطة الفلسطينية باستيعاب العمالة في القطاع الحكومي بدأ حجم القوة العاملة في فلسطين بنخفض بشكل تدريجي في سوق العمل الإسرائيلي، **وتتسم القوة العاملة الفلسطينية بالنقاط التالية (حمدان،2013،ص 98) :**

- قطاع الخدمات حاز على المرتبة الأولى للعمالة الفلسطينية حيث بلغ متوسط نسبة العاملين 57.56% خلال الفترة 1995-2012
- قطاع الانشاءات يأتي في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط العاملين فيه 14.78% ونصيب العاملين في القطاع الزراعي قد بلغ 13.9% .
- أما القطاع الصناعي فهو الأقل استيعابا للعمالة الفلسطينية حيث بلغ متوسط العاملين 13.74% .

ويرى الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال خدماتي وهذا يظهر بالنسبة المرتفعة لمساهمة قطاع الخدمات بالنسبة للعمالة، وهذا لا يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي يحتاج لدعم وتطوير القطاع الزراعي والصناعي .

ويتسم سوق العمل الفلسطيني بالعديد من السمات والخصائص، حيث أن توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية يتم اتخاده بناء على تقسيمات لها علاقة بمستويات التعليم من خلال فئات غير متعلم، ومتعلم لفترات تتراوح من 1 إلى13 سنة فأكثر، والجدول التالي يوضح توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم للفترة 1995-2012، وهو عبارة عن توزيع فئات وليس توزيع تراكمي.

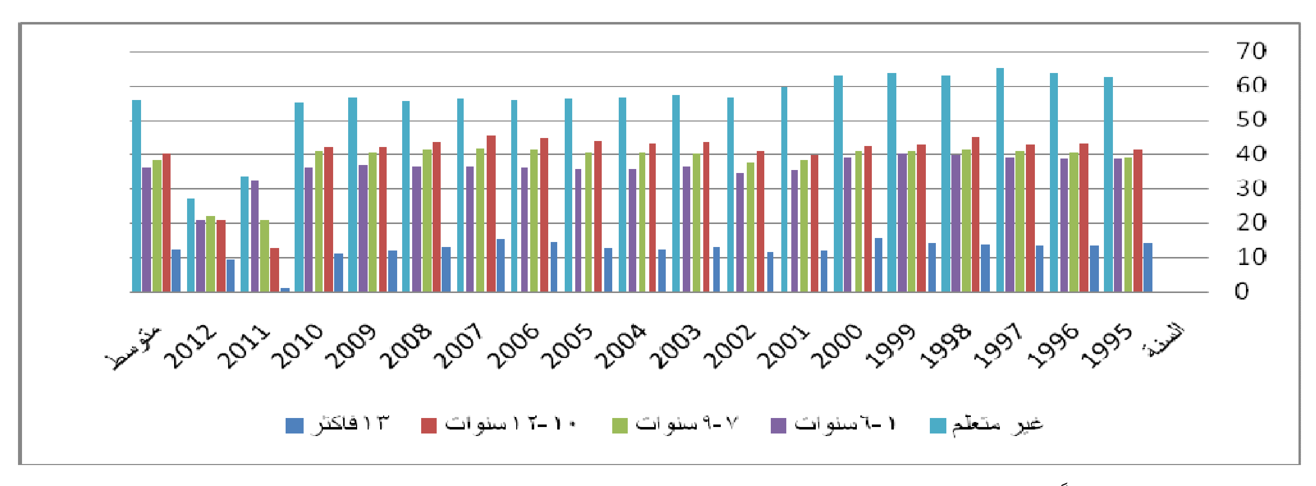
جدول رقم (9) توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم خلال الفترة (1995- 2012)

السنة	عدد سنوات التعليم				
	غير متعلم	1-6سنوات	7-9سنوات	10-12سنوات	13فاكثر
1995	14.1	41.5	38.8	38.4	62.5
1996	13.1	43.2	40.5	38.7	63.5
1997	13.1	42.9	40.6	39.0	65.1
1998	13.6	45.1	41.6	39.6	62.7
1999	14.0	43.0	41.1	40.1	63.4
2000	15.8	42.6	40.9	38.8	63.0
2001	11.9	39.7	38.2	35.3	59.8
2002	11.3	40.8	37.4	34.6	56.5
2003	13.0	43.4	39.9	36.3	57.1
2004	12.0	43.1	40.5	35.7	56.6
2005	12.6	44.1	40.5	35.7	56.1
2006	14.2	44.8	41.3	36.0	55.8
2007	15.1	45.4	41.8	36.5	56.2
2008	12.7	43.4	41.6	36.5	55.3
2009	11.9	42.3	40.4	36.7	56.6
2010	11.0	42.1	41.0	35.9	55.1
2011	1.2	12.6	20.6	32.1	33.5
2012	9.4	20.6	21.8	20.7	27.0
المتوسط	12.22	40.02	38.24	35.91	55.87

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مسح القوى العاملة الفلسطينية لسنوات 1995-2012))http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

شكل رقم (2) توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم خلال الفترة (1995- 2012)



إعداد الباحث بناءاً على بيانات جدول رقم (9)

بين الجدول والشكل السابق ان مستويات التعليم في تذبذب مستمر في طبيعة القوى العاملة حيث تتراوح نسبة غير المتعلمين إلى 14% في عام1999، لتصل إلى ادني مستوى عام 2011، نسبة 1.2%، اما المتعلمين من 10-12 سنة فقد بلغ أعلى مستوى لها عام 1999، بنسبة 40.0% لتصل إلى ادني مستوى لها عام 2012 بنسبة 20.7% ولكن المتعلمين من 7-9 سنوات بلغ اعلى مستوى عام 2000 بنسبة وصلت إلى 40.9% لتصل إلى ادني مستوى لها عام 2012 بنسبة 21.8% اما المتعلمين من 1-6 سنوات وصلت إلى اعلى مستوى عام 2007 بنسبة 41.8% وادني مستوى عام 2011 بنسبة 12.6% وكذلك نسبة الغير متعلمين أي ان اقل مستوى لها عام 2011 بنسبة وصلت إلى 1.2% لتصل إلي اعلي مستوى عام 2000 بنسبة 15.8% وبمتوسط خلال فترة الدراسة بمتوسط فترتي التعليم لفئات العمل كان لغير المتعلمين 12.2% إلى الأكثر من 13سنة وكان 55.87% لنفس الفترة وهي 1995 حتي عام 2012، وبالنسبة للسنوا ت أكثر من 13 سنة فبلغت أعلى قيمة عام 1997 وبلغت 65.1% وأدنى قيمة عام 2012 وبلغت 27% وعليه فمتوسط غير المتعلمين لنفس الفترة هو 12.2%، والمتعلمين من 1-6 سنوات هي 40.02%، والمتعلمين من 7-9 سنوات هي 38.34 %، وللمتعلمين من 10-12 سنة بلغ 35.9% وكذلك بلغ متوسط المتعلمين لأكثر من 13 سنة هي 55.78%.

وهذا يعني ارتفاع مستويات التعليم في الأراضي الفلسطينية ويعود ذلك إلى الاهتمام المتزايد من قبل السلطة الفلسطينية بالتعليم وبالتحديد المراحل الاساسية والثانوية.

وبالنسبة لتوزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس ، فيلاحظ الباحث أن نسبة مساهمة المرأة ما زالت متدنية ويعود ذلك لطبيعة المجتمع الفلسطيني وللعادات والثقاليد وللزواج المبكر وعدم موافقة بعض الأعمال لطبيعة المرأة ، ولذلك فلم تتجاوز متوسط مساهمة المرأة 14% من القوى العاملة وهي نسب منخفضة مقارنة بدول الجوار ومنها إسرائيل والتي تقترب بها النسبة لحدود 50% . والجدول التالي يوضح نسبة القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب الجنس

جدول رقم (10) نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس

خلال الفترة (1995 – 2012)

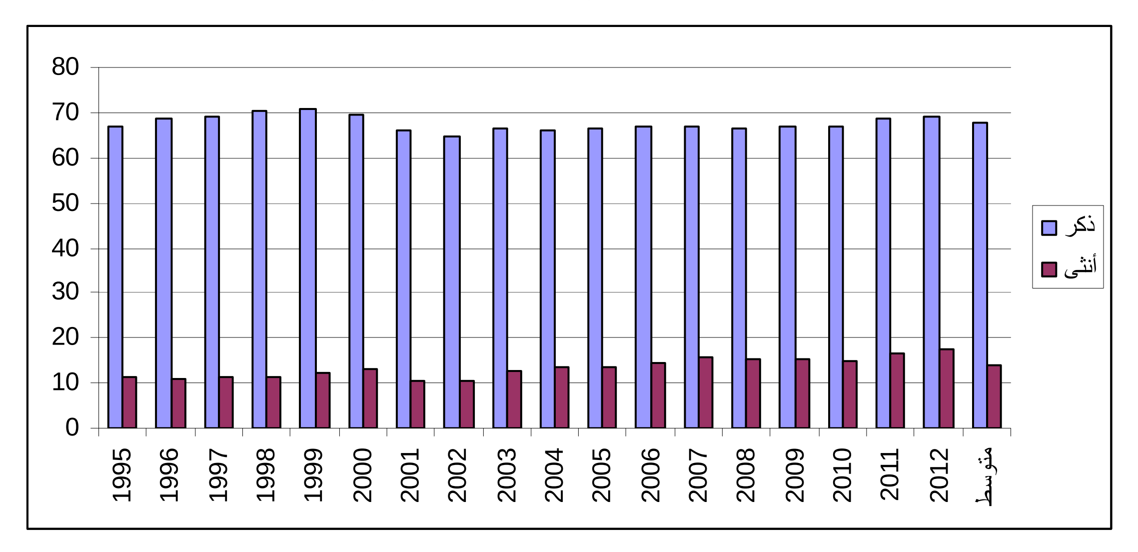
السنة	ذكر	أنثى
1995	66.9	11.2
1996	68.7	11.0
1997	69.0	11.5
1998	70.3	11.3
1999	70.7	12.3
2000	69.5	12.9
2001	65.8	10.4
2002	64.5	10.5
2003	66.5	12.8
2004	65.9	13.5
2005	66.5	13.5
2006	66.7	14.6
2007	67.1	15.7
2008	66.6	15.3
2009	67.0	15.3
2010	66.8	14.7
2011	68.7	16.6
2012	69.1	17.4
متوسط	**67.57**	**14.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية لسنوات (1995– 2012)

http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

شكل رقم (3) نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس

خلال الفترة (1995 –2012)



أعداد الباحث بناءاً علي بيانات الجدول رقم (10)

من الشكل والجدول أعلاه يتبين ان أعلى نسبة ذكور في حجم القوى العاملة كانت عام 1999 بنسبة وصلت إلى 70.7% اما أعلى نسبة إناث كانت عام 2012 بنسبة وصلت إلى 17.4% بمتوسط خلال فترة الدراسة بلغ 67.57% نسبة القوى العاملة من الذكور أما الإناث كانت 14.1% في نفس الفترة الزمنية.

نلاحظ ان نسبة مشاركة الذكور في سوق العمل الفلسطيني اكبر من الاناث حيث بلغت نسبة الذكور (67.57%) خلال الفترة من 1995–2012، اما الاناث فقد بلغت (14.1%) خلال فترة الدراسة حيث سيستخدم الباحث حجم العمالة في فلسطين أي عدد العاملين عمالة تامة داخل الإقتصاد الفلسطيني في النموذج القياسي للأهمية الكبيرة الذي يراها لهذا المؤشر في إنتاجية العمل.

- **القوى العاملة حسب العمر :**

شهدت القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر تذبذبات معينة، حيث بلغت المتوسطات للقوى العاملة التي تتراوح اعمارهم 15-24 خلال الفترة الممتدة 1995-2012 قرابة 28.27% والقوى العاملة التي تتراوح اعمارهم 25-34 سنة قرابة 55.12 % وهي القوة الفعلية والأكثر تأثيراً، والجدول التالي يوضح نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة 1995-2012.

جدول رقم (11) نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة (1995-2012)

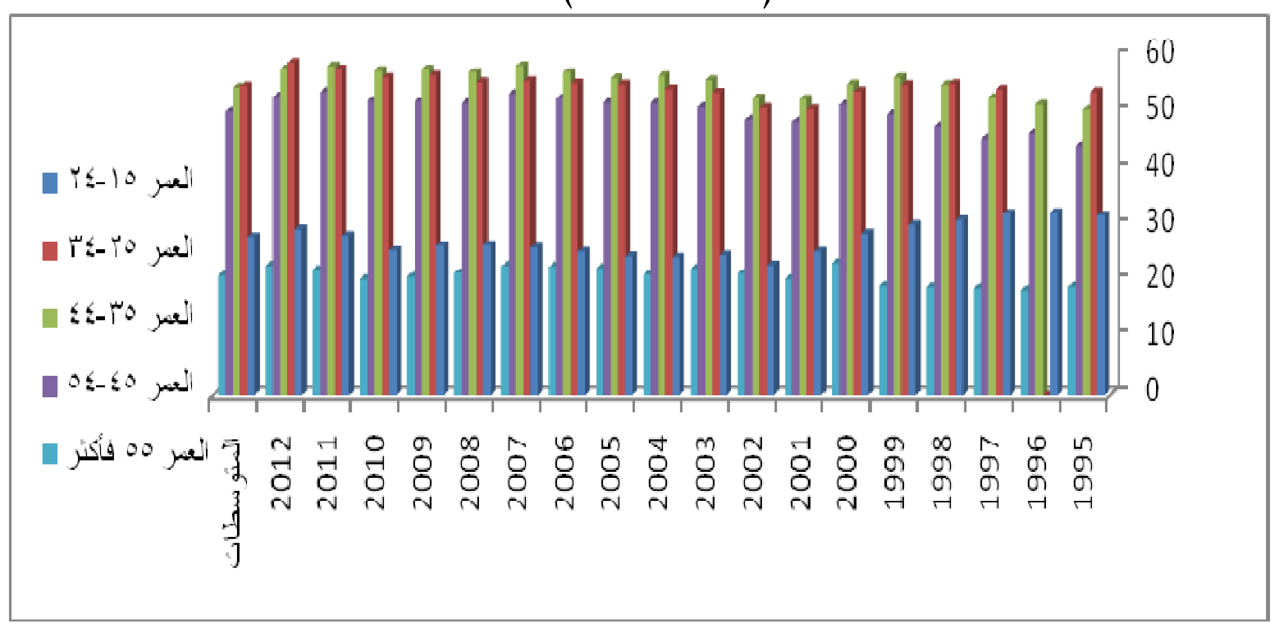
السنة	العمر				
	15-24	25-34	35-44	45-54	55 فأكثر
1995	32.1	54.1	50.9	44.4	19.4
1996	32.6	51.24	51.8	46.6	18.8
1997	32.4	54.5	53.1	45.7	19.1
1998	31.2	55.5	55.3	48	19.3
1999	30.4	55.3	56.6	50.1	19.5
2000	28.9	54.2	55.4	51.8	23.6
2001	25.6	51	52.8	48.9	20.7
2002	23.2	51.2	53	49.2	21.7
2003	25	54	56.1	51.4	22.6
2004	24.6	54.6	56.9	52	21.5
2005	24.8	55.4	56.5	52.1	22.7
2006	25.6	55.6	57.6	52.9	23
2007	26.3	56	58.8	53.8	23.1
2008	26.8	55.8	57.6	52	21.8
2009	26.7	57	58.1	52.3	21.1
2010	25.8	56.6	57.9	52.5	20.7
2011	28.5	58.1	58.7	54.1	22.4
2012	29.60	59.30	58.10	53.30	23.10
المتوسطات	28.27	55.12	54.84	50.61	21.33

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1995-2012).

شكل رقم (4)

نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة

(2012-1995)



الشكل البياني من إعداد الباحث بناءا على الجدول رقم (11)

بلغت نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية في العام 1995 للعاملين ذو الأعوام 15-24 سنة في المتوسط 28.27% وشهد العام 1996 وبلغت 32.6 % وأقل قيمة بلغت في العام 2002 وبلغت 23.2% ويعود ذلك لتدهور الأوضاع الأمنية بالاراضي الفلسطينية مع تسارع أعمال الانتفاضة الفلسطينية وإغلاق بعض المناطق الصناعية التي استوعبت المئات من العمال بالاراضي الفلسطينية، أما العاملين ذو الاعوام 25-34 سنة فقد بلغت في المتوسط وخلال الفترة 1995-2012 حوالي 55.12% وأعلى قيمة كانت في العام 2012 حيث بلغت 59.3% ةأدنى قيمة كانت في العام 2001 بلغت 51% وسبب التراجع هو انطلاق الانتفاضة الفلسطينية وتراجع حجم العمالة مما سأهم بارتفاع البطالة وتراجع الإستثمارات، أما العاملين ذو الأعوام 35-44 فقد بلغ متوسطهم 54.84% وشهد العام 2011 أعلى معدل وصل إلى 58.7% وأدنى قيمة كانت في العام 1995 حيث بلغت 50.9%، أما العاملين ذو الأعوام 45-54 سنة فقد بلغت في المتوسط 50.61 % وبلغ العام 2007 أعلى قيمة ووصل إلى 53.8% والعام 1995 بلغ أدنى قيمة 44.4%، أما العاملين ذو الأعوام التي تزيد عن 55 سنة فبلغت بالمتوسط 21.33% والعام

2007 شهد أعلى قيمة فوصلت إلى 23.1% والعام 1996 شهدت أدنى قيمة لها حيث وصلت إلى 18.8%.

وهذا يعني أن المجتمع الفلسطيني فتي وذلك للنسبة المتدنية للعاملين فوق 55 سنة .

وفي هذا السياق يري الباحث: ان الإقتصاد الفلسطيني إقتصاد خدماتي أي أن قطاع الخدمات الادارة العامة والدفاع، الخدمات المنزلية، خدمات الوساطة المالية، الرسوم الجمركية،صافي ضريبة القيمة المضافة علي الواردات هو الحائز علي المرتبة الاولي كنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث تقترب مساهمته من 70% كذلك استيعابه للعمالة والقيمة المضافة المرتفعة له قياسا بالقيمة المضافة لقطاعي الزراعة والصناعة والانشاءات، كما أن مشاركة المرأة في الإقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الرجال منخفضة وان نسبة غير المتعلمين ايضاً منخفضة وطغى على العاملين طابع الفئات المتعلمة، كما أن غالبية العاملين في الإقتصاد الفلسطيني هم الشباب وهذا ما يؤهلهم للاندماج في أي صناعات فلسطينية جديدة تعتمد علي التعليم والتدريب المهني والتقنية الحديثة، ويضيف الباحث أنه سيتم عرض وتحليل لما سبق في المبحث الثالث من هذا الفصل الموسوم بعنوان مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني .

المبحث الثاني: العرض في سوق العمل الفلسطيني:

يتأثر عرض العمل في المناطق الفلسطينية بمعدل حجم وتركيبة السكان وقد شكلت القوي البشرية من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق ما نسبته 53.2% من تعداد السكان، وتشير هذه النسبة الي ان المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث ساهمت نسبة من تقل اعمارهم عن 15 سنة 47% وتتسلسل أهمية هذه النسب كونها مؤشرا علي تدفق اعداد هائلة من الافراد لسوق العمل في المستقبل القريب مما سيخلق ضغوطا اكبر في سوق العمل لكون المجتمع الفلسطيني مجتمعا يتميز بارتفاع معدلات النمو مقارنة ببقية الدول اذ بلغ معدل النمو السكاني 3.9 % لسنة 1998 في الضفة الغربية و4.4% في قطاع غزة ، مما ساهمت القوة البشرية 55% وفي الضفة الغربية 45% في قطاع غزة حتي نهاية سنة 2000 وتعتبر هذه النسبة متدنية بالنسبة لدول المتقدمة حيث بلغت 79.8% في الولايات المتحدة اما في اليابان 77.3% لسنة 1996 تشير آخر البيانات المتوفرة ان عدد افراد القوي العاملة بلغت 734 الف في الاراضي الفلسطينية منهم 506 الف في الضفة الغربية و228 الف في القطاع غزة حتي نهاية سنة 2000 حيث ان نسبة المشاركة في القوي العاملة من هؤلاء 43.5% في الاراضي الفلسطينية موزعين بين 45.3% في الضفة الغربية و40% في قطاع غزة اما معدل مشاركة الاناث في القوي العاملة بلغ 15% في الضفة الغربية 11.2% في قطاع غزة مقارنة ب 75.2% و68% للذكور حتي نهاية 2000، كما يلاحظ ارتفاع في معدلات مشاركة الاناث اذا ارتفع من 1.8% لسنة 1993 الي 7.6% لسنة 1995 في قطاع غزة 9.5% في الضفة الغربية الي 12.8% حيث أن المتبع التطور التاريخي لمعدلات المشاركة لكلا من الذكور والاناث هناك تذبذبات من سنة الي الآخري حيث ازدادت معدل مشاركة الذكور من 62% لسنة 1970 إلى نسبة 73% لسنة 1993 في الضفة الغربية ومن 64% الي 68% في قطاع غزة اما الاناث فقط تراجعت معدل مشاركتهن 14% لسنة 1970الي 9% لسنة 1993 في الضفة الغربية ومن 5.41% الي 1.8% في قطاع غزة وبعد سنة 1994 نشاهد ان هناك عدم استقرار في معدلات المشاركة بشكل عام وتذبذبات من دورة لآخري (مكحول، 2001: 23)

خصائص عرض سوق العمل في المناطق الفلسطينية :

أهم السمات الرئيسية في تحليل جوانب عرض العمل في المناطق الفلسطينية برزت في النقاط التالية :

- تمتاز المناطق الفلسطينية بارتفاع معدلات النمو السكاني اذ بلغ معدل النمو السكاني 2.65% سنة 2012 في الضفة الغربية و 3.48% في قطاع غزة.
- يتميز السكان في الضفة الغربية بارتفاع معدلات الخصوبة اذ بلغت 4.0 مولود لكل امراة في الضفة الغربية و 5.1 مولود في قطاع غزة سنة 2012
- أما التركيب السكاني فقد شكلت نسبة القوي البشرية 15 سنة فأكثر 53.3% في الاراضي الفلسطينية وتتوزع هذه النسبة بواقع 55.1% من الضفة الغربية و 49.9% من قطاع غزة في نهاية حتي سنة 2012.
- تدني نسبة المساهمة في القوي العاملة اذا بلغت في عام 2012 (43.6%) في الاراضي الفلسطينية وتتوزع هذه النسبة بواقع 45.5% في الضفة الغربية و40.1% في قطاع غزة.
- الانخفاض الحاد في معدل مشاركة الاناث وبالتالي سيطرة عنصر الذكور علي القوي العاملة فقد بلغت حصة الاناث في القوي العاملة 17.4% في الضفة العربية وقطاع غزة حتي نهاية سنة 2012 .
- ارتفاع المستوي التعليمي للقوي العاملة إذ أن 27% من افراد القوة العاملة انهوا اكثر من 13 سنة تعليمية و20.7% اتموا ما بين 10-12 سنة تعليمية 21.8% أتموا مابين 7-9 سنوات تعليمية و20.6% اتمو ما بين 1-6 سنوات تعليمية والبقية 9.4% أميون في سنة2012 (جهاز الاحصاء، 2012، 6-7)

متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي:

تميز معدل الناتج المحلي الحقيقي في الإقتصاد الفلسطيني بتذبذب واضح يعزي اليه الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي سادت المناطق الفلسطينية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (عطياني، 2008: 147).

والجدول التالي يبين التذبذبات التي شهده إجمالي الناتج المحلي وعدد العمال (عمالة تامة) ومتوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك خلال الفترة 1995–2012 .

جدول رقم (12) متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي

السنة	إجمالي الناتج بالمليون دولار	عدد العمال بالألاف	متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي بالنسبة المئوية
1995	3212.4	263	12.21
1996	3292.8	291	11.32
1997	3744	300	12.48
1998	4197.7	302	13.9
1999	4534.9	311	14.58
2000	4146.7	339	12.23
2001	3810.8	354	10.76
2002	3301.4	378	8.73
2003	3800.5	415	9.16
2004	4198.4	437	9.61
2005	4559.5	451	10.11
2006	4322.3	447	9.67
2007	4554.1	467	9.75
2008	4878.3	469	10.4
2009	5239.3	513ǀ8	10.21
2010	5754.3	530	10.85
2011	6421.4	838	7.66
2012	6797.3	858	7.92
المتوسطات			10.62

المصدر :

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) من عام(1994-2008) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2094-08.htm**

أما عامي 2009- 2012 من خلال الرابط التالي:

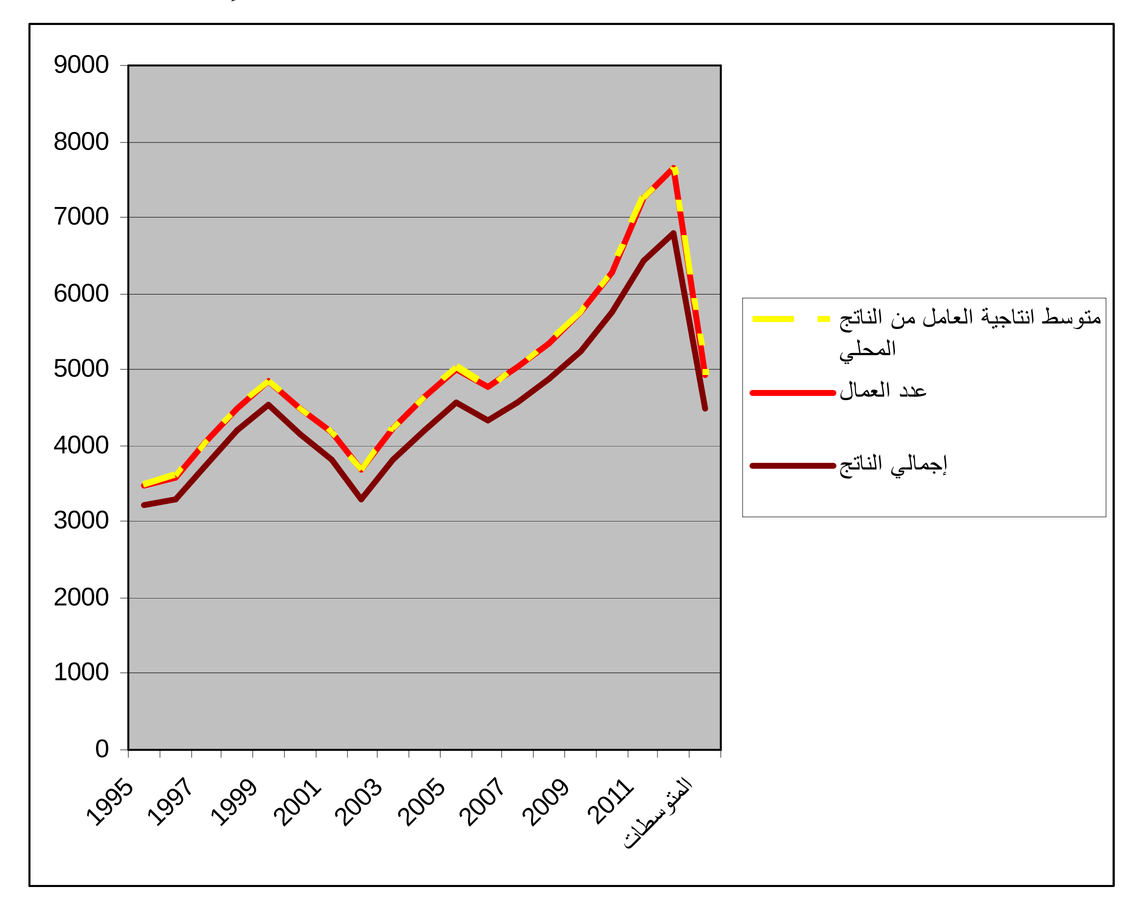
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2009-10.htm

أما عدد العمال : من خلال الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية من خالا الرابط التالي:

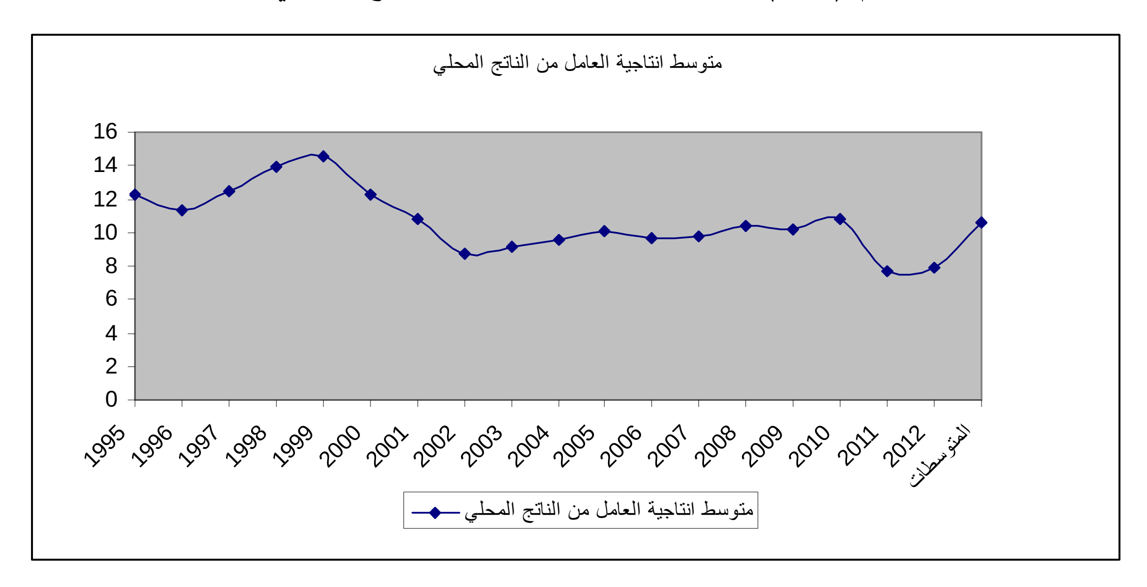
http://www.pma.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=89&lang=en

تم حساب متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي بواسطة الباحث عن طريق قسمة اجمالي الناتج المحلي على عدد العمال مضروبا في 100 أي إجمالي الناتج المحلي/ عدد العمال× 100.

شكل رقم (5–1) العلاقة بين متوسط إنتاجية العامل و عدد العمال وإجمالي الناتج



شكل رقم (5–2) **متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي**



نلاحظ من الجدول والرسوم البيانية السابقة ، ان الناتج المحلي الاجمالي تراجع خلال سنة 2001 الي 3810.8 عنه في عام 2000 والبالغ 4146.7 ، أي بمعدل قدره 1.09% اما في سنة 2002 فقد بلغ 3301.4 وبلغ في عام 2004 وعام 2005 وعام 2006 وعام 2007 على التوالي 4198.4 و4559.5 و4322.3 و4554.1 وقد بلغ خلال عام 2012 حوالي 6797.3.

واستمر الانخفاض في عام 2000 وصل إلى 4146.7 مليون دولار وبدأ يتذبذب حتي عام 2003 حيث بلغ 3800.5 بسبب عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الانتفاضة الفلسطينية وسياسات الاغلاق المستمرة وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام عشرات الالاف من العمال مما سأهم بارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة والفقر والتي كانت سببا لتباطؤ النمو الاقتصادي، وحدث تحسن في العام 2004 حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 4198.4 مرتفعا بمعدل 1.15% عن العام الذي سبقه، واستمر بمعدل نمو متذبذب من عام إلى آخر ليصل إلى معدل نمو له في عام 2012 حيث وصل إلى 6797.3 مليون دولار وبمعدل نمو قدره 1.78% ورافق هذا النمو المتذبذب في الناتج الإجمالي يتذبذب إنتاجية العامل لتصل في الفترة 1995 إلى 2000 بمتوسط قدره 12.8% ليعود وينخفض في الفترة اللاحقة ليصل بمتوسط 9.7% في الفترة ما بين 2000–2006، لتستمر في الإنخفاض إلى 9.5% عن الفترة من 2006–2012.

ويلاحظ الباحث أنه وعلى الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلا أن متوسط الإنتاجية قد انخفض وبالتحديد في السنوات 2011 و2012 ويعود ذلك لارتفاع معدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية.

المبحث الثالث : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية

شهد الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، وما زال يعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية الملازمة له والتي تؤكد اختلال البنية والهيكل الاقتصادي، فمنذ العام 1968، وبعد عام من الاحتلال الإسرائيلي للأراض الفلسطينية تفاقم الخلل ولم ينتهي بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، على أثر توقيع منظمة التحريرالفلسطينية لاتفاقية أوسلو مع إسرائيل ويمكن إيجاز الخلل في هيكل الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما قبل أوسلو والتي امتدت بعد أوسلو بالنقاط التالية :

(elearning.najah.edu/OldData/docs/776Pal.%20Econ.%20Slides.ppt)

1 : تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

- ويعود ذلك إلى توجه العمالة الفلسطينية بشكل متزايد للعمل في إسرائيل، وارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية قياساً بالدول المجاورة.
- والتضييق الإسرائيلي على المنتجات الزراعية من حيث التصدير وحرية حركة المنتجات.
- توجه الحصة الأكبر من الدعم الخارجي لقطاع البناء والانشاءات الذي استقطب العدد الأكبر من القوى العاملة.
- توجيه الانتاج الزراعي الفلسطيني نحو التصدير بزيادة انتاج المحاصيل التصديرية على حساب المحاصيل الحقلية الضرورية للحاجات الاساسية للاستهلاك الشعبي.

2: ضمور القطاع الصناعي

حيث اتسمت منشأت القطاع الصناعي في تلك الفترة بأنها صغيرة وعائلية وحرفية تقليدية وعدم قابليتها للتصديرللدول العربية بسبب مقاطعتها للمنتجات الإسرائيلية وتدني مستويات الجودة فيها.

3: نمو واضح في قطاع البناء والانشاءات

ويعود النمو الواضح في قطاع البناء والانشاءات إلى العديد من الأسباب منها :

- تدهور الوضع الإسكاني في الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال أدى إلى تزايد اهتمام المواطنين بهذا القطاع .
- حصل قطاع البناء والانشاءات على نصيب كبير نسبياً من الدعم التي تلقته الأراضي الفلسطينية.

- اهتمام السلطة الإسرائيلية بالبنية التحتية وذلك لتسهيل عملية الاستيطان وإظهار صورة مجملة للاحتلال، وتسهيل عملية تسويق المنتجات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية

4: تضخم قطاع الخدمات

حيث ارتفع نصيب قطاع الخدمات في مساهمته بالنمو الاقتصادي وفي استيعابه للعمالة ، حيث تزايدت وتيرة نشاط الجملة والتجزئة والنقل والمواصلات والتخزين، وذلك لاسباب منها تسهيل تصريف المنتجات الإسرائيلية للاراضي الفلسطينية من خلال وكلاء وتجار فلسطينيين ، وتسهيل وصول العامل الفلسطيني للمناطق الإسرائيلية خلال وسائل النقل البرية.

(elearning.najah.edu/OldData/docs/776Pal.%20Econ.%20Slides.ppt)

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية للفترة 1994-2012

تميز الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة باضطرابات في أدائه، حيث عبرذلك عن هشاشته وضعفه وتأثره القوي بالاوضاع السياسية غير المستقرة في بعض السنوات، إضافة إلى السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى استمرار عرقلته وتقييد نموه وجعله تابعاً لها، واغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام عشرات الالاف من الفلسطينين مما سأهم في زيادة الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة وتراجع الإستثمارات، وضعف الانشطة الإنتاجية.

ومع توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لإتفاق أوسلو المرحلي عام 1993، تم إنشاء السلطة الفلسطينية، وإستكمالا للإتفاق تم إعداد الملحق الاقتصادي المعروف ببروتوكول باريس والذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة والعالم الخارجي من جهة آخرى، ولملحق باريس الاقتصادي العديد من الأثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد الفلسطيني والغزي بالتحديد، وكان سبباً لحالة الضعف والإختلال الهيكلي والبنيوي في كافة القطاعات الاقتصادية والذي زاد من حدته عما كان أثناء الاختلال الإسرائيلي.

ولم ينجم عنه تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعلى العكس زادت معدلات الفقر والبطالة وتدنى مستوى المعيشة وإنخفض الإنتاج وتراجعت الإنتاجية وزيادة حجم الدين العام والعجز المستمر في الميزان التجاري، وسيادة الاقتصاد الطفيلي غير المنتج والريعي المعتمد على المساعدات الخارجية، ولم تنجح الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في علاج المشكلة الاقتصادية القائمة ولم تضع خطط اقتصادية ناجعة، فالفلسطيني اليوم هو مستهلك وغير منتج، كذلك لم يتم

استغلال المساعدات الخارجية جيداً والتي جعلت القرار السياسي أسيراً لمكان الإقامة وللممول الغربي، والذي بدوره يسعى لتحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية عادلة إلى قضية إنسانية بحتة من خلال الدين العام والمساعدات الخارجية .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391308

ويمكن الحديث عن أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال التالي :

1- إجمالي الناتج المحلي

شهد معدل النمو تذبذباً واضحاً خلال الفترة الممتدة 1995-2012، ويعزي ذلك للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي سادت في الأراضي الفلسطينية، وشهدت الفترة 1995-2000 تحسن في الأداء الإقتصادي بسبب إنشاء السلطة الفلسطينية وتوافد المساعدات والمنح الخارجية والتي رافقت عملية السلام المعروفة باوسلو، ورافق ذلك حركة نشطة لمشاريع وبرامج تنموية بدعم مؤسسات دولية.

الجدول رقم (13) : إجمالي الناتج المحلي ونموه في فلسطين للفترة 1995-2012.

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار	نسبة النمو السنوي %
1995	3212.4	2.52
1996	3292.8	1.64
1997	3744	10.8
1998	4197.7	10.29
1999	4534.9	0.43
2000	4146.7	12.06-
2001	3810.4	1.96-
2002	3301.4	10.66-
2003	3800.5	26.34
2004	4198.4	3.14
2005	4559.5	20.98
2006	4322.3	20.10-
2007	4554.1	8-
2008	4878.3	6.09-
2009	5754.3	8.44
2010	5754.3	19.45
2011	6421.4	10.09
2012	6779.3	2.55

المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي ماس، العدد 33، ص 59، والعدد 25 ، ص 61 للأعوام 2000-2012، وأعداد مختلفة للأعوام 1995-2000.

الجدول رقم (14) : نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات المختلفة

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية
1999-1995	**5.14**
2002-2000	**6.92-**
2005-2003	**16.82**
2006	**20.10-**
2012-2007	**4.4**

المصدر : المتوسطات من إعداد الباحث بناءا على تقارير المراقب الاقتصادي والاجتماعي في الجدول السابق .

نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية بلغ 5.41% خلال الفترة 1995–1999، وهذا يعكس حالة التحسن الاقتصادي الذي نجم عن اتفاقية السلام مع الجانب الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطيينة وإسرائيل بعد سبع سنوات من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الاولى، ورافق العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للامام، وزيادة ثقة القطاع الخاص، وكل ذلك انعكس بالايجاب على المؤشرات الاقتصادية الكلية ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الوردية للبطالة والفقر خلال السنوات الخمسة الاولى لتوقيع الاتفاقية.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر2000، تزايدت الاوضاع الاقتصادية تفاقماُ وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالانكماش في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدميرللمصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية ، وكل ذلك انعكس سلباً على أداء الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي – 6.92% خلال الفترة 2000–2002، أما خلال الفترة 2003–2005 فقد بلغ متوسط نمو الناتج 16.82% حيث شهدت تلك الفترة العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية، كتخفيف حدة القيود المفروضة على حركة البضائع والسلع، والافراج عن الاموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي وسيادة أجواء الاستقرار السياسي عقب تشكيل تغيير في هيكل النظام السياسي الفلسطيني باستحداث منصب رئيس للوزراء والبدء بانتخابات رئاسية وتشريعية بداية العام 2005.

أما في العام 2006 فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي –20.10%، وهذا العام شهد اجراء الانتخابات التشريعية الثانية في 25 يناير، والتي أفرزت فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد

التشريعي وتشكيلها للحكومة العاشرة، مما سأهم بتوقف المساعدات الخارجية، وفرض حصار شامل على قطاع غزة، وامتناع إسرائيل عن تحويل عوائد المقاصة للسلطة الفلسطينية، أما الأعوام 2007–2012، فقد شهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي، وإفراج إسرائيل عن عوائد المقاصة وعودة الدعم للسلطة الفلسطينية، وسجل الناتج المحلي الاجمالي أعلى معدل خلال الاعوام الخمسة بسبب الاصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية والتي ساهمت في تحسين المناخ الإستثماري، بالاضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان، ويتفاوت النمو ما بين غزة والضفة بسبب الخصوصية التي شهده القطاع كاستمرار الحصار والاغلاق وظهور الأنفاق كبديل عن المعابر الإسرائيلية الخمسة التي أغلقت منذ يناير 2006.

2– مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني إلى سيطرة قطاع الخدمات على المرتبة الاولى في مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

الجدول رقم (15): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال الفترة (1995-2012).

السنة	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	الخدمات والفروع الآخرى
1995	11.61	20.8	5.4	62.2
1996	13.2	17.2	6.9	62.7
1997	10.3	15.6	6.3	67.8
1998	9.3	15.1	7.2	67.4
1999	8.6	15	11.6	64.1
2000	7.8	13.9	7.2	70.3
2001	6.8	17.1	7.2	70.9
2002	6.3	17.2	4.2	73.6
2003	6.6	7.5	2.9	72.2
2004	7.1	17.1	3.8	70.1
2005	5.2	17	5.7	71
2006	5.6	15	6.8	72.2
2007	5.5	15.3	6.6	72.2
2008	5.9	15.6	6.4	72.1
2009	5.6	13.2	7.4	73.8
2010	5.5	12.9	9.7	71.9
2011	5.9	12	14	68.1
2012	4.9	11.9	14.1	69.1
المتوسطات	7.31	15.52	7.40	69.52

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

http//www.pcbs.gov.ps/pcbs-2012-ar.asx(1995-2011)

العام 2012 من elearning.najah.edu/OldData/docs/776Pal.%20Econ.%20Slides.ppt

ويتضح من الجدول السابق :

أن مساهمة القطاع الخدماتي تعتبرمرتفعة نسبيا اذ وصل متوسطها خلال الفترة 1995-2012 حوالي 69.52% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ويعود ذلك للمساهمة النسبية لحصة التجارة الجملة والتجزئة والتي تستحوذ على أعلى نسبة في قطاع الخدمات، وكان قطاع الزراعة هو الاقل مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمتوسط 7.31% للفترة 1995-2012، ويعزى ذلك توقف المشاريع والإستثمارات في هذا القطاع نتيجة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بسياسات الحصار والاغلاق والحواجز والجدار العازل ومصادرة المياة

والاراضي ،وتدمير المنشات الصناعية والوحدات السكنية والأبنية وغيرها، وما زال قطاع الانشاءات في المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، أما قطاع الصناعة فوصلت مساهمته 15.52% ويعود لذلك لسياسات السلطة الداعمة له لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل فيعتبر متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية مقارنة بالدول العربية الآخرى، فقد شكل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الأراضي الفلسطينية حوالي 38% من متوسط نصيب الفرد في الدول العربية مجتمعة خلال الفترة (2001–2009)، في حين أن متوسط نصيب الفرد في الأردن يعادل أكثر من ضعفي نظيره الفلسطيني خلال العام 2010 حيث أن نصيب الفرد في الأرضي الفلسطينية يعادل ما يقار 44% من نصيب الفرد في الأردن، كما يعادل متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية 70% من متوسط نصيب الفرد في مصر خلال عام 2010، علماً بأن متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية كان أعلى من نظيره في مصر حتى العام 2005، أعقب ذلك أن أصبح متوسط نصيب الفرد في مصر أعلى بكثير من نظيره الفلسطيني، أما على مستوى إسرائيل، فتشير البيانات أن متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي خلال عام 2010، يعادل أكثر من 14 ضعف متوسط دخل الفرد الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي يسري على جميع السنوات السابقة دون استثناء. وحتى في السنوات التي أعقبت توقيع اتفاق أسلو بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي كان متوسط دخل الفرد الإسرائيلي في تزايد شبه مستمر، في حين كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني في تذبذب مستمر، وفي بعض السنوات في حالة تراجع.

http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=9019

3- البطالة في الأراضي الفلسطينية

اتسمت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995–2012 بالتقلب الشديد، وذلك تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محليا واقليميا ، وتعتبر سياسة الاغلاق والحصار الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية العامل الرئيسي والمؤثر في معدل البطالة ، ويرتفع هذا المعدل مع سوء الاوضاع السياسية واستمرا ر الاغلاقات ، وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو في السنوات الأربع الاخيرة إلا أن معدل البطالة بقي مرتفعا، يزيد عن 20% . (عبد الكريم، 2012،)

www.abufara.net

ويعتبر معدل البطالة الأعلى مقارنة بدول العالم، وترتفع تلك المعدلات في قطاع غزة عن مثيلاتها بالضفة الغربية، فوصل متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2012 حوالي 30.84% في قطاع غزة، و18.26% في الضفة الغربية ويعود السبب لجهة سياسات الحصار والاغلاقات وتكرر العدوان الإسرائيلي لعامي 2009 و2012، والتي أسهمت في اضعاف البنية التحتية وتراجع الإستثمار في القطاع الخاص وتراجع كافة الأنشطة الاقتصادية، وبلغ معدل البطالة في المتوسط 22.2% من إجمالي القوة العاملة خلال الفترة 1995-2012.

والجدول رقم (16) : متوسط البطالة خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية.

السنة	الضفة الغربية%	قطاع غزة%	الأراضي الفلسطينية%
1999-1995	14.36	25.3	17.7
2002-2000	21	30.266	23.6
2005-2003	22.3	31.566	25.27
2006	18.8	34.80	23.7
2012-2007	18.15	34.40	23.40

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، نيسان إبريل 2012، ص 78-80.

المتوسطات من إعداد الباحث بناءا على البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

4- الفقر في الأراضي الفلسطينية

يعرف الفقر بأنه عدم المقدرة على الحفاظ على المستوى الأدني من الحاجيات الاساسية من المعيشة، وهناك من يعرفه بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، وعلى الرغم من التحسن في المؤشرات الاقتصادي وخصوصا معدل النمو في الاراضي الفلسطينية إلا أن الفقر ما زال مرتفعاً، وقد ميز الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بين نوعين من الفقر هما **الفقر الشديد(المدُقع):** هي تلك الأسرة المرجعية (5 أفراد ، بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، في الأراضي الفلسطينية التي يقل انفاقها عن الحاجات الأساسية والصحة والتعليم وبعض الخدمات الآخرى عن 1832 شيقل شهرياً(509 دولار أمريكي) في العام 2011.

أما الفقر النسبي : هي تلك الأسرة المرجعية (5 أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال) التي يقل انفاقها عن الحاجات الأساسية والصحة والتعليم وبعض الخدمات الآخرى عن 2293 شيقل شهرياً (637 دولار أمريكي) في العام 2011 ، علماً بأن سعر صرف الدولار 3.6 شيكل للعام 2011. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2011، ص 46).

والجدول رقم (17) : نسبة الفقر، والفقر المدقع الشديد في الأراضي الفلسطينية لبعض سنوات مختارة.

السنة	الفقر النسبي الاراضي الفلسطينية	الفقر المدقع في الاراضي الفلسطيينية
2004	25.9	14.2
2005	24.3	15.3
2006	24	13.7
2007	31.2	18.8
2009	26.2	13.7
2010	25.7	14.1
2011	25.8	12.9

المصدر : العام 2011 تم أخذه من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح إنفاق واستهلاك الاسرة 2011، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، 2011، ص 91.
الأعوام (2004-2010) : المراقب الاقتصادي والاجتماعي ماس، العدد 33،ص 60.

والجدول رقم (18) : فجوة الفقر في الاراضي الفلسطينية (1998–2010) .

elearning.najah.edu/OldData/docs/776Pal.%20Econ.%20Slides.ppt

المؤشر/ السنة	1998	2001	2004	2005	2006	2007	2009	2010
فجوة الفقر%	5.5	7.6	6.6	8	8.3	8.5	6.3	6.4

وعند النظر لمعدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية يتصح للباحث بأنها مرتفعة نسبيا قياساً بدول الجوار حيث ما زال الفقر المدقع يقترب من 20% وهذا يعود لعدد من الاسباب منها تزايد معدلات البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي في بعض السنوات الناجم عن الحصار ومحدودية الموارد وسوء توزيع الدخل وغياب الرؤي لمتخذي القرار الفلسطيني وعدم الجدوى من السياسات الحكومية والمالية المتبعة، ودور سلطة النقد في ذلك فما زالت السياسات فقيرة في ايجاد أي حلول.

أن الفقر في الأراضي الفلسطينية يعتبر ظاهرة عامة تعاني منها نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية، وان الفقرمنتشر وإن كان الاتجاه العام له بالتراجع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة إلا أن نسب الفقر مازالت مرتفعة رغم ارتفاع معدلات النمو في تلك السنوات وهذا يؤكد بأن هناك سياسات اقتصادية غير صحيحة وغير ملائمة وفشلت في ردم والقضاء على هذه الظاهرة والتي تتطلب من متخذي القرار باتباع سياسات اقتصادية أكثر نجاعاُ وتقوم على العدالة الاجتماعية(www.abufara.net)

وعند الحديث عن الفقر في فلسطين وعلاجه كأساس للبدء بتنمية اقتصادية قوامها القضاء على الفقر والبطالة وزيادة الانتاج وتحفيز الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والإستثماري وبناء اقتصاد حقيقي منتج، فإن ذلك يحتاج لقراءة معمقة ومستفيضة في بعض التجارب العالمية لعلاج الفقر كالتجربة الكورية والبرازيلية والماليزية وتجربة البروفيسور محمد يونس ببنجلادش، وأبرز التجارب العالمية هي تجربة بنجلادش رغم محدودية مواردها المالية والاقتصادية، وبدأت تلك التجربة بإنشاء البروفسور محمد يونس بنك جرامين لإقراض الفقراء وتنمية المجتمعات الفقيرة في العام (1976)، وتقديم قروض صغيرة للفقراء وخصوصا النساء لتمويل مشاريع متناهية الصغر في المجال الزراعي والمهن والتصنيع وبدون أي شروط وبدون ضمانات ولم يأخذ بعين الاعتبار توفر الجدارة الائتمانية للمقترض والتي غالبا ما تكون منخفضة جدا للفقراء ومحدودي الدخول الذين يفتقرون للإمكانيات المادية التي تساعدهم في انشاء مشاريع تخرجهم من دائرة الفقر، وتقوم فلسفة محمد يونس على ان الفقراء يحتاجون القليل من المال ليصبحوا منتجين وفاعلين في مجتمعاتهم وبالتالي ينتقلوا من مستوى(دخل منخفض _ادخار منخفض _إستثمار منخفض) إلى (دخل منخفض _توفير _ إستثمار_ دخل أكبر) .

وهناك تجارب آخرى كالتجربة البرازيلية للعام (2000) نجحت في تطبيق برنامج (صفر جوع)، وهو برنامج طبقتها البرازيل عام (2003)، وهو برنامج اجتماعي استهدف القضاء على الفقر وتقديم مساعدات وقروض ميسرة لذوي الدخول المنخفضة وإعادة توزيع الدخل وتوزيع الاراضي بما يخدم عملية الاصلاح الزراعي وهي تجربة ادت لتحول كبير بالاقتصاد البرازيلي من دولة مستوردة ونامية لدولة صاعدة ولثامن دولة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي العالمي وكأحد اعمدة مجموعة البر يكس الاقتصادية والتي تضم دولا كالصين وروسيا والهند وجنوب افريقيا. أما فلسطينيا فلم تنجح الحكومات المتتالية والمتعاقبة، والبالغة (16) حكومة منذ العام (1994)،

في التخلص من الفقر رغم اهتمام الموازنات الفلسطينية الاخيرة بالشرائح الاجتماعية لتزيد عن (40%) من إجمالي النفقات العامة، حيث ما زالت معدلات الفقر تزيد عن (20%)، وعليه يمكن القول بأن علاج الفقر في فلسطين لا يأتي ثماره من خلال زيادة المدفوعات الحكومية للشرائح المجتمعية بقدر ما يجب الاهتمام أكثر بقطاعات التنمية الاقتصادية كالبدء في مشروعات البنية التحتية وتقديم قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الزراعي وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتحسين مستويات التعليم والصحة.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382015

ويعتقد الباحث بانه من الضرورة بمكان الاستفادة واشتقاق الدروس من تلك التجارب وخصوصا ما يتعلق الأمر بدعم المشاريع الصغيرة والتي بامكانها حل جزئي لمشكلة الفقر في الاراضي الفلسطينية وهذا يتطلب مزيدا من السياسات المالية والنقدية العادلة بما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني.

المبحث الرابع: الإستثمار الأجنبي في فلسطين

نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تعانيها الأراضي الفلسطينية، فإن نسب الإستثمار الأجنبي المباشر ما زالت منخفضة ومتدنية ولا تكاد تذكر في عدد من السنوات، ويعود ذلك إلى أسباب منها سوء الاوضاع السياسية والاضطرابات الاجتماعية، والممارسات الإسرائيلية ضد مناطق السلطة الفلسطينية من اجتياحات وتدمير البنية التحتية وسوء التوقعات المستقبلية بالنسبة للانشطة الاقتصادية، وبسبب الارتفاع في معدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية فإن هناك حاجة ملحة لخفض تلك المعدلات عبر استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بالامكان تحفيزالنمو الاقتصادي وخفض البطالة عبر العمل على نمو الصادرات والتي تتم عبر تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي .

المحددات الفلسطينية لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية: (أبو جامع، 2013، ص434-435)

هناك العديد من الأسباب والتي تتطلب إستقدام الإستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطيينة **يمكن إيجازها بالنقاط التالية:**

- حداثة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته الاستيعابية على أي إستثمارات منتجة مع وجود فائض في القوى العاملة، ومقدار الناتج الاجمالي المتنامي فيه بشكل مستمر خصوصا في فترة التعافي 2010-2011 واستقرار اسعار صرف الشيقل للدولار، ومعدلات التضخم والتي وصلت لحدود ما بين 2.8% لعام 2009، و3.7% في عام 2010.
- التباين في الوضع السياسي الذي قد يأخذ مساراً وطنياً صحيحا بعد إعلان قطر في فبراير 2012، والاصلاحات الاقتصادية المستمرة والمتواصلة ، والذي أشادت العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية بمستوى أداء وجاهزية الاقتصاد الفلسطيني لاستيعاب أي إستثمارات حالية.
- بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات المنظمة لدخول المنتج الفلسطييني إلى الاسواق الاقليمية أو العالمية، إلا أن المعيق الإسرائيلي يقف حجر عثرة دوما في حال تعثر العملية السلمية، فقد تكون الأسواق العالمية لما تتمتع به هذه الإستثمارات من حصانة على مستوى العالم.
- البنية الأساسية الاقتصادية في طور الحداثة والتطور وصالحة لاستقطاب أي إستثمارات حالية يمكن أن تشجع على تطويرها.

- توافر القوة العاملة المدربة والمؤهلة فلسطينيا قد يكون هذا العنصر أكثر العناصر إن لم يكن أوحدها المتوفر فلسطينيا.

البيئة الإستثمارية في الأراضي الفلسطينية :

نظراً لتطور الأحداث السياسية وما واكبها، فتحت السلطة الفلسطينية المجال الإستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية حسب ما نص عليه قانون الإستثمار الفلسطيني رقم 1 لعام 1998، لتشجيع الإستثمار في فلسطين، وهذا القانون يعتبر الاطارالتشريعي الذي يكفل للمستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينين الحماية اللازمة، والضمانات الضرورية للاموال المستثمرة، واشتمل القانون على العديد من الاعفاءات والحوافز الممنوحة للمستثمرين، **ويمكن إبراز أهم التسهيلات الممنوحة للمستثمرين وفقا لقانون الإستثمار لعام 1998 وتعديلاته في العام 2004في النقاط التالية :**

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2710

- التسهيل على المستثمر في الحصول على التراخيص اللازمة والتسجيل في الدوائر المعنية.
- التسهيل على المستثمر في الحصول على الخدمات الإستثمار من قطع اراضي ووسائل اتصالات وخدمات بلدية وغيرها.
- التسهيل على المستثمر المغترب في الحصول على الإقامة، وتصاريح زيارة إسرائيل وفي حالة تنفيذ المشروع الإستثماري ، يحصل على جمع شمل وبطاقة هوية هو وأفراده ومنحة vip لإدارة مشاريع إستثمارية.
- الحصول على القروض بشروط ميسرة ومن جهات الاقراض .
- وعند النظر لحجم الإستثمارات الفلسطينية في خارج الأراضي الفلسطيينية فهي مرتفعة نسبياً حيث أشارت النتائج الأولية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن أرصدة الأصول الخارجية المملوكة للمؤسسات المقيمة في فلسطين والمستثمرة في الخارج قد بلغت حوالي 5.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام2012.

وشكلت الأصول الاحتياطية حوالي 12.9% من هذه الأرصدة، بينما شكل الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها حوالي 2.6%، وإستثمارات الحافظة في الخارج حوالي 19.9%،

والإستثمارات الآخرى في الخارج حوالي 64.6% وأهمها العملة الأجنبية والودائع في البنوك الخارجية.

وبلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على المؤسسات المقيمة في فلسطين (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين) حوالي 2,625.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2012، شكل الإستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات المقيمة في فلسطين حوالي 55.7% منها، وإستثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين حوالي 25.8%. وقد أشارت نتائج المسح إلى أن أكثر من نصف الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين قد تركزت في قطاع الوساطة المالية بواقع 55.2%، في حين ساهمت الإستثمارات القادمة من الأردن بحوالي 80.4% من إجمالي رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين.

وقد أشارت نتائج المسح أيضاً إلى أن حوالي 55.5% من إستثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين قد تركزت في نشاطات الخدمات والنقل والتخزين والاتصالات، في حين ساهمت الإستثمارات القادمة من الأردن بحوالي 45.4% من إجمالي رصيد إستثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين وهذه من وجهة نظر المستثمر. http://felesteen.ps/details/news.

ويتفق الباحث مع الأراء التي تعتبر أن الإستثمار في الوساطة المالية بانها انشطة غير منتجة ولا تضيف قيم حقيقية في الاقتصاد ويعتقد بأن الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية كالزارعة والصناعة هي الافضل من وجهة نظر الاقتصاد القومي .

الجدول رقم (19): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الكلي في الاراضي الفلسطيينة من العام 1995-2012.

السنة	إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	إجمالي الإستثمار المحلي الكلي بالمليون دولار
1995	122.6	955.5
1996	177.2	1037.9
1997	163	1173.4
1998	218.2	1368.6
1999	188.6	1857.4
2000	62	1386.6
2001	19.2	992.3
2002	9.4	841.7
2003	18	1063
2004	48.9	1022.3
2005	46.5	1266.7
2006	18.6	1022.3
2007	28.3	1266.7
2008	51.5	1347.2
2009	300.5	1122.9
2010	180	1060.5
2011	213.8	1137.3
2012	244	1443.2

المصدر: تقارير مختلفة للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx

الجدول رقم (20): متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية.

السنة	متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار
1999-1995	**173.92**
2002-2000	**30.2**
2005-2003	**37.8**
2006	**18.6**
2012-2007	**169.85**

المصدر : المتوسطات من إعداد الباحث من خلال رجوعه للجدول السابق رقم () وتلك البيانات تم اخذها من تقاربر مختلفة لجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني.

شهد الإستثمار الأجنبي المباشر تذبذباً واضح في السنوات الممتدة من العام 1995–2012، ومن الجدولين السابقين يلاحظ الباحث أن أعلى نسبة للإستثمار الأجنبي المباشر هي الفترة من 1995–1999 اذ بلغ المتوسط 173.9 مليون دولار،وهذا بسبب انشاء السلطة الفلسطينية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية والاستقرار الاقتصادي الناجم عن توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبدأ الإستثمار بالتراجع بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر للعام 2000، اذ بلغ متوسط الإستثمار 30.2 مليون دولار للفترة 2000–2002، أما في عامي 2003–2005 فقد بلغ متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر 37.8 مليون دولار، وانخفض في العام 2006 نتيجة الانتخابات الفلسطينية والتي أفرزت حكومة برئاسة حركة حماس، ثم بدأ بالتحسن ليصل في الفترة 2007–2012 لمتوسط 169.85 مليون دولار ويعود ذلك للاستقرار النسبي والأهم هو موجة الاحتجاجات في بعض الاقطار العربية وهروب رؤوس الاموال من الدول العربية لدول آخرى ومنها ما تم تدفقه للاراضي الفلسطينية، أما بالنسبة للتوزيع النسبي للإستثمارالأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية فقد توزعت حسب الانشطة الاقتصادية وحازت المؤسسات المالية على المرتبة الأولي وبلغت المساهمة 55.7% في الوساطة المالية في العام 2010–2011، و4.9% للقطاع الصناعي، و2.7% لقطاع الانشاءات، وحازت الاردن على أعلى نسبة من الإستثمارات الأجنبية في الاراضي الفلسطينية حيث وصلت إلى 76% عام 2010 وقطر 12.6% ومصر 4.3% والسعودية 1.2%.

الخلاصة:

يلاحظ من الجدول السابق أن من أفضل المراحل التي مر بها الإقتصاد الفلسطيني وبالأحرى إنتاجية العامل من الناتج المحلي الاجمالي هي الفترة الممتدة من 1995–2000 ويعود الفضل في ذلك إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وبدء اعمال التطوير والتأهيل البنية التحتية، حيث بلغ متوسط الإنتاجية خلال تلك الفترة 12.21% لتتجاوز متوسط الإنتاجية خلال فترة الدراسة وهي (10.62%).

ونلاحظ ايضا التذبذب الملموس مابين الارتفاع والانخفاض لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وارتفاع نسبة مشاركة الذكور في القوي العاملة عن الاناث وبالتالي هيمنة و سيطرة الذكور على الكمية الاعلي من القوي العاملة .

ومن دراستنا وتحليلنا لهذا الفصل نلاحظ انه يتوجب على السلطة الوطنية العمل علي جذب رجال الاعمال الفلسطينين المقيمين في الخارج الي داخل الاراضي الفلسطينية للإستثمار في اراضيهم لان راس المال العامل مهم في زيادة الإنتاجية ويؤدي الي زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني عن طريق عقد دورات مكثفة مهنية لاهميتها في رفع كفاءة إنتاجية العمال وبالتالي التركيز علي الصناعات المحلية وتطويرها لزيادة القدرة التنافسية في الاسواق المحلية والخارجية.

ويضاف لذلك ضرورة العمل على تنمية مهارات العمالة في الاراضي الفلسطينية وكذا بذل جهود حثيثة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لزيادة القدرة الاستيعابية للعمل وذلك من خلال توفير المناخ الإستثماري المناسب.

الفصل الرابع

العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني

دراسة قياسية

أولاً: النموذج القياسي المستخدم في تقدير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: مصادر البيانات المستخدمة في تقدير النموذج.

ثالثاً: الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير النموذج.

رابعاً: تقدير النموذج القياسي.

خامساً: التحليل الإقتصادي لنتائج النموذج القياسي.

سادساً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحديد النماذج القياسية المناسبة لتحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني، حيث ستعتمد الدراسة علي نموذج الانحدار المتعدد لتقدير نموذج أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات السابقة التي تمت في السابق. كما يتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير. والطرق المستخدمة في تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

أولاً: النموذج القياسي المستخدم في تقدير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني:

بناءً على ما سبق شرحه في الفصول السابقة، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية لنموذج الانحدار المتعدد في تقدير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل فقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، والمتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر، والقوى العاملة، وعدد العمالة المحلية، الإستثمار الكلي المحلي، وبناءً على ذلك يمكن تمثيل النموذج القياسي المستخدم في تقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في فلسطين، كما يلي:

$$APL = c + \alpha fdi + \beta L + \gamma bc + \delta i + \varepsilon$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي النموذج تصبح المعادلة على النحو التالي (الفتلاوي، الزبيدي، 2011، ص262).

$$LNAPL = c + \alpha LN fdi + \beta LN\ L + \gamma\ LN\ bc + \delta\ LN\ i + D + \varepsilon$$

حيث إن:

APL: إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني.

FDI: الإستثمار الأجنبي المباشر.

L: عدد العاملين (عمالة التامة)، المشاركين في العملية الإنتاجية.

BC: التسهيلات الائتمانية المباشرة.

I: الإستثمار الكلي المحلي.

D: متغير وهمي يعكس الاوضاع السياسية.

$\alpha, \beta, \gamma, \delta$: مرونة الإستثمار الأجنبي المباشر، والعمالة، التسهيلات الائتمانية المباشرة، والإستثمار المحلي على التوالي.

وفيما يلي تعريف وشرح المتغيرات السابقة للنموذج القياسي:

1- إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني (متغير تابع):

هو عبارة عن مقدار إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني وتم الحصول عليها من خلال قسمة اجمالي الناتج المحلي الحقيقي على عدد العمال(عمالة تامة). ولقد تم الاعتماد على بيانات سنوية

من العام 1995 حتي العام 2012، ، أما البيانات فقط تم الاعتماد على سنة الأساس للعام 2004.

2-الإستثمار الأجنبي المباشر (متغير مستقل):

يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام حسب تعريف صندوق النقد الدولي، امتلاك غير المقيم(7) في إقتصاد دولة ما غير تلك التي يقيم فيها 10% فأكثر من رأس مال المؤسسة التي استثمر فيها. بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار (Ayanwale,2007,p1)، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. وجدير بالذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتبنى المفهوم الدولي السابق وفقاً لما ورد في مسح الإستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات الفلسطينية لعام 2012.

3- العمالة (Labor) (متغير مستقل):

ويتمثل هذا العنصر في عدد العاملين عمالة تامة داخل الإقتصاد الفلسطيني. ويقصد بالعمالة التامة قيام العامل بالعمل 35ساعة فأكثر خلال الأسبوع، وفقاً لتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4-التسهيلات الائتمانية المباشرة (متغير مستقل):

تتمثل في تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة لتسهيل انشطتها على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها وما يترتب عليها من مصاريف وعمولات على دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة، والبيانات المتعلقة بهذا المتغيرموجودة في الملاحق.

---

(7)- يقصد بالإقامة من منظور إقتصادي لا قانوني، والمعيار الأساسي لتحديد الاقامة لكيان ما، هو مركز المصلحة الإقتصادية والذي يعرف بأنه وجود محل سكني أو موقع إنتاجي أو مواقع أخرى داخل الاقليم الإقتصادي لبلد ما تقوم فيه أو منه بمباشرة أنشطة ومعاملات إقتصادية على نطاق واسع بقصد الاستمرار فيها لأجل غير مسمى أو لمدة محددة أو غير محددة، ولكنها عادةً ما تكوم طويلة. ومن الناحية العلمية، يعتبر الأفراد مقيمين إذا ما مكثوا في بلد ما لمدة سنة واحدة على الأقل، ويستثنى من هذه القاعدة طواقم السفارات (عدا الطواقم المحلية ممن يعتبرون مقيمين في البلد الذي يعيشون فيه)، والمرضى الذين يعالجون بالخارج، والطلاب الذين يدرسون في الخارج حتى إذا تعدت مدة إقامتهم السنة الواحدة. تعتبر المؤسسة مقيمة في حال:

أ- ان تعمل في إقتصاد معين أكثر من سنة.

ب- لها مبنى أو مكتب.

ج- لها سجلات مستقلة غير مدمجة في القوائم المالية للشركة الم إن وجدت (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، 2011، ص23).

5-الإستثمار المحلي الكلي (متغير مستقل):

هو عبارة عن الإستثمار العام والخاص، إذ يقصد بالإستثمار العام ما تنفقه الدولة على شراء السلع الإستثمارية اللازمة لإقامة المشروعات العامة، اما الإستثمار الخاص فهو عبارة عن الاضافة الإنتاجية للمجتمع، والبيانات المتعلقة بهذا المتغير موجودة في الملاحق.

6- الأوضاع السياسة (متغير وهمي):

نظراً للتأثير الكبير للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الإقتصاد الفلسطيني فقد تم إدراج، متغير وهمي D1 حيث إن إدراج هذا المتغير يمكننا من معرفة مدى تأثير التغيرات السياسة والإجتماعية الناجمة عن توتر الأوضاع السياسية، على مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في فلسطين. ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات (2000-2002)، وكذلك في عام2006، وتتصف هذه السنوات بحالة عدم الاستقرار السياسي. اما باقي السنوات اخذت القيمة(0).

وعليه فإن انسداد افق التسوية المتوازنة، وعرقلة إسرائيل الدائمة لمفاوضات جدية وسوية من خلال استمرارها في إقامة المستوطنات والاجتياحات والعقويات الجماعية وعدم الافراج عن الأسرى وبجانب ذلك الانقسام السياسي الفلسطيني وعدم استعادة الوحدة بين شطري الوطن ... الخ ، كل هذه الظواهر والمعضلات لعبت دورا كابحاُ للإستثمارات الأجنبية وانتشارها.

ثانياً: مصادر البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

ستعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للإقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل بالبيانات الربعية للفترة من الربع الأول عام 1995 إلى الربع الرابع من عام 2012. وقد تم تجميع البيانات الربعية لكل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وعدد العاملين عمالة تامة استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات سلطة النقد الفلسطينية. أما بيانات إنتاجية العمل الفلسطيني فقد تم تقديرها من خلال قسمة اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة على عدد العمالة التامة في الإقتصاد الفلسطيني، اما بيانات إجمالي الإستثمار الكلي المحلي والإستثمار الأجنبي تم تحويلها إلى بيانات ربعيه باستخدام طريقة (Diz approach) استناداً إلى بيانات الناتج المحلي الحقيقي السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انظر ملحق (1)).

ثالثاً: الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير النموذج:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عنصراً أساسياً في زيادة إنتاجية العمل في الإقتصاد، وسيتم تقدير هذا المتغير من واقع النموذج القياسي، وسوف يعتمد الباحث على الطريقة الانحدار المتعدد لتقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني باستخدام برنامج (Eviews8)، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التكامل المشترك لفحص السكون، حيث يعتبر اختبار السكون للسلسلة الزمنية شرطاً ضرورياً في تحليل السلاسل الزمنية، وذلك للحصول على نتائج منطقية وسليمة.

ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP) المطور.

وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيلبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة λ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$Null\ Hypothesis \qquad H_0 : \lambda = 0$$

2- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$Alternative\ Hypothesis \qquad H_1 : \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011، ص 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، وβ_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، و t تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati,2004,p817).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيلبس بيرون المطور (Phillips Perron–PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة – وفقاً لاختبارات السكون السابقة – يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى (λ_{Max})

للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008, p351).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حسب مفهوم جرانجر للسببية، ومن ثم تقدير نموذج مصادر النمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares–OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال دراسات تحليل النمو الإقتصادي، حيث تعتمد طريقة (OLS) علي إيجاد قيم المقدرات $\acute{\alpha}$، $\acute{\beta}$ التي تكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^{n} u_i^2$ عند قيمتها الدنيا (Yan&Su,2009,p10).

رابعاً: تقدير النموذج القياسي:

نتائج تقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في فلسطين:

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، والمتمثل في إنتاجية العمل كمتغير تابع، والإستثمار الأجنبي المباشر، والقوى العاملة، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، الإستثمار المحلي الكلي كمتغيرات مستقلة، لتقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني. وهذا النموذج – يتمثل في الشكل التالي:

$$\mathrm{LNAPL} = c + \mathrm{ALN}fdi + \mathrm{BLN\ L} + \gamma\,\mathrm{LN}\,bc + \Delta\,\mathrm{LN}\,i + D + \mathcal{E}$$

أ. نتائج اختبارات السكون لمتغيرات النموذج:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج

جدول رقم (21)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
LNAPL	-0.640	-3.54*	-1.99	-12.73*
Ln fdi	-1.35	-7.30*	-2.01	-3. 60*
Lnl	2.10	-0.44	3.83	-7.51*
Ln bc	1.19	-13.29*	1.07	-14.72*
Lni	-2.41	-6.17*	-2.37	-6.19*

* معنوي عند مستوى 1%.

يتضح من الجدول(6) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (Level) من خلال اختبار ديكي فولار المطور (ADF)، وقد تحقق شرط السكون للمتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها باستثناء متغير العمالة (l).

وكانت جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى من خلال اختبار فيلبس براون (pp)، الا ان جميع المتغيرات سكنت عند اخذ الفرق الاول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة (Integration) من الدرجة الأولى.

ب. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johansson:

بعد تحقق شرط السكون في السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار التكامل المشترك من أجل اختبار مدى وجود علاقة بين متغيرات النموذج. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول رقم (22)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار القيمة العظمي Maximum		
فرض العدم **عدد متجهات التكامل المشترك**	**القيمة الحرجة** **Critical value** **%1**	**معدل الامكانية** **Likelihood Ratio**
لا يوجد (*None)	65.81	76.84
على الأكثر يوجد متجه واحد	44.49	45.81
على الأكثر متجهين	27.06	22.43
على الأكثر ثلاث متجهات	13.42	7.83
على الاكثر اربع متجهات	2.70	1.51
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 10%.		

يتضح من خلال الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (**Likelihoo Ratio**) بلغت(76.84) وهي أكبر من القيمة الحرجة (65.81) عند مستوى دلالة 10%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في نموذج تقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية للعمل في فلسطين. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 10%. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى(22.43) وهي أصغر من القيمة الحرجة البالغة (27.06).

نتائج اختبار العلاقة السببية :

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير النموذج يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني حيث تم استخدام اختبار (Granger Causality Tests) لاختبار السببية وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (23)

اختبار العلاقة السببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني

P-value	F-statistic	اتجاه العلاقة
0.0049	5.087*	$APL \leftarrow FDI$

*معنوية عند مستوى 5%.

حيث أن:

$APL \leftarrow FDI$: تعني أن التغير في (FDI) يسبب تغيراً في (APL).

حيث تشير النتائج الموضحة أعلاه أن نتيجة اختبار السببية كانت معنوية عند مستوى **5%** وبذلك نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع، ونستنتج أن التغيرات في الإستثمار الأجنبي المباشر تسبب تغيرات جوهرية في إنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني.

ج. تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (24)

نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	12.07	0.85	14.19	0.0000*
Ln fdi	0.05	0.013	4.05	0.0000*
lnl	-0.72	0.10	6.90-	0.0000*
Ln bc	0.24	0.06	3.85	0.0000*
lni	0.12	0.06	2.09	0.0417*
D	0.02-	0.03	0.57-	0.5696
(ajd R2: 0.905) (R2: 0.933), DW=0.487				

* معنوي عند مستوى 1%.

من الجدول السابق يتضح وجود مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة (dw) بلغت 0.487، وهذا يدل على وجود ارتباط ذاتي في النموذج ومن أجل حل هذه المشكلة استخدم الباحث طريقة الفرق (different)، ولم يتمكن من حل مشكلة الارتباط الذاتي كما تم استخدام الانحدار الذاتي(AR) لحل

المشكلة ولم يتم حلها انظر الملحق (2). ومن أجل تلاشي جميع المشاكل والشروط في طريقة المربعات الصغرى. لذلك لجأ الباحث لاستخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Lest Square– FM–OLS)، التي صممت لأول مرة بواسطة [Philips and Hansen, (1990]، لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك (Bum and Jeon, 2005)، حيث تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في حال وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة لأن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك (Philip and Hansen, (1995) and (Hansen, 1990)، وتشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها (kammoun & bojelpene,2012, p58).

وبعد التقدير بطريقة (FM–OLS) تم التوصل للجدول التالي:

جدول رقم (25)

نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي بطريقة (FM–OLS)

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	12.01	0.47	25.27	0.0000*
Ln fdi	0.04	0.009	5.27	0.0000*
lnl	-0.73	0.06	12.13-	0.0000*
Ln bc	0.24	0.04	6.07	0.0000*
lni	0.17	0.04	3.74	0.0004*
D	0.02-	0.02	0.93-	0.3522
(ajd R2: 0.869) (R2: 0.878)				

*معنوي عند 1%.

من خلال الجدول السابق يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$\mathbf{LNAPL} = \mathbf{12.01} + \mathbf{0.04LN}\boldsymbol{fdi} - \mathbf{0.73LN\ L} + \mathbf{0.24LN}\boldsymbol{bc} + \mathbf{0.17\ LN}\,\boldsymbol{i} - \mathbf{0.02D} + \varepsilon$$

د. تحليل نتائج نموذج قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في فلسطين:

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.88)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 87.8% من التغير الحاصل إنتاجية العمل، وأن ما نسبته (12.3%) يعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

كما بلغت مرونة الإستثمار الأجنبي المباشر(0.04)، بمعنى أن زيادة رأس المال بنسبة 100%، سيؤدي لزيادة إنتاجية العمل بمقدار(4%)، بينما بلغت مرونة العمل (−0.73) مما يعني أن زيادة عدد العمال بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض إنتاجية العمل بنسبة (73%) أي أن العلاقة عكسية مابين عدد العمال ومستوي إنتاجيتهم في الإقتصاد الفلسطيني.

ويرى الباحث ان هناك تنافض ما بين زيادة عدد العمال والذي ينجم عنه انخفاض في الإنتاجية، وهذا يعني ان استخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية لا يقابله خفض لمعدلات البطالة بل على العكس يعزز ذلك ويزيد من المشكلات الاقتصادية، الأمر الذي يعني ان الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تخدم مصالح الدول النامية ومنها الأراضي الفلسطينية.

في حين بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة(0.24)، بمعنى أن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة 100%، فان ذلك سيؤدي لزيادة إنتاجية العمل في فلسطين بمقدار(24%)، كما بلغت مرونة الإستثمار الكلي المحلي(0.17)، بمعنى زيادة الإستثمار الكلي بمقدار 100%، فان ذلك سيؤدي لزيادة إنتاجية العمل بمقدار(17%).

وكان تأثير عدم الاستقرار السياسي سلبي على إنتاجية العمل الفلسطينية وذلك واضح من خلال نتائج النموذج القياسي إذ بلغ قيمة عدم الاستقرار السياسي (−0.02).

مدي صلاحية الفرضيات:

الفرضية الأولي: توجد علاقة طردية بين الإستثمارات الأجنبية وإنتاجية العمل في الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال إثبات العلاقة الطردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل أي كلما زاد حجم الإستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة زاد معدل الإنتاجية بمعدل 4%.

الفرضية الثالثة: الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على نقل التكنولوجيا والتقنيات والإنتاجية في فلسطين ولكن بنسبة متدنية جداً، وذلك من خلال إطلاع الباحث علي الدراسات السابقة والمراجع حيث تُجمع هذه الدراسات علي أن الإستثمار الأجنبي المباشر مصحوب بنقل تكنولوجيا وتقنيات حديثة إلي الدول المضيفة وهذا يتفق في دراسة(1,2,3,4) العربية وهي علي التوالي **دراسة (حمدان،2012 دراسة (الدودة، 2010) دراسة (البسام، 2011)، دراسة (دوادي، 2011).**

الفرضية الرابعة: هناك تأثير سلبي للأوضاع السياسة الغير مستقرة على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر. صحيحة وذلك من خلال الأثر السلبي للمتغير الوهمي الذي أثبت أن عدم الاستقرار السياسي له أثر سلبي علي إنتاجية العمل الفلسطيني.

النتائج والتوصيات:

اولا النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي إنتاجية العمل خلال الفترة (1995–2012)، وذلك من خلال تقدير دالة الإنتاج اللوغاريتمية، باستخدام التكامل المشترك، كما وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج الهامة والتي يمكن تلخيصها فيمايلي جانبي الدراسة النظري والقياسي كالتالي:

a– النتائج النظرية:

1– مساهمة المراة في الاقتصاد الفلسطيني منخفضة ويتضح ذلك من خلال نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ومنها نسبتها بالنسبة للقوى العاملة حيث بلغت مساهمة المراة **14.1%** مقابل 67.57% للذكور في المتوسط للفترة 1995–2012.

2– إن الإستثمار الأجنبي المصحوب باستخدام التكنولوجيا والتقنيات والاساليب الفنية الحديثة، ينقل تلك التكنولوجيا إلي الدول المضيفة.

3– لا يوجد دور ملموس للإستثمارات الأجنبية المباسرة في تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

4– البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في الاراضي الفلسطينية شكلت عامل طارد للإستثمار الأجنبي المباشر .

5– الاقتصاد الفلسطيني يعاني كم اختلالات هيكلية وأهمها فجوة الموارد المحلية وعلى الرغم من محدودية تلك الموارد والحاجة لجلب الإستثمار الأجنبي، فلم يسأهم في الحد من تلك الفجوات.

6– أن أفضل مايمكن أن تصل الي مستويات الإنتاجية لا يمكن أن يتحصل عليها إلا من خلال التعليم والتدريب المهني والفني .

7– إنتاجية العامل الفلسطيني منذ البداية آخذه في التذبذب نتيجة للحالة السياسية التي يعيشها الإقتصاد الفلسطيني.

8– لا يمكن فصل الادوات المستعملة في تحسين الإنتاجية عن نتائجها وعن عملية الرقابة، التعليم، التدريب، التكنولوجيا، وانعكاستها علي الإقتصاد الوطني.

b- النتائج القياسية:

1. عند إجراء اختبارات السكون في الدراسة، لديكي فولار، وفيلبس بيرون أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة على احتواء جميع المتغيرات على جذر الوحدة، وهذا يعني أنها غير ساكنة في المستوى الأول، في حين أصبحت هذه المتغيرات ساكنة بعد اخذ الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة
2. يوجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث دلت نتائج (Ols) أن جميع معاملات النموذج كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.878)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 87.8% من التغير الحاصل في إنتاجية العمل، وأن ما نسبته (12.3%) يعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج.
3. بلغت مرونة الإستثمار الأجنبي المباشر(0.04)، بمعنى أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100%، سيؤدي لزيادة إنتاجية العمل بمقدار(4%)، بينما بلغت مرونة العمل (0.73) مما يعني أن زيادة العمل بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض إنتاجية العمل بنسبة (73%).
4. . في حين بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة(0.24)، بمعنى أن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة 100%، فان ذلك سيؤدي لزيادة إنتاجية العمل في فلسطين بمقدار(24%)، كما بلغت مرونة الإستثمار الكلي المحلي(0.17)، بمعنى زيادة الإستثمار الكلي بمقدار 100%، فان ذلك سيؤدي لزيادة إنتاجية العمل بمقدار(17%).
5. كان تأثير عدم الاستقرار السياسي سلبي على إنتاجية العمل الفلسطينية وذلك واضح من خلال نتائج النموذج القياسي إذ بلغ قيمة عدم الاستقرار السياسي (-0.02).
6. يوجد علاقة بين الأوضاع السياسة وإنتاجية العمل، حيث أن توتر الأوضاع السياسية ينعكس بالسلب على أداء الإقتصاد الفلسطيني.
7. وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية المباشرة وإنتاجية العمل.
8. يوجد علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل.
9. توجد علاقة عكسية بين ازدياد العمالة وإنتاجية العمل، وهذا يسأهم بزيادة معدلات الفقر والبطالة الأمر الذي يتطلب بضرورة الاعتماد على اسلوب الانتاج كثيف العمل .

ثانيا التوصيات:

1. يجب إنهاء الانقسام الفلسطيني، من اجل زيادة النشاط الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية.
2. تحسين قدرات ومؤسسات التعليم العالي والمعاهد ومراكز التدريب الموجودة في فلسطين.
3. إستثمار الاتفاقيات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية ومصر والاردن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الآخري لزيادة فتح منافذ تسويق للمنتجات الفلسطينية.
4. معالجة تداعيات سياسات الاغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية.
5. العمل علي تطوير البنية التحتية وذلك لكي يتم تسهيل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة في زيادة إنتاجية العمل.
6. الوضوح في القوانين والتشريعات الإستثمارية والضرائب المالية.
7. زيادة القدرة الاستيعابية للعمل وذلك لاهميتها في تحقيق النمو الإقتصادي
8. تدعيم القطاعات الإنتاجية وزيادة مساهمتها في إنتاجية العمل.
9. زيادة تنمية مهارات العمال في الاراضي الفلسطينية وذلك عن طريق تكثيف الدورات المهنية
10. اخذ التدابير والسياسات اللازمة لوضع حد للسياسات الإسرائيلية الهادفة لخنق الاقتصاد الفلسطيني وتعميق اختلالاته وانكشافه وهشاشة بنيته الإنتاجية.
11. تطوير مراكز البحث والتطوير وذلك بهدف توفير البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرار على اتخاذ قراراتهم وبناء الاستراتيجيات اللازمة لاستمرار زيادة إنتاجية العمل و النمو الإقتصادي.
12. تشجيع القطاعات الإنتاجية، وذلك لزيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
13. توفير المناخ الإستثماري المناسب في الأراضي الفلسطينية، لجذب الإستثمارات الأجنبية الي داخل فلسطين.
14. يتوجب للمصارف العاملة في فلسطين تخصيص الجزء الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاعات الإنتاجية، وليس حسب القطاعات الاستهلاكية كونها بحاجة إلي موارد مالية تحفز بها على النشاطات الاقتصادية المنتجة.

اولا: المراجع العربية:

أ – الكتب العربية:

1. أبو شرار، علي، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، 2010.
2. أبو قحف، عبد السلام، الاشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، مصر، 2003.
3. أبو قحف، عبد السلام، نظريات التدويل وجدوي الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 2001.
4. آل شبيب، دريد، الإستثمار والتحليل الإستثماري ، دار اليازوي للنشر ، عمان، الاردن، 2012.
5. آل شبيب، دريد، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
6. البطمة، وآخرون، سياسات تحسين القوة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة البدائل المتاحة، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني ،2001.
7. بكري، كامل، التنمية الإقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982.
8. الحداد، محرم، دراسات تطبيقيه لبعض القضايا الإنتاجيه في الإقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، مصر 1990.
9. حمزة، حسن. العولمة المالية والنمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان، الأردن، 2011.
10. الحمش، منير، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 1998.
11. خصاونة ، محمد، الإستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الاولي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية،2010.
12. الدعمة ،ابراهيم، التنمية البشرية الانسانية، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان 2009.
13. الدعمي، هدي، العذاري، عدنان، الإقتصاد المعرفي وانعكاساته علي التنمية البشرية، دار جرير لنشر والتوزيع، عمان، 2010.

14. زكي، رمزي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، الطبعة الاولي، القاهرة، مصر، 1999.

15. الشمبري، هاشم، الليثي، نادية، الإقتصاد المعرفي الطبعة الاولي، دار صنعاء لنشر والتوزيع، الاردن،2008.

16. عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة الاقتصادية : منظماتها وشركاتها وتداعياتها، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006

17. عبد الحميد، عبد المطلب، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتي الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

18. عبد، محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الإقتصاد الاسلامي، دار النفائس لنشر والتوزيع ، الاردن، 2005.

19. عبد السلام، رضا، العلاقات الاإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007.

20. عثمان، عثمان، دراسات تطبيق لبعض قضايا الإنتاجية في الإقتصاد المصري ،قضايا التخطيط والتنمية ، 1995.

21. العساف ،احمد، الوادي، محمود، التخطيط والتنمية الإقتصادية، دار الميسرة لنشر والتوزيع، الاردن،2011.

22. عطاالله ، ماجد، ادارة الإستثمار، دار اسامة لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.

23. عطياني، نصر، الإقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، 2008.

24. علوان، نايف، ادارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، عمان ، دار الثقافة لنشر، 2009.

25. العيساوي، عبد الكريم، تمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، عمان، الاردن،2012.

26. الفتلاوي، كامل، الزبيدي، حسن، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل ، الطبعة الاولي ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.

27. القريشي، مدحت، الإقتصاد الصناعي، وائل لنشر والتوزيع عمان، رام الله، 2001.

28. الليلية، شيماء، العولمة والمنظمات الدولية والمالية، دار الأمين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

29. محمد، اميرة. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) ، الدار الجامعية، مصر، 2005.
30. محيي الدين، عمر، أزمة النمور الأسيوية: الجذور والأليات والدروس المستفادة،ط1، دار الشروق للنشر، عمان، الاردن، 2000.
31. معروف، هوشار، تحليل الإقتصاد التكنولوجي، الطبعة الاولي، دار جرير لنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010.
32. مكحول، باسم، تحليل العرض والطلب علي العمالة الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس) كانون الاول 2000.

ب- الرسائل والابحاث:

1- حفيظ، فطيمة. واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(تونس، المغرب، الجزائر، العدد32، جامعة باتنا، الجزائر، 2010.

2- حمدونة، توفيق، إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة في قطاع غزة، (1987-2002) اطروحة ماجستير القاهرة 2004.

3- خضر، حسان، الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا سلسلة جسر التنيمة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، الكويت، 2004.

4- رجب، معين، إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية في مصر وإسرائيل، دراسة مقارنة، جامعة الاسكندرية، 1986.

5- سرير، نزير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، الجزائر،2007.

6- صالح مفتاح، بن سمنة دلال . واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، العددان43 -44، جامعة بسكرة، الجزائر،2008.

7- عبد العزيز، احمد، زكريا، جاسم، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها علي الدول النامية، مجلة الادارة والإقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010

8- العيد، بيوض، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية : دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 2011.

9- غريب، بولرباح، العوامل المحفزة لجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد10،2012.

10- فارس، يحيي. تحليل واقع الإستثمار الأجنبي البماشر في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد6، 2012.

11- نوفل، محمد، العوامل المؤثرة علي إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين، اطروحة ماجستير، الجامعة الاسلامية، 2006.

12- وليد، مولاه. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل الي الدول العربية، المعهد العربي لتخطيط، العدد42، 2011.

ج- الابحاث والمجلات العلمية:

1- أبو جامع، نسيم، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير، 2013.

2- أمين، سمير، الصعود الفاشل في مصر وتركيا وايران ، الطليعة المصرية، العدد 21، صيف وخريف 2013، القاهرة، مصر،2013.

3- بلال، لوعيل، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع، جامعة بسكرة، الجزائر ديسمبر، 2008.

4- حمدان، بدر، أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية 2013، المجلد 15، العدد1، 2013.

5- الرفاعي، مصطفي، نحو إنتاجية عربية قادرة علي المنافسة، المجلد الاول، مصر 2001.

6- زكي، محمد، مؤتمر الإنتاجية العربي الاول والمعرض الاعلامي المصاحب ، الامانة العامة في جامعة الدول العربية ، المجلد الاول، 2001.

7- الطراونة، محمد، إنتاجية العمل في الشركات الصناعيه الأردنية، مجلة الداراسات، المجلد 24، العدد 21، الجامعة الإسلامية، عمان، 1997.

8- عاطف، عبد الكريم، مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، الجمهورية اليمنية، 2012.

9- عبد الحميد، بوخورس، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 2011.

10- عبد المؤمن، شعبان، تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، بحوث إقتصادية عربيه، العدد 22033، القاهرة، مصر، 1990.

11- عبدالله ، امينة، الإنتاجية في الإقتصاد المصري، المؤتمر الثاني لقسم الإقتصاد، مصر، 1991.

12- عبود، محمد، الإنتاجية الواقع والمستقبل، مؤتمر الإنتاجية العربي الاول، المجلد الثالث، القاهرة ، مصر،2001.

13- العروسي ، نورة ، واقع ومستقبل الإنتاجية في تونس ، المجلد الثالث، مصر، القاهرة، 2001.

14- العظيم ، حمدي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية العربية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 502 ، 2011.

15- كواش،خالد، الأزمة المالية 2008 وعلاقتها بالاقتصاد الإفتراضي، ورقة منشورة بالملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي، الجزائر، 2009.

16- محمد، ايهاب. انعكاس مؤشرات الإقتصاد الكلي علي التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الاول، مجلد اول، 2001.

17- المنواتي، حسين، مؤتمر الإنتاجية العربي الاول القاهرة، المجلد الاول، 2001.

18- النمروطي، خليل، الفرا، ماجد، معوقات الإستثمار الخارجي في قطاع غزة ، المؤتمر العلمي الأول بعنوان الإستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة، الأراضي الفلسطينية، 2005.

19- وافي، فاطمة، استراتيجبة مكافحة غسيل الأموال فلسطينيا ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،غزة ، الاراضي الفلسطينية، 2013.

20- يعقوبي، محمد، أثار العولمة المالية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية، الملتقى الدولي الأول بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

د- التقارير الرسمية:

1- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة، 1995- 2012 .

2- المراقب الإقتصادي والاجتماعي، معهد ابحاث السياسات الإقتصادية، ماس ،الربع الاول ، العدد 33، 2013.

ثانياً- المراجع باللغة الانجليزية

1. Ayanwale, adeolu.Fdi And Economic Growth Evidenoe From Nigeria, AERC research paper 165.African Economic Research Consortium, 2007
2. brooks, Chris, introductory econometrics for finance, second edi ,Cambridge university, new yourk,2008.
3. Bum and Jeon, (2005), «Demographic Changes and Economic Growth in Korea», SKKU ERIWP- 06/05
4. Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth in Developing Countries, policy research working paper series , world bank , 2007
5. FDI and Economic Growth Evidence from Nigeria, university ole – ife ni geria, 2007.
6. Gujarati,basic economics, forth the McGraw-Hill companies ,2004.
7. Kammoun, chafik& boujelbene,younes. relationship between c.e.o ownership and the debt, international journal of business and social science, vol 3,no 6, march,2012.
8. Yan,xin&gang su,xiao.Linear Regresson Analysis Theory And Computing, world scientific Publishing co.pte.ltd,2009.

ثالثا: مواقع الانترنت:

1- الصوص، سمير، البرامج تحسين الإنتاجية ، قلقيلة بين الامس واليوم، 2001.

2- http://www.google.ps/intl/ar/policies/privacy

3- www.myqalqila.com/economic-and-business-terms-m.htm

4- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%82%D8%B1

5- www.pcbs.gov.ps/portals/_rainbow/decomentes/unemp.htm.

6- http://www.pbf.org.ps/site/?q=pages/view/6446

7- http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=391308&r=0&cid=0&u=&i=0&q

8- http://www.amad.ps/ar/?Action=DetailLight&ID=8279

9- elearning.najah.edu/OldData/docs/776Pal.%20Econ.%20Slides.ppt

10- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382015

11- http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=9019

12- http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2710

13- http://felesteen.ps/details/news.

الملاحق

مخرج(1) يوضح طريقة اخذ الفروق لحل مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: D(LOG(APL))
Method: Least Squares
Date: 12/31/13 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1995Q2 2012Q4
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006518	0.004495	1.449982	0.1518
D(LOG(BC))	-0.000117	0.038584	-0.003033	0.9976
D(LOG(L))	-0.984058	0.059536	-16.52882	0.0000
D(LOG(I))	0.647303	0.056160	11.52615	0.0000
DLOG(FDI)	0.012976	0.011089	1.170141	0.2462

R-squared	0.839086	Mean dependent var	-0.007543
Adjusted R-squared	0.829334	S.D. dependent var	0.087100
S.E. of regression	0.035983	Akaike info criterion	-3.743741
Sum squared resid	0.085453	Schwarz criterion	-3.584397
Log likelihood	137.9028	Hannan-Quinn criter.	-3.680375
F-statistic	86.03929	Durbin-Watson stat	1.141685
Prob(F-statistic)	0.000000		

مخرج (2) :

Dependent Variable: LOG(APL)
Method: Least Squares
Date: 01/05/14 Time: 18:43
Sample (adjusted): 1995Q2 2012Q4
Included observations: 71 after adjustments
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.27813	2.378283	6.424017	0.0000
LOG(I)	0.646400	0.056783	11.38360	0.0000
LOG(BC)	0.000811	0.039021	0.020779	0.9835
LOG(FDI)	0.013191	0.011255	1.171967	0.2455
LOG(L)	-0.979408	0.060940	-16.07167	0.0000
AR(1)	0.991346	0.022792	43.49534	0.0000

R-squared	0.946149	Mean dependent var	5.909394
Adjusted R-squared	0.942007	S.D. dependent var	0.150396
S.E. of regression	0.036218	Akaike info criterion	-3.717794
Sum squared resid	0.085264	Schwarz criterion	-3.526581
Log likelihood	137.9817	Hannan-Quinn criter.	-3.641755
F-statistic	228.4075	Durbin-Watson stat	1.134841
Prob(F-statistic)	0.000000		
Inverted AR Roots	.99		

الجدول رقم (1) : مؤشرات التجارة الخارجية والإستثمارات العالمية البريطانية بين 1800-1913 بالنسب المئوية :

السنة	تجارة	إستثمارات
1800	2.6	7.7
1850	31.5	15
1880	100	100
1913	275	289

الجدول رقم (2): تدفقات الإستثمار الأجنبي بالمليار دولار لعينة من دول العالم للفترة 2002-2006.

المنطقة	2002	2003	2004	2006
الاتحاد الأوروبي	309.4	259.4	214.3	562.4
الولايات المتحدة الأمريكية	74.5	53.1	135.8	236.7
أفريقيا	14.6	18.7	18	45.8
العالم	622	564.1	742.1	1306

الجدول رقم (3) : النصيب من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر %

البيان	2002	2003	2004	2006
الدول المتقدمة	70.8	64.4	56.2	66.7
الدول النامية	27.4	32.2	39.2	29.3
الدول الإنتقالية	1.8	3.5	4.2	4.1

والجدول رقم (4) : رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2011 بالمليون دولار.

السنة	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية والصاعدة
2000	1.409.568	1.145.913	254.593
2001	817.574	571.483	246.091
2002	716.576	547.778	168.350
2003	557.869	358.539	199.330
2004	742.143	418.855	323.288
2005	982.593	619.134	363.459
2006	1.461.863	977.888	483.975
2007	1.970.940	1.306.818	664.122
2008	1.744.101	965.13	778.988
2009	1.185.030	602.835	582.195
2010	1.243.671	601.906	641.765
2011	1.524.422	747.860	776.562

المصدر: تقاريرالإستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، سلطة النقد الفلسطينية ، 2011، ص74، 2013، ص82.

جدول (5) : تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1996-2000. بالمليار دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم	356	464	644	827	100
نسبة النمو %	-	30.33	38.79	28.41	33.01

والجدول رقم (6) : صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في اقاليم العالم الصاعدة والنامية(بالمليار دولار) .

أقاليم العالم	2010	2011	2012
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	43.22	36.42	43.81
وسط وشرق أوروبا	21.53	31.27	40.19
كومنولث الدول المستقلة	7.62	29.57	30.52
أميركا اللاتينية والكاريبي	73.18	128.76	139.93
أفريقيا وجنوب الصحراء	19.88	33.61	38.07
أسيا الصاعدة	159.33	169.64	169.45
المحموع	**324.76**	**429.27**	**461.97**

المصدر: word economic outlook,imf ,septeber,2011

الجدول رقم (7): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بالمليون دولار .(عاطف، 2012،ص 11)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	(%) من الإجمالي 2010
السعودية	12.09	17.14	22.82	38.15	32.1	28.1	42.45
مصر	5.37	10	11.57	9.49	6.7	6.38	9.65
قطر	2.5	3.5	4.7	3.77	8.12	5.53	8.36
لبنان	3.32	3.1	3.37	4.33	4.8	4.95	7.46
الامارات	10.9	12.8	14.18	13.7	4	3.94	5.96
ليبيا	1.03	2	4.68	4.11	2.67	3.83	5.79
الجزائر	1.08	1.79	1.66	2.29	2.76	2.29	3.46
سلطنة عمان	1.53	1.58	3.43	2.52	1.47	2	3.09
الأردن	1.98	3.53	2.62	2.82	2.43	1.7	2.57
السودان	2.3	3.3	2.42	2.6	2.68	1.6	2.42
تونس	783	383	1.61	2.75	1.68	1.5	2.29
العراق	515	659	972	1.85	1.45	1.42	2.15
سوريا	583	2.44	1.24	1.46	1.43	1.38	2.09
المغرب	1.65	2.9	2.80	2.48	1.95	156	1.97
البحرين	1.04	19	1.75	1.79	257	115	0.24
فلسطين	47	96	28	52	265	112	0.17
الصومال	24	121	141	87	108	81	0.17
الكويت	234	108	112	6-	1.114	27	0.12
جيبوتي	22	106	195	229	100	14	0.04
موريتانيا	814	106	138	338	38-	14	0.02
اليمن	302-	1.12	917	1.55	129	329-	0.50-
إجمالي الدول العربية	47.563	70.38	81.41	96.76	76.22	66.2	-
إجمالي الدول النامية	332.307	429.45	573	658	510.57	573.56	-
الدول العربية (%) من الدول النامية	14.31	16.3	14	14.7	14.9	11.54	-
العالم	982.59	1.461.863	1.970.940	1.744.1	1.185	1.243.67	-
الدول العربية (%) من العالم	4.84	4.8	4.13	5.55	6.43	5.32	-

المصدر :تقرير الإستثمار العالمي 2011، مؤتمر الامم المتحدة للتنمية الأونكتاد.

جدول رقم (8)

جدول اوجه الاختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

وجه الاختلاف	الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي غير المباشر
من حيث الاستخدام	الإستثمار في الاصول الحقيقية	الإستثمار في الاسهم والسندات
من حيث الملكية	يكون بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة	يكون عن طريق الاشخاص الطبيعيين المقيمين في دولة ما
من حيث الادارة	تكون للطرفين الأجنبي والدولة	تكون للمستثمر الأجنبي

الجدول من اعداد الباحث بناءا على مراجعة الدراسات السابقة.

جدول رقم (9)

توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم خلال الفترة (1995- 2012)

السنة	عدد سنوات التعليم				
	غير متعلم	1-6سنوات	7-9سنوات	10-12سنوات	13فاكثر
1995	14.1	41.5	38.8	38.4	62.5
1996	13.1	43.2	40.5	38.7	63.5
1997	13.1	42.9	40.6	39.0	65.1
1998	13.6	45.1	41.6	39.6	62.7
1999	14.0	43.0	41.1	40.1	63.4
2000	15.8	42.6	40.9	38.8	63.0
2001	11.9	39.7	38.2	35.3	59.8
2002	11.3	40.8	37.4	34.6	56.5
2003	13.0	43.4	39.9	36.3	57.1
2004	12.0	43.1	40.5	35.7	56.6
2005	12.6	44.1	40.5	35.7	56.1
2006	14.2	44.8	41.3	36.0	55.8
2007	15.1	45.4	41.8	36.5	56.2
2008	12.7	43.4	41.6	36.5	55.3
2009	11.9	42.3	40.4	36.7	56.6
2010	11.0	42.1	41.0	35.9	55.1
2011	1.2	12.6	20.6	32.1	33.5
2012	9.4	20.6	21.8	20.7	27.0
متوسط	**12.22**	**40.02**	**38.24**	**35.91**	**55.87**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة الفلسطينية لسنوات 2012-1995))

http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

جدول رقم (10)

نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس

خلال الفترة (1995 - 2012)

السنة	ذكر	أنثى
1995	66.9	11.2
1996	68.7	11.0
1997	69.0	11.5
1998	70.3	11.3
1999	70.7	12.3
2000	69.5	12.9
2001	65.8	10.4
2002	64.5	10.5
2003	66.5	12.8
2004	65.9	13.5
2005	66.5	13.5
2006	66.7	14.6
2007	67.1	15.7
2008	66.6	15.3
2009	67.0	15.3
2010	66.8	14.7
2011	68.7	16.6
2012	69.1	17.4
متوسط	67.57	14.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية لسنوات (1995- 2012)

http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

جدول رقم (11) نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة

(1995-2012)

السنة	العمر				
	15-24	25-34	35-44	45-54	فأكثر 55
1995	32.1	54.1	50.9	44.4	19.4
1996	32.6	5l2'4	51.8	46.6	18.8
1997	32.4	54.5	53.1	45.7	19.1
1998	31.2	55.5	55.3	48	19.3
1999	30.4	55.3	56.6	50.1	19.5
2000	28.9	54.2	55.4	51.8	23.6
2001	25.6	51	52.8	48.9	20.7
2002	23.2	51.2	53	49.2	21.7
2003	25	54	56.1	51.4	22.6
2004	24.6	54.6	56.9	52	21.5
2005	24.8	55.4	56.5	52.1	22.7
2006	25.6	55.6	57.6	52.9	23
2007	26.3	56	58.8	53.8	23.1
2008	26.8	55.8	57.6	52	21.8
2009	26.7	57	58.1	52.3	21.1
2010	25.8	56.6	57.9	52.5	20.7
2011	28.5	58.1	58.7	54.1	22.4
2012	29.60	59.30	58.10	53.30	23.10
المتوسطات	28.27	55.12	54.84	50.61	21.33

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،

التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1995-2012).

جدول رقم (12) متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي

السنة	إجمالي الناتج	عدد العمال	متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي
1995	3212.4	263	12.21
1996	3292.8	291	11.32
1997	3744	300	12.48
1998	4197.7	302	13.9
1999	4534.9	311	14.58
2000	4146.7	339	12.23
2001	3810.8	354	10.76
2002	3301.4	378	8.73
2003	3800.5	415	9.16
2004	4198.4	437	9.61
2005	4559.5	451	10.11
2006	4322.3	447	9.67
2007	4554.1	467	9.75
2008	4878.3	469	10.4
2009	5239.3	513l8	10.21
2010	5754.3	530	10.85
2011	6421.4	838	7.66
2012	6797.3	858	7.92
المتوسطات			10.62

المصدر :

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) من عام(1994-2008) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2094-08.htm

أما عامي 2009- 2201 من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2009-10.htm

أما عدد العمال : من خلال الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية من خالا الرابط التالي:

http://www.pma.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=89&lang=en

تم حساب متوسط إنتاجية العامل من الناتج المحلي بواسطة الباحث عن طريق قسمة اجمالي الناتج المحلي على عدد العمال مضروبا في 100 أي إجمالي الناتج المحلي/ عدد العمال× 100.

الجدول رقم (13) : إجمالي الناتج المحلي ونموه في فلسطين للفترة 1995-2012

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار	نسبة النمو السنوي %
1995	3212.4	2.52
1996	3292.8	1.64
1997	3744	10.8
1998	4197.7	10.29
1999	4534.9	0.43
2000	4146.7	12.06-
2001	3810.4	1.96-
2002	3301.4	10.66-
2003	3800.5	26.34
2004	4198.4	3.14
2005	4559.5	20.98
2006	4322.3	20.10-
2007	4554.1	8-
2008	4878.3	6.09-
2009	5754.3	8.44
2010	5754.3	19.45
2011	6421.4	10.09
2012	6779.3	2.55

الجدول رقم (14) : نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات المختلفة (نسب مئوية)

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
1999-995		9.13	4.73
2002-2000	8.41	12.19-	8.23-
2005-2003	10.01-	7.99	16.82
2006	11.4	3.39	20.10-
2012-2007	5.2-	8.21	2.55

والجدول رقم (15): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال الفترة (1995-2011).

السنة	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	الخدمات والفروع الآخرى
1995	11.61	20.8	5.4	62.2
1996	13.2	17.2	6.9	62.7
1997	10.3	15.6	6.3	67.8
1998	9.3	15.1	7.2	67.4
1999	8.6	15	11.6	64.1
2000	7.8	13.9	7.2	70.3
2001	6.8	17.1	7.2	70.9
2002	6.3	17.2	4.2	73.6
2003	6.6	7.5	2.9	72.2
2004	7.1	17.1	3.8	70.1
2005	5.2	17	5.7	71
2006	5.6	15	6.8	72.2
2007	5.5	15.3	6.6	72.2
2008	5.9	15.6	6.4	72.1
2009	5.6	13.2	7.4	73.8
2010	5.5	12.9	9.7	71.9
2011	5.9	12	14	68.1
المتوسطات	7.46	15.73	7.01	69.55

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

http//www.pcbs.gov.ps/pcbs-2012-ar.asx(1995-2011)

والجدول رقم (16) : متوسط البطالة خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية.

السنة	الضفة الغربية%	قطاع غزة%	الأراضي الفلسطينية%
1999-1995	14.36	25.3	17.7
2002-2000	21	30.266	23.6
2005-2003	22.3	31.566	25.27
2006	18.8	34.80	23.7
2012-2007	18.15	34.40	23.40

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، نيسان إبريل 2012، ص 78-80.

المتوسطات من إعداد الباحث بناءا على البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

والجدول رقم (17) : نسبة الفقر، والفقر المدقع الشديد في الأراضي الفلسطينية لبعض سنوات مختارة.

السنة	الفقر النسبي الاراضي الفلسطينية	الفقر المدقع في الاراضي الفلسطيينية
2004	**25.9**	**14.2**
2005	**24.3**	**15.3**
2006	**24**	**13.7**
2007	**31.2**	**18.8**
2009	**26.2**	**13.7**
2010	**25.7**	**14.1**
2011	**25.8**	**12.9**

المصدر : العام 2011 تم أخذه من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح إنفاق واستهلاك الاسرة 2011، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، 2011، ص 91.

- **الأعوام (2004-2010) : المراقب الاقتصادي والاجتماعي ماس، العدد 33،ص 60.**

والجدول رقم (18) : فجوة الفقر في الاراضي الفلسطينية (1998-2010) .

elearning.najah.edu/OldData/docs/776Pal.%20Econ.%20Slides.ppt

المؤشر/ السنة	1998	2001	2004	2005	2006	2007	2009	2010
فجـــوة الفقر%	5.5	7.6	6.6	8	8.3	8.5	6.3	6.4

الجدول رقم (19): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الكلي في الاراضي الفلسطينية من العام 1995-2012.

السنة	إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	إجمالي الإستثمار المحلي الكلي بالمليون دولار
1995	122.6	955.5
1996	177.2	1037.9
1997	163	1173.4
1998	218.2	1368.6
1999	188.6	1857.4
2000	62	1386.6
2001	19.2	992.3
2002	9.4	841.7
2003	18	1063
2004	48.9	1022.3
2005	46.5	1266.7
2006	18.6	1022.3
2007	28.3	1266.7
2008	51.5	1347.2
2009	300.5	1122.9
2010	180	1060.5
2011	213.8	1137.3
2012	244	1443.2

المصدر: تقارير مختلفة للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx

الجـدول رقـم (20) : متوسـط الإسـتثمار الأجنبـي المباشـر خـلال الفتـرات المختلفـة بحسـب الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينيـة.

السنة	متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار
1999-1995	173.92
2002-2000	30.2
2005-2003	37.8
2006	18.6
2012-2007	169.85

المصدر : المتوسطات من إعداد الباحث من خلال رجوعه للجدول السابق رقم () وتلك البيانات تم اخذها من تقارير مختلفة لجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني.

الجدول رقم (*) : حجم التسهيلات الإئتمانية في الأراضي الفلسطيينة

السنة	إجمالي التسهيلات الإئتمانية بالمليون دولار
1996	1449.4
1997	2183.54
1998	2938.9
1999	3687.88
2000	5183.40
2001	5141.64
2002	4038.95
2003	3980.69
2004	5179.96
2005	6855.93
2006	7487.38
2007	7175.30
2008	7157.10
2009	8436.85
2010	10984.04
2011	13492.6
2012	15535.4

الجدول من إعداد الباحث بناءا على تجميع الأرباع لتلك السنوات نقلا عن إصدارات سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (21)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
LNAPL	-0.640	-3.54*	-1.99	-12.73*
Ln fdi	-1.35	-7.30*	-2.01	-3. 60*
Lnl	2.10	-0.44	3.83	-7.51*
Ln bc	1.19	-13.29*	1.07	-14.72*
Lni	-2.41	-6.17*	-2.37	-6.19*

* معنوي عند مستوى 1%.

جدول رقم (22)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار القيمة العظمي Maximum		
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value %1	معدل الامكانية Likelihood Ratio
لا يوجد (None*)	65.81	76.84
على الأكثر يوجد متجه واحد	44.49	45.81
على الأكثر متجهين	27.06	22.43
على الأكثر ثلاث متجهات	13.42	7.83
على الاكثر اربع متجهات	2.70	1.51
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 10%.		

جدول رقم (23)

اختبار العلاقة السببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية العمل في الإقتصاد الفلسطيني

P-value	F-statistic	اتجاه العلاقة
0.0049	5.087*	$APL \leftarrow FDI$

*معنوية عند مستوى 5%.

جدول رقم (24)

نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	12.07	0.85	14.19	0.0000*
Ln fdi	0.05	0.013	4.05	0.0000*
lnl	-0.72	0.10	6.90-	0.0000*
Ln bc	0.24	0.06	3.85	0.0000*
lni	0.12	0.06	2.09	0.0417*
D	0.02-	0.03	0.57-	0.5696
(ajd R2: 0.905) (R2: 0.933), DW=0.487				

* معنوي عند مستوى 1%.

جدول رقم (25)

نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي بطريقة (FM-OLS)

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	12.01	0.47	25.27	0.0000*
Ln fdi	0.04	0.009	5.27	0.0000*
lnl	-0.73	0.06	12.13-	0.0000*
Ln bc	0.24	0.04	6.07	0.0000*
lni	0.17	0.04	3.74	0.0004*
D	0.02-	0.02	0.93-	0.3522
(ajd R2: 0.869) (R2: 0.878)				

*معنوي عند 1%.